الاثنين 1 أيار 2023
العدد 4903 السنة السابعة عشرة
Lundi 1 Mai 2023 nº 4903 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كذبة الأول من أيار؟

● أسامة أ. نصر
معايير محاسبة القيمة العادلة

● زياد حافظ
أيّ توازن لأيّ تغيير؟

الأول من أيار

يوم العامل السوري في لبنان
مهن تنقرض وعمّال بلا حقوق

المسيحيون بين الخيبة والخوف

[2 ـ 3]

(هيثم الموسوي)

04
تقرير
عميلة للموساد صوّرت منازل مسؤولين في حماس وحزب الله

08
الحدث

اللاحسم يَحكم الميدان
السودان تحت شبح الجوع

12
تقرير

الكأس تبقى نجماويّة في أوّل سنة للإدارة الجديدة

تحتجب «الأخبار» يوم غد الثلاثاء لمناسبة عيد العمل

على الغلاف

المسيحيّون يعيشون الخيبة والخوف: الآخرون يصعدون ونحن نهبط

غسان سعود

تبدو الساحة المسيحية السياسية في لحظتنا الراهنة في حال من انعدام التوازن، وسط مقاربات مختلفة للأزمة الناجمة عن الفراغ الرئاسي من جهة، والخشية على الموقع والدور من جهة ثانية. لكن، هناك حاجة لفهم بعض الأمور عند مقاربة النزعة المستجدة، المؤيدة للفدرالية والتقسيم والانغلاق والتقوقع، لدى قسم كبير من المسيحيين. وهي أفكار تنطق بها شخصيات سياسية وأكاديمية كانت طوال سنوات الحرب الأهلية

ليس تفصيلاً أنه لا يمكن للقوى المسيحيّة الاتفاق على مرشّح يثقون به لتحقيق ما عجز عنه عون

تدقيق في الصعود الشيعي سياسياً واقتصادياً وتربوياً وخشية من تحمّل مسؤولية فشل جديد

رائدة في رفض الخطاب الانعزالي ومواجهته.

ولا يمكن فهم هذا كله من دون ربطه بعهد الرئيس ميشال عون. قبله، كان يمكن القول إن المشكلة في الخلل التمثيلي، أما بعده فبات يمكن للمسيحيّين القول إنهم جرّبوا كل شيء: السلطة والبقاء خارجها، المواجهة والمصالحة، جرّبوا الأميركي والإيراني، السوري والسعودي وجرّبوا السوري – السعودي... ولم يحصدوا بعد كل هذه التجارب سوى الخيبات. مع شعور إضافي بأنهم دفعوا في السنوات الثلاث الماضية ثمن التصادمات الإقليمية – الدولية، ويمكن أن يدفعوا في السنوات الست المقبلة ثمن التفاهمات الإقليمية – الدولية. وإذا كانت المشكلة في السابق أن هناك مجتمعَين وبيئتَين لا يعرف كلّ منهما الكثير عن الآخر، فإن المشكلة اليوم أنهما يعرفان الكثير عن بعضهما البعض: الصعود في جهة والهبوط في الجهة الأخرى،

المؤسسة الاجتماعية المتماسكة في مكان والانهيار الاجتماعي في مكان آخر، فائض القوة مقابل فائض العجز، الحماسة هنا والانكفاء هناك، الاطمئنان مقابل القلق، شعور طرف بأنه ربح كل معاركه وآخر بأنه خسر كل معاركه.

كانت المشكلة سابقاً في التمثيل السياسي للمسيحيين، لكن لم تكن هناك مشكلة في الإدارة اللبنانية والقطاع الخاص والعدلية والاستشفاء والتعليم والمؤسسات، أما اليوم فلم يستثنِ الانهيار شيئاً.

ولا شك أن إحدى المشكلات الأساسية في مقاربة الأقرقاء السياسيين تكمن في عجزهم عن تكوين فكرة حقيقية عما تعنيه عقدٌ تبدو صغيرة وحتى تافهة جداً، مثل:

- خروج آلاف التجار الجدد في العامين الماضيين، من الطائفة الشيعية، لإثبات أنفسهم بقوة فوق أنقاض الوكالات الحصرية التي كرّس رجال أعمال موارنة نفوذها في البنيان الاقتصادي اللبناني، قبل أن ينضمّ إليهم رجال أعمال سنّة.

- عجز متفاقم بين الفئات المسيحية عن تأمين أقساط المدارس والجامعات الكاثوليكية الخاصة التي يملأ أبناء الطائفة الشيعية الفراغات فيها ويحولون دون إقفالها بسبب العجز المالي. التدقيق في أعداد الخريجين من كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت في السنوات الأربع الماضية، مثلاً، كشف أن أكثر من ستين في المئة منهم من الطائفة الشيعية، وأربعين في المئة من بقية الطوائف.

- الشعور المسيحي بأنه يمكن لحاجز الجيش في أي نقطة لبنانية أن يوقف سيارة ومن فيها لمجرد الاشتباه بتأخر أحد ركابها عن دفع مخالفة سير، إذا كان من الطائفة المسيحية، فيما سيتجنّب الجندي والضابط المسؤول عنه وجع الرأس الذي سيسبّبه توقيف سيارة ومن فيها حتى ولو كان هناك مذكرات توقيف بحق كل ركابها إذا كان أحدهم من الطائفة الشيعية.

- ما يردّده بعض المحامين الذين لا يدورون في فلك التيار والقوات والكتائب عن الثقة بالنفس التي يتمتع بها المحامي المحسوب على الثنائي الشيعي نتيجة ثقته بنفوذ مرجعياته، فيما لا يجد المحامي المحسوب على القوى المسيحية قاضياً يمكن أن «يستانس» برأي مرجعياته. ولم يكن ينقص المسيحيين في هذا السياق العام سوى رؤية فرنسا – فرنسا ما غيرها – تواصل تجاهلها لهم منذ الطائف للانتقال من تحالف ورعاية السنّية السياسية إلى تحالف ورعاية الشيعية السياسية.

أمام هذا الواقع، يتوقف كثيرون عند الانقسام المسيحي التقليدي في ما يخص رئاسة الجمهورية. لكن التدقيق في الوقائع يبيّن أن المشكلة أكبر وأخطر، حيث لا يوجد مرشح واحد قادر على التمتع بثقة قطّاع قليلة من الرأي العام المسيحي، ويوحي بالأمل، أو قدرته على تحقيق شيء أو تغيير الواقع أو إخراج الناس من النفق. وعندما قرر رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل غضّ النظر عن الترشح، لم يكن يحسب حساباً لرأي نبيه بري أو وليد جنبلاط أو سمير جعجع أو ملحم خلف وكل الذين كانوا ضد ترشيح الرئيس عون أيضاً، توقف عند سؤال العونيّين عن نفع الرئاسة بعد تجربة السنوات الست، ورغبتهم القوية في الخروج من السلطة. وهو ما يقود إلى القول إن رؤساء الأحزاب المسيحية، جميعهم من دون استثناء، غير قادرين على مصارحة جمهورهم بأنهم خاضوا كل ما خاضوه من معارك وفتوحات وحروب لينتهي بهم الأمر بتزكية جهاد أزعور أو عصام خليفة أو زياد بارود أو ميشال معوض أو ناجي البستاني أو سليمان فرنجية أو صلاح حنين لرئاسة الجمهورية.

الأسوأ في المقاربة الشاملة أن هذا المجتمع الذي قطع مع ميشال عون حدوداً سياسية لم يكن يمكن تخيّله يقطعها، لم يعد إلى ما قبل ميشال عون فقط، إنما ذهب أبعد في وضعه كل آماله اليوم على السعودية، وإحلالها محل فرنسا كأمّ حنون، سواء سياسياً لعدم السماح بانتخاب فرنجية رئيساً، أو مرشحاً اقتصادياً يكن يحسب حساباً لرأي نبيه بري ومالياً لإنقاذ البلد، وهو ما يستوجب علاجاً جذرياً للفرضيتَين في حال كان هناك اهتمام حقيقي بما يفكر به هؤلاء اليوم أو مستقبلاً.

(هيثم الموسوي)

لا أحد – غير الحزب – يريد تحمّل مسؤولية العهد المقبل

ما كان يردّده الدبلوماسيون المصريون قبل بضعة أسابيع عن قرار أميركي حاسم بعدم تبنّي أيّ مرشح أو خوض معركة حقيقية لإيصال أيّ مرشح، إنما يهدف الى عدم تحميل الأميركيين لاحقاً مسؤولية الفشل كما حصل مع حزب الله وعهد الرئيس ميشال عون.

اليوم واضح أن الأميركيين لا يريدون إعطاء الحزب ورقتَي موقف الدولة اللبنانية الرسمي المؤيد لسلاح المقاومة، وعدم التوقيع على أيّ تشكيلة حكومية من دون أخذ موقف الحزب في الاعتبار. لكن الأميركيين لا يريدون رئيساً يحمّلهم مسؤولية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وهي مقاربة لا تقف عند حدود الأميركيين، إذ إن الحذر السعودي في التعاطي مع الملف اللبناني يعود إلى مقاربة مماثلة تقول إن خروج السعودية من البلد أوصله إلى ما هو عليه اليوم، فماذا سيترتّب على السعودية إذا ما جاهرت بعودتها وبقيت الأوضاع على ما هي عليه. حتى إن البعض يسمع كلاماً سورياً مفاده أن لديها ما يكفيها من أزمات، فلا تنقصها المصائب اللبنانية. وهي خشية تحكم أداء عدّة أفرقاء محليين، لعل أبرزهم وليد جنبلاط وجبران باسيل. يريد الاثنان الشراكة في الحل، لكنهما لا يريدان تحمّل مسؤولية إيصال فلان أو علتان. وهي مقاربة تقود موقف الذهاب التغييريين الذين يقولون بدورهم إن حجمهم لا يحمّلهم أيّة مسؤولية تجاه الاستحقاق الرئاسي، بما يضمن لاحقاً عدم محاسبتهم. ولا يبدو أحد مستعداً في مجمل المشهد السياسي – الداخلي والخارجي – لتحمّل مسؤولية العهد المقبل غير الحزب.

وإذا كان الحزب واثقاً من أن المصالحة الإيرانية – السعودية ثابتة وعميقة، ولا تشبّه المصالحة السورية – السعودية الهشّة عام 2009 أو التفاهم الإيراني – الأميركي عام 2015، فإن مصادر الحزب تؤكد أن الانفراج الاقتصادي السوري سيرخي بإيجابياته على الدول المجاورة، يتقدّمها لبنان، كما أن التنقيب عن الغاز سيكون له تداعياته الاقتصادية الإيجابية الحتمية طبعاً، إضافة إلى أن الانفراج السياسي العام ينعكس حكماً على عمل مجلس الوزراء بما يضمن تحقيق انفراجات حياتية. لكن المصادر نفسها لا تتعامل أبداً مع المرحلة المقبلة بوصفها مرحلة ازدهار أو نهوض أو رفاهية. وإذا كان هناك من يقول إن الولايات المتحدة استخدمت السعودية في الأعوام العشرة الماضية كآداة في حربها على المقاومة، وستخترع أو تجد أدوات رديفة اليوم، فإن الحزب يقول إن هذه المقاربة تعزّز تمسّكه بترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، تماماً كما أيّد التمديد للرئيس إميل لحود عام 2004، حيث إن التحوّلات الإقليمية والدولية تستوجب مضاعفة الحذر وأخذ أسوأ الاحتمالات في الحسبان. وإذا كان الحزب يكاد يكون الطرف الوحيد المستعدّ «لأخذ المرحلة المقبلة بصدره» فإنّه يحرص على التأكيد في كل مناسبة على وجوب عدم الوقوع في الخطأ العوني السابق لجهة تحميل الرئاسة أكثر مما تحتمل. مع وجوب التأكيد دائماً أن ربط التشريع وانعقاد الهيئة العامة بانتخاب الرئيس يعني أن العهد المقبل سيتحمّل فور انتخاب الرئيس المسؤولية المعنوية عن الاتفاق مع صندوق النقد بكلّ ما يشمله من قرارات غير شعبية.

ما لن يقوله باسيل لحزب الله

شخصية جبران باسيل وموروث الكبرياء العونية لن تسمح له أبداً بأن يصارح نفسه أولاً ثم الحزب ثانياً بالحقائق الآتية:

أولاً، يمكن أن يتحمل هو كل تداعيات التفاهم والتحالف مع حزب الله، من أحداث 17 تشرين، إلى القرار الأميركي – الأوروبي – الخليجي الجازم بإسقاط العهد، إلى العقوبات الأميركية. لكن لا يمكن للتيار أن يتحمل أكثر؛ لا في الخليج ولا في أوروبا والولايات المتحدة وأوستراليا وكندا، حيث للتيار آلاف المنتسبين وممّات المولّين الذين يخشون على مصالحهم.

ثانياً، يمكن لكل من عون وباسيل أن يفهما حديث الحزب الخاص معهما عن أهمية وحدة الصف الشيعيّ وأزليّة التحالف مع حركة أمل، لكن لا يمكن للتيار الوطني الحر والجمهور القريب منه أن يفهم ولا أن يتفهّم هذه القاعدة، لأن الجمهور تفاعل مع تفاهم مار مخايل وليس المنافسة في قوة العمل نفسه، وخصوصاً عندما يستخفّ الناس باستخدام عبارات من نوع «أكلونا، وما عم

يرفض اللبنانيون الإقرار بنتائج «عصر الاستهلاك» ويقارنون انفسهم بالنازحين، متجاهلين الأسباب الحقيقيّة لأزماتهم

يخلولنا شغل، وشوف كيف عايشين أحسن منا»، وغيرها من العبارات التي لم تكن قيد التداول قبل انفجار الأزمة في لبنان. لأن اللبنانيين يرفضون المراجعة وتحمّل المسؤولية عما أوصلهم إلى وضعهم الحالي.

الفكرة هنا، أنه بعد انطلاقة الحريرية ببرنامجها الاقتصادي والمالي والنقدي مطلع تسعينيات القرن الماضي، انطلقت عملية التغيير على صعيد التشكّل الطبقي بمعناه الحرفي في لبنان. وعد رفيق الحريري، بما يمثل في تلك اللحظة، اللبنانيين، بأنه سينقلهم إلى مستوى آخر من العيش، وأن ما حصّلوه من تعليم وترقٍّ اجتماعي، أو ما حصلوا عليه من مكاسب خلال الحرب وبعدها، سيتم تأطيره ضمن كادر جديد، وأنه لم يعد لزاماً عليهم القيام بالأعمال ذاتها، بل سيصار إلى الاستعانة بجيش جديد من العمال. وأقنع الحريري الناس بأن الموظف في مؤسسة رسمية، أو في أي شركة خاصة، ليس بعامل، ولا يجب أن يتصرف كعامل، وبالتالي، لم يعد هناك من حاجة لا إلى نقابات، ولا إلى مؤسسات ضامنة لحقوق العمال. حتى إنه مسح الدور الجوهري لنقابات المهن الحرة أيضاً. وقد أرفق نظريته هذه، بتعديل جوهري على سياسة تأمين الموارد، بأن سمح لهذه الفئة من الناس بأن تنتمي إلى نادي المستهلكين، مستنداً إلى مبدأ أن هؤلاء الذين يقبضون رواتب موثقة ومستقرّة أول كل شهر، بات بإمكانهم الاتكال على دخل إضافي يجري تأمينه من خلال سياسات الاقتراض المفتوحة. وحتى تكتمل اللعبة، أوجد القطاع المصرفي الذي جذب الأموال مقابل أرباح هائلة، ما أنتج عملياً فورة استهلاكية استندت إلى إقناع الناس بأن عناصر التميّز التي يحتاجون إليها عن العمال الآخرين، تتطلب تعديلاً في السكن ووسائل النقل واللباس والسفر والأكل والشرب وخلافه.

عملياً، دفع الحريري بغالبية من العمال اللبنانيين الحقيقيين، ولو كانوا موظفين في الدولة أو أساتذة جامعيين أو مهندسين أو حرفيين، للارتماء في حضن الاستهلاك بأموالهم وأموال غيرهم، حتى حصل الانفجار الكبير الذي نواجهه اليوم. ولم يكن الحريري، ومعه طبقة متجذّرة في لبنان، يهتمون للحظة بأحوال القوة العاملة «المستوردة» للقيام بما أسموه «الأعمال السوداء». تخيّلوا أن عامل البناء والمزارع وعامل النظافة والسنكري

ابراهيم الأمين

الأول من أيّار: يوم العامل السوريّ في لبنان

في لبنان، بات الاحتفال بالأول من أيار، أشبه بالطقوس الدينية، فيما قلّة تتعامل مع المناسبة من زاوية أنها تمثل شيئاً حقيقياً يجب الاعتناء به. معظم المحتفلين بالمناسبة، لا ينطبق عليهم التعريف الشيوعي التقليدي للطبقة العاملة. علماً أن المتغيّرات الهائلة التي طرأت على أدوات الإنتاج في كل القطاعات، توجب إعادة تعريف مفهوم الطبقة العاملة، وتحديد من تنطبق عليه هذه الصفة. وإذا تقرّر ربط العامل بقوة الدخل، فسنكون في لبنان اليوم أمام صورة جديدة، إذ إن غالبية ساحقة من العاملين في المؤسسات العامة والخاصة، هي من العمال وصغار الكسبة. لكنّ المشكلة أن هؤلاء لا يقبلون هذا التوصيف، وبالتالي يرفضون النقاش حول الإطار النقابي الذي يجب أن يجمعهم، سيّما في ظل عدم وجود مهتمّين بهذا الشأن لا نظرياً ولا سياسياً، كما في ظل سطوة العقل الليبرالي على تيارات اليسار في لبنان، والسلوك نحو الخلاص الفردي بدل الحل الجامع.

على أي حال، وبما أننا في قلب موجة جديدة من مباراة العنصرية والاستغلال التي يجيدها كثيرون في لبنان على خلفية ملف النزوح السوري، فإن تدقيقاً يتيح لنا الاستنتاج بأن المستهدفين بهذه الحملة ليسوا النازحين بهويتهم وأصولهم فقط، بل بما يمثلون اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وسط نزاع بينهم وبين من باتوا اللبنانيين الذين هم فعلياً من «الطبقة العاملة وصغار الكسبة»، والمشكلة الكبرى هي في غياب المنطق لدى الذين يحتجّون من موقع المنافسة في الدخل وليس المنافسة في قوة العمل نفسه، وخصوصاً عندما يستخفّ الناس باستخدام عبارات من نوع «أكلونا، وما عم

يرفض اللبنانيون الإقرار بنتائج «عصر الاستهلاك» ويقارنون انفسهم بالنازحين، متجاهلين الأسباب الحقيقيّة لأزماتهم

يخلولنا شغل، وشوف كيف عايشين أحسن منا»، وغيرها من العبارات التي لم تكن قيد التداول قبل انفجار الأزمة في لبنان. لأن اللبنانيين يرفضون المراجعة وتحمّل المسؤولية عما أوصلهم إلى وضعهم الحالي.

الفكرة هنا، أنه بعد انطلاقة الحريرية ببرنامجها الاقتصادي والمالي والنقدي مطلع تسعينيات القرن الماضي، انطلقت عملية التغيير على صعيد التشكّل الطبقي بمعناه الحرفي في لبنان. وعد رفيق الحريري، بما يمثل في تلك اللحظة، اللبنانيين، بأنه سينقلهم إلى مستوى آخر من العيش، وأن ما حصّلوه من تعليم وترقٍّ اجتماعي، أو ما حصلوا عليه من مكاسب خلال الحرب وبعدها، سيتم تأطيره ضمن كادر جديد، وأنه لم يعد لزاماً عليهم القيام بالأعمال ذاتها، بل سيصار إلى الاستعانة بجيش جديد من العمال. وأقنع الحريري الناس بأن الموظف في مؤسسة رسمية، أو في أي شركة خاصة، ليس بعامل، ولا يجب أن يتصرف كعامل، وبالتالي، لم يعد هناك من حاجة لا إلى نقابات، ولا إلى مؤسسات ضامنة لحقوق العمال. حتى إنه مسح الدور الجوهري لنقابات المهن الحرة أيضاً. وقد أرفق نظريته هذه، بتعديل جوهري على سياسة تأمين الموارد، بأن سمح لهذه الفئة من الناس بأن تنتمي إلى نادي المستهلكين، مستنداً إلى مبدأ أن هؤلاء الذين يقبضون رواتب موثقة ومستقرّة أول كل شهر، بات بإمكانهم الاتكال على دخل إضافي يجري تأمينه من خلال سياسات الاقتراض المفتوحة. وحتى تكتمل اللعبة، أوجد القطاع المصرفي الذي جذب الأموال مقابل أرباح هائلة، ما أنتج عملياً فورة استهلاكية استندت إلى إقناع الناس بأن عناصر التميّز التي يحتاجون إليها عن العمال الآخرين، تتطلب تعديلاً في السكن ووسائل النقل واللباس والسفر والأكل والشرب وخلافه.

عملياً، دفع الحريري بغالبية من العمال اللبنانيين الحقيقيين، ولو كانوا موظفين في الدولة أو أساتذة جامعيين أو مهندسين أو حرفيين، للارتماء في حضن الاستهلاك بأموالهم وأموال غيرهم، حتى حصل الانفجار الكبير الذي نواجهه اليوم. ولم يكن الحريري، ومعه طبقة متجذّرة في لبنان، يهتمون للحظة بأحوال القوة العاملة «المستوردة» للقيام بما أسموه «الأعمال السوداء». تخيّلوا أن عامل البناء والمزارع وعامل النظافة والسنكري وسائق سيارة الأجرة والحاجب، كلّ هؤلاء صاروا مصنَّفين ضمن العمالة السوداء، أي أنهم لا ينتمون إلى طبقة الموظفين الذين خرج من يقرر أنهم يمثلون الطبقة الوسطى، بينما هم في حقيقة الأمر، ليسوا إلا عمالاً ولو مع ربطات عنق، وأن صفة الطبقة الوسطى، أي الطبقة الأعلى من العمال، كانت مجرد بطاقة للدخول إلى نادي المستهلكين من أجل تنمية ثروات قلة دمّرت البلاد وهربت مع أموالها إلى الخارج، بينما تتحكّم بقيتها بنا جوعاً ودموعاً ودماء.

عملياً، يبدو النقاش والسجال القائمان اليوم عاكسيْن للانسداد السياسي في لبنان حول الملفات الشائكة من جهة، وخشية أوروبا العنصرية من هجرة سورية إلى بلادها عبر لبنان وتركيا، لكنّ اللبنانيين المنخرطين في السجال، إنما يفعلون ذلك على خلفيات كثيرة، إنما يشترك فيها التوتر الكبير الناجم عن الانهيار الاقتصادي، في لبنان اليوم من ينظر إلى السوري بالقياس إلى حالته هو.

قسم كبير من اللبنانيين الذين يهاجمون النازحين السوريين اليوم، لم ينطقوا بحرف عندما كان هناك نصف مليون سوري يعملون في لبنان منذ ثلاثين سنة وأكثر، لأنهم ما كانوا يرون فيهم منافساً على الثروة بل على الاستهلاك. وبعض اللبنانيين يعتقدون أنه في حال تم إخراج السوريين من لبنان، فإن ما كان يصلهم من أموال سيذهب إلى جيوب اللبنانيين. هؤلاء يتجاهلون أن التمويل الخاص بالنازحين جرى تقسيمه منذ اليوم على فئتين، الناجين أنفسهم من جهة، والعاملين في خدمتهم من جهة ثانية. وقد تحكّم صاحب التمويل بالفئتين معاً. كما يتجاهل اللبنانيون الغاضبون أن الخلاف على الإحصاءات حول عدد النازحين، يشبه خلافهم على إحصاء الطوائف اللبنانية، وأهل لبنان شاطرون في نفخ الأرقام، من تظاهرات الملايين في آذار عام 2005، إلى كمية الأموال المنهوبة أو المهرّبة من لبنان في السنوات الأخيرة وصولاً إلى عدد السوريين. ينظر اللبناني من حوله، فلا يجد أهله، وعندما يرى السوري، فهو يجده أمامه، لأن هذا النازح لا يزال هو من يقوم بما تسمونه «الأعمال السوداء»، فهو يراه كل يوم، ناطوراً أو عامل نظافة، أو عاملاً في مطعم أو مزارعاً أو معمرجياً أو حتى سائقاً ومرافقاً وبائع خُضر، ولذلك صار اللبنانيون يعتقدون أن السوريين هم كل من يعيش على هذه الأرض.

حتى الاحتجاج على آثار النزوح السوري على البنى التحتية في لبنان، لم يشعر به العنصريون أو الملتحقون بهم، إلا بعد الأزمة. وعندما كانت الكهرباء موجودة وهناك من يلمّ النفايات كل يوم، ولا توجد طوابير على محطات البنزين، والقطاع الصحي شغّالاً دون توقف، لم يكن اللبناني يشعر بأن السوري يؤثر على البنى التحتية، بل كل قسم كبير من اللبنانيين يدرس كيفية استغلال السوري، سواء في الأعمال حيث لا يوفر له أي ضمانات اجتماعية، ولا هو يسألهم عن أحوال عائلته وسكنه وصحته، لكنّ اللبناني الذي فقد هذه الامتيازات، صار يتصرف بضيق إزاء توفر بعضها عند النازح السوري. ويرفض هذا القسم من اللبنانيين الإقرار بأن ما يحصل عليه النازح السوري اليوم من رعاية اجتماعية وصحية وخلافه، إنما يمثل الحد الأدنى الذي لا يقبل به اللبنانيون حتى في ظل الأزمة القائمة...

الأكثر مدعاة للسخرية هو أن اللبنانيين يرفضون، حكومة وشعباً ومؤسسات، الإقرار بالدور المركزي للسوريين ولعاملين من بلاد فقيرة أخرى في الدورة الاقتصادية خلال ثلاثة عقود وأكثر. هم يرفضون الإقرار الآن بأن الأموال التي تُنفق على النازحين السوريين، أو التي يحصل عليها النازحون كبدل من أعمالهم، إنما لا تكفي النازح نفسه لتوفير مستلزمات عيشه اليومي في بلد مثل لبنان اليوم، الذين ينفخون الأرقام كيفما قرّروا، لا يقرون بالرقم المالي السنوي الناجم عن وجود النازحين من جهة، وعن إنتاج العمالة السورية في لبنان من جهة ثانية...

في النهاية، لو أريد للبنان اليوم أن يعيد تنظيم نقاباته العمالية بصورة واقعية، فسيجد أن معظم المنتسبين إلى صفوفها هم من غير اللبنانيين. لقد بات هؤلاء يشكّلون الطبقة العاملة التي يحق لها الاحتفال بالأول من أيار، ولو أن معظم اللبنانيين يكابرون قبل الإقرار بأنهم ليسوا أرفع شأناً حتى ولو تحدّثوا بكل لغات العالم!

قضية اليوم

تكريس انقسام التيّار في جزّين
باسيل يرفع السقف رئاسياً وضدّ طروحات التقسيم

أمال خليل

بعد تأجيلين، تحققت أمس الزيارة الجزينية لرئيس الجمهورية السابق ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. منذ إبداء الرابية النيّة لوصل عروس الشمال، بنى العونيون آمالهم بأن تسهم الزيارة المتزامنة مع الذكرى الأولى لنكسة انتخابات 2022 النيابية، باستعادة عرينهم الضائع. لكن خطاب باسيل الذي هاجم فيه بحدّة النائب السابق

> هاجم باسيل النائب السابق زياد أسود دون تسميته وحمّله مسؤولية خسارة الانتخابات

زياد أسود، ولم يوفّر انتقاد أمل أبو زيد، كرّس الانقسام الداخلي الذي أدى قبل عام إلى خسارة التيار لتمثيله النيابي الجزيني، باعتراف باسيل نفسه.

ما إن غادر موكب عون مدينة جزين لتناول الغداء في «بيت الغابة» في بكاسين المجاورة، حتى بدأ العمال بجمع صوره والأعلام البرتقالية التي كانت قد رفعت أخيراً لمناسبة الزيارة. وفي مقابل صور وروايات الاستقبال المؤقتة، لم تهتز صورة عون المرتفعة على عدد من أسطح وجدران المباني في جزين وقضائها، منذ انتخابات عام 2009، عندما صبغ اللون البرتقالي المدينة.

(الأخبار)

ومثلها صور أسود أو «نمر جزين» الذي شكل طوال سنوات زعيماً عونياً محلياً، ساهم في جذب الشبان إلى التيار. في زيارات عون السابقة لجزين، كان أسود أبرز المنظّمين والحاشدين. أما في زيارة أمس، فقد تغيّب الأخير وأنصاره ليس عن التنظيم أو الحضور فحسب، بل عن قائمة المدعوّين. فاختار البقاء في بيروت. مع ذلك، فإن باسيل الذي تفاخر بفصله من التيار قبل أشهر، جعله بطل خطابه الذي ألقاه خلال اللقاء الحزبي بين عون وباسيل والمناصرين في «استاد سليم». وفي معرض مكاشفة العونيين العلنية الأولى عن سبب خسارة انتخابات 2022، جلد باسيل رفيقه السابق بشدة، محمّلاً إيّاه مسؤولية خسارات عدة. باسيل رأى أن خسارة لائحة التيار الثلاثية سببها الأول «عدم تأمين التحالفات مع صيدا والريحان. وفي هذا جزء من المسؤولية على بعضنا بسبب خطابه وطريقة تعاطيه». مستكملاً تلميحه ضدّ أسود، حدد باسيل السبب الثاني بـ«حرصنا الشديد على وحدة التيار وعدم خسارة أيّ منا. فاخترت وحدتنا الداخلية على التحالفات الانتخابية. ويا ربت من ضحّينا لأجلهم، قدّروا ذلك وغيّروا سلوكهم الذي أذى التيار على مدى سنين».

أما أبو زيد الذي جلس كتفاً إلى كتف بجانب باسيل في جميع محطات الزيارة، فلم يفلت من سهامه أيضاً. في ردّ على من يتهمونه بأن أموال أبو زيد صنعت نفوذه في التيار وجزّين، قال باسيل إن «التياريّين كلهم متساوون ولا أحد أكبر من التيار بأمواله أو سلطته أو شخصه». لم يتأخر دفاع أسود على هجوم باسيل. في تغريدة على حسابه على «تويتر»، كتب قائلاً: «جزين ردّت عنّي وعليك... ما بتحرز نضيّع وقت على تافه وزغير... الباقي بتعرفو منيح». وفي اتصال مع «الأخبار»، حسم أسود سبب الخلاف بـ«رفضه سحب إخباره القضائي ضد أمل أبو زيد وشركة OMT بتهمة التلاعب بصرف الدولار». بالنسبة إليه، فقد «سئم من ازدواجية المواقف ومن اتهامه بأذى التيار مع محيطه، بينما أنا كنت أدافع عنهم».

على ان خطاب باسيل الذي تناول الوضع الداخلي للتيار، ركز أيضاً على الوضع السياسي العام في البلاد، وهو جدد ثوابته لناحية رفض ترشيح سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، مكرراً الدعوة الى توافق على خيار آخر، لكنه هاجم بقوة الخطاب الداعي الى الانعزال والتقسيم، مشدداً على أن لبنان يجب أن يبقى موحداً، وأنه لا يمكن اقتعال طروحات تخدم العدو الإسرائيلي ولا تريح اللبنانيين.

وكان الرئيس عون وزوجته قد باتا ليلة السبت في مسقط رأسه في المكنونية، قبل أن يباشر صباح أمس برنامجه، وألغى الطقس مجدداً «الكزدورة» في سوق السد التراثي. فكانت المشاركة في قداس في كنيسة مار مارون، واستمع الى المطران مارون العمار الذي قال له: «جزين احبّتك ومنحتك صوتها لسنوات. لكن لا يزال يحتاج أهلها إلى الكثير للصمود في منازلهم اقتصادياً وأمنياً. وهم بحاجة إلى أن يتعاون المسؤولون، بغضّ النظر عن انتماءاتهم السياسية، لمصلحة المنطقة».

العونيون لم يوجّهوا الدعوة الى نائبَي القوات اللبنانية غادة أيوب وسعيد الأسمر لاستقبال رئيسهم. لكنهم دعوا النائب الثالث شربل مسعد، مخصّصين له كرسيّاً جانبياً كما شارك في الاستقبال مسؤول حزب الله في إقليم التفاح وجبل الريحان وسام سعادة. أما النائب السابق إبراهيم عازار فقد اعتذر عن عدم حضور القداس، لكنه حضر الغداء التكريمي الذي أقيم على شرف عون في بكاسين.

تقرير

شرائح هاتفيّة إلى دبي... والمحكمة العسكريّة سجنتها سنة واحدة
عميلة للموساد صوّرت منازل مسؤولين في حماس وحزب الله

بين عامي 2021 و2022، تورّطت مُصوّرة محترفة بالتواصل مع العدو الإسرائيلي، وزوّدت مشغّليها بصور وفيديوهات لمنزل قيادي في حركة حماس في الطريق الجديدة ومنازل أعضاء في حزب الله في الضاحية الجنوبية، مقابل 50 دولاراً للمهمة الواحدة. المُصوّرة التي ثبت تواصلها مع الموساد الإسرائيلي أصدر القضاء العسكري حُكماً بسجنها عاماً واحداً فقط!

رضوان مرتضى

صيف 2021، رصد ضباط مكافحة التجسس في فرع المعلومات اتصالات بين أرقام أجنبية مشبوهة ورقم هاتفي لبناني يقيم صاحبه في منطقة الصنائع في بيروت. بعد المتابعة، تبيّن أن الخطوط الأجنبية تعود لمشغّلين إسرائيليين، وأن الخط اللبناني يعود إلى ليال رمضان (مواليد 1982)، وهي مصوّرة محترفة تعمل لمصلحة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابع لمجلس الإنماء والإعمار، وتنشر أعمالها الفوتوغرافية على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

أوقف فرع المعلومات ليال في 5 نيسان 2022 للاشتباه فيها بالتعامل مع العدو الإسرائيلي. وأظهر التحقيق معها أنها أرسلت إلى مشغّليها مئات الصور ومقاطع الفيديو في مناطق مختلفة.

في التحقيق معها، أدلت ليال التي امتهنت التصوير منذ نحو عشر سنوات، بإفادة شابها كثيرٌ من الضعف والتناقض، إذ قالت إنّ شخصاً أجنبياً تواصل معها، عرّف عن نفسه باسم «جاستن»، وبأنّه مقيم في هونغ كونغ ويعمل في الاستثمار العقاري، زاعماً أنه حصل على رقمها من خلال موقع google my business. ادّعى «جاستن» أنّ له صديقاً لبنانياً لا يمكنه زيارة لبنان من دون أن يوضح سبب ذلك، وأنه يرغب في أن يفاجئ هذا الصديق بصور ومقاطع فيديو لمواقع معيّنة في لبنان، طالباً الاستعانة بها لهذه المهمة كونها مصوّرة محترفة، مقابل 50 دولاراً عن كل مكان ترسل صوره إليه، إضافة إلى كلفة النقل.

قبلت ليال القيام بالمهمة رغم عدم واقعية التبرير. بدأ الأمر بطلب «جاستن» صوراً لفندق الكومودور في الحمرا، من الخارج والداخل، بحجة أنّ صديقه عمل سابقاً في الفندق. وترك لها حرية التقاط صور عامة، فزوّدته بصور لوسط بيروت والمنارة ومسجد البسطا التحتا وسوق الأنتيكا في الباشورة وأماكن وابنية أثرية. لكن، سرعان ما توسّعت طلبات «جاستن» لتشمل تصوير مناطق سكنية كالطريق الجديدة حيث زوّدها، عبر الواتساب، بإحداثيات أحد المباني قرب الجامعة العربية. بعدها زوّدها بإحداثيات لأحد المباني في منطقة المريجة في الضاحية الجنوبية ولآخر في العمروسية. وعندما أبلغته أنّ المنطقة خاضعة لسيطرة حزب الله والتصوير فيها ممنوع، وأنّ حملها كاميرا قد يتسبب لها بمشاكل، طلب منها أن تلتقط الصور بهاتفها كي لا تلفت الانتباه، مع الحرص على أن تصور مداخل هذه المباني والشوارع المؤدية إليها.

> صور لفندق الكومودور ومسجد البسطا وسوق الأنتيكا... والموساد طلب تصوير معمل غندور

وقد تبيّن للمحققين أنّ أحد قيادَيي حركة «حماس» وأعضاء في حزب الله يقيمون في هذه المباني. كذلك أظهر التدقيق في هاتف ليال أنها أخبرت «جاستن» بأنّها دفعت مبلغاً من المال لأحد الحرّاس كي يسمح لها بالتصوير.

كذلك طلب المشغّل من ليال تصوير معمل غندور ومحيطه في الشويفات، والتقاط صور للمعمل من مبنى عال في المنطقة. وزوّدها بإحداثيات لمقهى يُدعى فيروز، بين الشويفات وحي السلم، زاعماً أن زوجة صديقه كانت تحب زيارة هذا المقهى. وأفادت بأنها زوّدته اسم وعنوان في ألمانيا زوّدها بهما، قبل أن يغيّر رأيه ويعطيها عنواناً آخر في هنغاريا.

كذلك أرسلت ليال إلى المشغّل الفيديوهات التي انتشرت لأحداث الطيونة في تشرين الأول 2021. وعندما سألها عمّن تسبب في الأحداث، أجابت بأنه حزب الله المسؤول عن تفجير مرفأ بيروت. المفارقة أن كل هذه الطلبات المشبوهة والمبرّرات الواهية لم تثر شكوك ليال في المدعو «جاستن» كما زعمت. وقالت إنه لم يخبرها باسم «الصديق» اللبناني أو مكان سكنه في لبنان، مشيرة إلى أنها سألته عن ذلك مرة فتفادى إجابتها.

وعمّا إذا ساورتها شكوكٌ حول «جاستن»، أجابت بأنّها كانت تشعر بذلك أحياناً عندما كان يتجنّب الإجابة على بعض أسئلتها بأنه لتفادي التورط في مشاكل في حال أُسيء استخدام الخطين.

بعد وصولها إلى دبي، اتصل بها «جاستن» وزعم أن صديقه أصيب بكورونا، وطلب منها إرسال الشريحتين عبر خدمة DHL إلى اسم وعنوان في ألمانيا زوّدها بهما، قبل أن يغيّر رأيه ويعطيها عنواناً آخر في هنغاريا.

وعندما واجهها المحقّقون بأن تخفّيها لالتقاط صور في مناطق حساسة، وشراءها شريحتَي هاتف من محل لا يشترط إبراز بطاقة الهوية، وكلّ ما أدلت به، كلّ ذلك يدلّ على علمها بأنّ من كانت تعمل لحسابه هو تابع للاستخبارات الإسرائيلية، أنكرت ذلك تماماً.

في 16 حزيران 2022، أصدر قاضي التحقيق العسكري مارسيل باسيل في حقّ ليال رمضان قراراً ظنياً اعتبر أن أفعالها تشكّل تعاملاً مع العدو الإسرائيلي، وطلب محاكمتها أمام المحكمة العسكرية التي حكمت عليها بالسجن، لمدة لم تتعدّ السنة، وقد أنهت محكوميتها أخيراً وغادرت السجن!

وينقطع عن التواصل معها لفترات طويلة. ولماذا لم تتوقف عن تلبية طلباته رغم هذه الشكوك، ورغم أن بعض المهمات التي كُلفت بها كانت في مناطق تابعة لحزب الله مع ما لذلك من محاذير أمنية؟ أجابت: «طمعت بالمال». ولدى سؤالها عمّن يهمه التصوير في مناطق نفوذ حزب الله، أجابت: «إسرائيل وداعش».

وعندما سُئلت عما إذا كانت مقتنعة بأنه يمكن أن تكون لامرأة مقيمة في الخارج ذكريات في مقهى الفيروز، أقرّت بأن المقهى المتواضع الواقع في منطقة شعبية لا يصلح لزيارة النساء.

وأفادت بأنها أبلغت «جاستن»، بعد فترة من بدء تواصلهما، بأنها ستزور دبي، فأوصاها بشراء شريحتي هاتف وتعبئة رصيدهما أياماً، وإيصالهما إلى صديق له في الإمارات، بحجة أن الأخير ينوي السفر إلى لبنان قريباً. وبالفعل، اشترت الشريحتين من محل لا يشترط إبراز الهوية، وبرّرت ذلك بإمكانها الارتباط بأي ثورة، إنها بصراحة ووضوح تقف مع من تقف، وهم لا يشبهون لا الشعب اللبناني بأغلبيته الساحقة ولا النازحين السوريين، أو أي نازح كان. هناك هادلي غامبل لبناني اسمه مارسيل غانم. هو أيضاً تربطه علاقات مع رجالات رأس المال اللبناني وإن كانوا لا يرتقون إلى عالية علاقات غامبل. أثار غانم موضوع النازحين السوريين في لبنان بطريقة تحريضية متوقّعة في حلقة برنامجه التلفزيوني الأخيرة. هدف التصويب على النازح السوري ولومه على مآسي اللبنانيين هو صرف الأنظار عن المجرم الحقيقي في جريمة إفقار وتجويع اللبنانيين. من جوّع وأفقر اللبنانيين هو نفسه من قتل وشرّد السوريين، وإن اختلفت اللهجة والأسلوب. هم على المستوى المحلي وكلاء أسياد غامبل وغانم. على رأس هؤلاء من الأحياء رياض سلامة، وليرحم الله من أعاده إلى الوطن. في المقلب الإعلامي الآخر «المستقلّ» هناك من يدعو إلى بقاء السوري في لبنان لاجئاً إلى الأبد، كحافظ الأسد، بحجة أن عودتهم إلى سوريا تهدّد حياتهم. إن كان الهمّ مصلحة النازحين فالحلّ الأنسب هو أن يشغلوا مباني وسط بيروت الشاغرة بدلاً من أن يموتوا برداً في صقيع شتاء البقاع. لكنّ أولويّة هذه المنابر ليست رفاهية ضحايا الحروب، أولويتها كما الجمعيات السابقة الذكر الصورة التي تجدّد التمويل من الحكومات ذاتها وتجديد إيجار الشقة في بدارو.

يبقى أخبث تجار اللجوء، حكومات الدول التي حاربتنا واستعمرتنا وأنهكتنا وأبادت شعوباً عن بكرة أبيها... وأجبرت أناساً على اللجوء. نصّ المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واضح جدّاً:

«مع عدم المساس بالمزايا والحصانات على الأشخاص الذين يتمتعون بها احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمدين لديها، وعليهم كذلك واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة. كل المسائل الرسمية المعهود بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة المعتمد لديها يجب أن تُبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها عن طريقها أو مع أي وزارة متفق عليها».

لم يخطّ هذا النص أي شخص من بلادنا، رغم أسطورة شارل مالك. لن ندخل في كل تفاصيل «التدخّل في الشؤون الداخلية» من قبل سفراء اللجوء في بلادنا، ولن نتدخّل في شؤونهم الداخلية المعيبة. لحظة، لسنا دبلوماسيين نحظى بحصانة وامتيازات. نحن صحافيون نؤمن بقضية تحرّر الشعوب من سطوتكم، الحكومية وغير الحكومية ولن يعنينا سفهاؤكم.

في الثامن من نيسان قامت حكومة تشاد بطرد السفير الألماني المعتمد لديها غوردون كريكه بسبب «سلوكه الفظّ وعدم احترامه للأعراف الدبلوماسية». طردهم ممكن وضروري. إمّا ننهض مع سوريا وتشاد ومن يشبهنا في الطبقية العالمية، أو لن ينهض إلّا غامبل وغانم و«المستثمرون» الذين يخدمونهم بيننا (كما قال الرفيق عامر محسن بكلمات أخرى في مقالته الأخيرة). السفير الألماني في لبنان هو أكثر فظاظة وأقل احتراماً للأعراف الدبلوماسية. وهو أيضاً أكثر من يجمع بين إيديولوجية تجار ملياردير الية العالم المعادية للشعوب ولكنه لا يزال يتصرّف كإقطاعيّ في متصرفيّة لبنان. هو لا يهمّ. ليست مسؤوليتنا أن نثقّفه.

> السفير الألماني هو الأقل احتراماً للأعراف، وأكثر من يجمع بين إيديولوجية تجار العالم لكنه يتصرف كإقطاعي في متصرفيّة لبنان

لأنه الأوّل من أيّار لا بدّ من التذكير أن المستثمر تاجر لا يعمل. طرد تجّار الحروب واللجوء، من ألمانهم إلى بنكرجيتهم ممكن، وضروري. الحلول المتاحة لمشاكل شعوبنا وعمّالنا كثيرة. لكنّ المهم أن لا نسمح أن تصبح شعوبنا وعمّالنا في لبنان وسوريا (وتشاد) سلعاً في سوق تجّار.

مقالة

اللّجوء وتجّاره

جمال غصن

تشغل مسألة النازحين السوريين المساحة الأوسع من الحيّز العام في لبنان اليوم، بعد أن قرّر تجّار اللجوء في منظومة رأس المال التصعيد وإعلاء القضية على أيّ من القضايا الأخرى التي قد تشكّل أولويّة للشعب. لكن، من هم هؤلاء التجّار بكلّ تفرّعاتهم الحكومية وغير الحكوميّة، محلياً وعالمياً؟

هناك المستفيدون المباشرون من الحروب والنزوح. تجّار اللجوء حسب تعريف القاموس للتجارة هم «الإنسانيون» في المنظمات الغربية التي ترسل جيوشاً من دول الشمال البارد القاحل من معالم الإنسانية، لمساعدة النازحين واللاجئين كلما افتعلت بلادها حروباً تشرّد الشعوب حول العالم. هذه المنظمات امتهنت واحتكرت سوق «الإنسانية» حول العالم ولا تستطيع العيش من دون عالم بحاجة دائمة إلى رعاية من قبل كبار القوم الأكثر دراية في إدارة شؤون الكوكب. تجارة «الإنسانيّة» شغلٌ مربحٌ. ويمكن رؤية آثاره حيثما نظرتم في مطاعم وملاهي بيروت والمدن اللبنانيّة الأخرى، حيث ترون الإنسانيين يرفّهون عن أنفسهم بعد عناء وشقاء زيارة خيمة في البقاع واتخاذ صورة تذكارية مع فقراء لشملها في التقرير السنوي الذي من شأنه أن يجدّد دورة العناء والشقاء وتجديد إيجار الشقة في سرسق. بالمناسبة، كل وجبة يتناولها هؤلاء التجّار تكلّف أكثر من التكلفة الشهرية لإيواء عائلة من مهجّري الحرب. في المقابل يتموّل هؤلاء التجّار من حكومات بلادٍ مستعمرة تحتاج أن تقنع شعوبها بتفوّقها على الإنسان الآخر المتخلّف الذي يحتاج إلى إنسانيتهم، فخلقت هذه السوق التي تغسل صورتها وأموال ضرائب الشعب. بالإضافة إلى الغطاء الذي توفّره هذه المنظمات للعمل المخابراتي في البلاد المستهدفة.

طبعاً هناك طبقة من المنتفعين المحليين لهذه التجارة، إذ فرّخت في لبنان أطنانٌ من الجمعيات التي تتعاطى الخدمات «الإنسانية». هذه الخدمات لا يمكن إنكارها، فهي دائماً توثّق بالصور، تماماً مثل عمليات المقاومة والإعلام الحربي، وهي بمعظمها تستهدف أطفالاً ملطّخين بالوحل أو نساءً ينقصهنّ التمكين فيجتمعن في فندق على مدى يومين ويتمكّنّ. هذه الجمعيات ينتفي سبب وجودها إذا انعدمت «الإنسانية» كسوق. لكن لا خوف على هذه الطبقة لأن أفرادها تجّار، أولاً وأخيراً، وسيجدون تجارة أخرى تنفعهم.

هذا بالنسبة إلى المنتفعين المباشرين بالدولار الـ«فريش». لكنّ هؤلاء مجرّد جزء صغير من الصورة، ففي النهاية مسألة اللجوء لم تكن لتكون لولا الحرب في سورية، والانزعاج اللبناني من اللجوء كان ليكون أخفّ نبرةً لو لم ينهر الاقتصاد. أي أنها مسألة سياسية قبل كل شيء، وهنا أيضاً شقّان متداخلان، أحدهما داخلي والثاني عالمي، لكنّ لبّ الصراع نفسه.

منذ أيّام طردت شركة «إن بي سي يونيفرسال» مديرها التنفيذي جيف شيل بسبب «سلوك غير لائق» مع إحدى الإعلاميات في قناة «سي إن بي سي»، التي تختص بأسواق المال. طبعاً فضيحة على أعلى مستويات الإعلام الأميركي تجرّ النميمة على أعلى المستويات أيضاً. فبدأت تظهر أخبار عن علاقات أخرى لهذه الإعلامية مع مستثمرين مليارديريين نافذين في السياسة الأميركية، وفي رأس المال العالمي بطبيعة الحال. هذه الإعلامية هي هادلي غامبل التي أبهرت «وُوَل تشرين» عندما أجرت مقابلة شنيعة بالمعيار المهني مع رئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل في مؤتمر دافوس للتآمر الرأس مالي على الشعوب. ارتباطات غامبل الشخصية و«المهنية» تعني أن ليس

عيد العمّال

بين السوق الرماديّة والسلامة المهنيّة: انتبه... خطر أعمال!

تحيّة إلى جميع العمّال في عيدهم، ولا سيما من يعملون اليوم، إلى الجنود المجهولين تحت الأرض، الذين لا تراهم الشمس، ولا يرون الضوء. تالفوا مع الرطوبة، قد يغادرون الحياة ولم يروا منها غير مستودع للتخزين أو الآت للخياطة. وعمّال يعملون في الظلّ، غير مصرّح عنهم في وزارة العمل، مُنتهكة حقوقهم. وآخرون يعرّضون حياتهم للخطر في سبيل العمل، يلمّعون الزجاج من أماكن مرتفعة، يقفون على سقالة البناء، يشتمّون روائح الدهان والترابة، يتعرّضون لمواد كيميائية خطرة...

زينب حمود

لا يترافق الحق في العمل، في كثير من الأحيان، مع الحق في الحياة وفي الصحة السليمة. يُجبَر كثيرون على ممارسة أعمال خطرة على سلامتهم من دون ضمان صحي أو تأمين على الحياة، في سبيل سدّ رمق العيش. يكدح مروان، مثلاً، تسع ساعات يومياً لا تتخللها غير ساعة استراحة واحدة مقابل أجر زهيد. منذ 25 سنة، يقضي نهاره في تحميل الصناديق في مستودع خاص بتعاونية استهلاكية يقبع تحت الأرض، حيث «الرطوبة مرّعجة جداً ويشكو منها جميع الموظفين»، كما يقول. وتصعد مريم لتستنشق هواءً نظيفاً بين الحين والآخر حيث تعمل في محل مبيعات تحت الأرض ينقطع عنه الأوكسيجين فـ«تخنقني رائحة الرطوبة».

ظروف قد تتسبّب بحوادث عمل، كما هي حال العاملين في معمل خياطة حصل على ترخيص، علماً أنه يقع في الطابق الثاني تحت الأرض، وهناك مولّد كهرباء على فوّهة المعمل إذا انفجر لا يجد أيّ من الموظفين سبيلاً للنجاة، ما يشكل مصدر رعب دائماً لهم. حتى في أماكن أفضل، أصيبت منار بالديسك بسبب طبيعة عملها التي تتطلب الجلوس خلف المكتب لثماني ساعات، ووقع عامل بناء أثناء صبّ السقف بالباطون وتعرّض للعطب ولإعاقة دائمة. جرت معالجته، لكنه صُرف من العمل من دون تعويض أو الاستمرار في صرف راتبه بعدما أعجزه الحادث عن مزاولة أيّ مهنة أخرى.

مختبر كيمياء

مخاطر مماثلة يواجهها العاملون في المختبرات. رغم ولعه بالكيمياء والعمل المخبري، لم يتحمّل محمود العمل في تحضير مواد كيميائية وتفكيكها لأنه «صعب وأصعب ما فيه أنه لا يشمل تأميناً ضد الحوادث التي يرتفع احتمال وقوعها». تعامل محمود مع مواد خطرة مثل مواد تحتوي على زئبق أو مواد عضوية سامة مثل البنزين. «نشمّ رائحتها وقد نحتك بها عن طريق اللمس بالخطأ. وكنا نشتري اللوازم الوقائية مثل القفازات والنظارات البلاستيكية والكمامات على نفقتنا لأنها غير مؤمّنة في المختبر». يذكر كيف «تسمّمتْ عندما تنشّقت غاز كبريتيد الهيدروجين ثم سدّدت بدلات العلاج من دخول مستشفى وفحوصات وأدوية على حسابي الشخصي لأنه لا توجد عقود عمل من الأصل تشمل الضمان الصحي أو التأمين». زميلته غادرت المختبر بعدما كادت تصاب بالعمى، وأخرى احترق شعرها ووجهها بالأسيد المركّز وتعالجت أيضاً على حسابها الخاص.

خطر الغام

إذا كان الاقتراب من الألغام مضرب مثل لضرورة الانتباه وتوخّي الحذر، فهناك من هم على تماس مباشر وغير مباشر مع هذا الخطر، سواء لجهة فكّ الصاعق واحتمال انفجار اللغم عن طريق الخطأ، أو على صعيد تفكيكه في المختبرات لجهة خطر التعامل مع المواد الكيميائية التي يتكوّن منها وتخزينها. يروي أحدهم تجربته المؤلمة في تفكيك الألغام كيميائياً. «أصبت بسرطان في الأمعاء، أحد أسبابه، بحسب الطبيب، هو الأبخرة التي كانت تصدر وتتراكم في جسدي، ما أدّى إلى استئصال ثلاثة أرباع الأمعاء». لم يدرك هذا الشاب ضريبة عمله، ظنّ أن الضريبة الوحيدة هي اضطراره للعمل طوال 24 ساعة في غرفة مقفلة لا يدخلها الهواء ولا ضوء

> أصل المشكلة ليس في المهن الخطرة بحد ذاتها، لأن المجتمع يحتاج إلى عمال في مختلف المجالات المهنية، بل في «انتفاء شروط السلامة المهنية، وفي الاقتصاد غير النظامي الذي يتوسّع»، كما يقول رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» كاسترو عبدالله، مؤكداً أنه غير قادر على إحصاء عدد العاملين فيه. هذه «السوق الرمادية» متفلّتة من أي معايير لحماية حقوق العامل وحفظ صحته، التي نصّ عليها قانون العمل اللبناني، والكثير من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها لبنان.

هنالك مرسوم يراعي السلامة في قطاع البناء لم يُطبّق (هيثم الموسوي)

الاقتصاد غير النظامي

أصل المشكلة ليس في المهن الخطرة بحد ذاتها، لأن المجتمع يحتاج إلى عمال في مختلف المجالات المهنية، بل في «انتفاء شروط السلامة المهنية، وفي الاقتصاد غير النظامي الذي يتوسّع»، كما يقول رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» كاسترو عبدالله، مؤكداً أنه غير قادر على إحصاء عدد العاملين فيه. هذه «السوق الرمادية» متفلّتة من أي معايير لحماية حقوق العامل وحفظ صحته، التي نصّ عليها قانون العمل اللبناني، والكثير من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها لبنان.

> أصل المشكلة ليس في المهن الخطرة بحد ذاتها، بل في انتفاء شروط السلامة المهنية

يعيد عبدالله انفلاش الاقتصاد غير النظامي ومطاولته أكثر من قطاع إلى سببين «من جهة، جشع أصحاب المؤسسات الذي يكبر في ظلّ تراجع دور السلطة والنقابات العمالية، فيكتفون بالعقود الشفهية لصرف المسؤولية عن أنفسهم. ومن جهة ثانية، حاجة الموظفين في القطاعين العام والخاص إلى العمل التي تزداد في ظل الأزمة الاقتصادية، عدا استغلال حاجة النساء والأطفال وذوي الجنسيات غير اللبنانية إلى العمل بسبب ضيق الحال».

الجميع «في الهوا سوا»

لا يميّز الاضطهاد الذي يطاول العمّال اليوم، ويظهر من خلال الشكاوى التي تصل إلى النقابات العمالية، بين عاملين في السوق النظامية أو غير النظامية. التخلّف عن تسديد أجور، أو عدم التصريح عن موظفين في الضمان الاجتماعي، أو عدم تسديد بدلات النقل، ولا ساعات العمل الإضافية، وحتى الحرمان من الإجازات... كلّ ذلك يطاول الجميع بلا تمييز. يعيد رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» كاسترو عبدالله السبب إلى «ترهّل السلطة السياسية ومحدودية صلاحية وزارة العمل وإمكاناتها. فالمفتشون في الوزارة مثلاً ممنوعون من الدخول إلى بعض الأماكن، مثل شركات المرفأ من دون إذن مسبق من الأمن العام، كذلك هناك مناطق تابعة لجهة سياسية لا يمكن دخولها، عدا عجز المفتشين عن الوصول إلى أماكن المخالفات بسبب كلفة النقل المرتفعة وإضرابهم بسبب تدني الرواتب، وضعف مجلس العمل التحكيمي وواقع الاتحاد العمالي العام في لبنان المشرذم.

السلامة المهنية

كيف تتدارك المؤسسات وقوع الحوادث في العمل؟ كيف تؤمّن السلامة المهنية كأحد الشروط الملزمة للعمل التي أقرّتها منظمة العمل الدولية خلال مؤتمر نظّمته في حزيران الماضي؟

يجيب عبدالله، بناءً على تجربته في العمل في قطاع البناء قبل أن يكون نقابياً، لبنان هو الأسوأ لجهة احترام سلامة العاملين، علماً أنّ هناك مرسوماً يراعي السلامة في قطاع البناء لم يُطبق، وقد وجد أحد الوزراء المعنيين بالمرسوم أن موت خمسة عمال أوفر من تطبيقه». وينطبق ذلك على القطاعات الأخرى، حيث لا توجد جداول بالأمراض المهنية التي تحدّد الأمراض الناجمة أثناء مزاولة المهنة وتتطلب معالجتها بالكامل على نفقة أصحاب العمل، مثل أعمال تؤثر في السمع أو النظر، كذلك عدم وجود ثقافة الطبيب والمستوصف في كلّ مؤسسة تشكل فيها الأعمال خطراً على حياة العاملين وصحتهم.

سائقو «الديليفري»: عمّال بلا عقود عمل

جنى بزي

«كل شي عجسابنا» بهذه العبارة يختصر عمّال توصيل الطلبات، أو «الديليفري»، معاناتهم. أمام المطاعم ينتظرون على دراجاتهم النارية صدور «الطلبيات» ليصلوا بها إلى أصحابها، كمن ينتظر الفرج. يعمل هؤلاء من دون معاش ثابت، ولا ساعات عمل محدّدة، ويتقاضون على التوصيلة الواحدة، التي تحدّد ثمنها الشركة المشغّلة، تقريباً ما يساوي نصف دولار أميركي. وتتغيّر التسعيرة بحسب قرب المنطقة من مكان ركن دراجاتهم، وتزداد كلما ابتعد العامل عن مكان سكن الزبون.

رواتب لا تكفي

ما إن تسأل العمال عن ظروف عملهم حتى تنهال عليك الشكاوى من سوء أوضاعهم المعيشة والوظيفية. فما يجمعونه شهرياً يُراوح بين 8 ملايين و12 مليون ليرة لبنانية -ما يقارب اليوم الـ100 دولار- وهو يعتمد على عدد التوصيلات التي يقومون بها خلال الشهر. «أحسبي منها 7 ملايين ليرة لبنانية بدل تعبئة البنزين الذي نحتاجه للعمل»، يقول أحدهم ساخراً، إذ لا تغطي الشركة التي تكلّفهم بمهام التوصيل، كلفة تعبئة الوقود. حتى الإنترنت الذي يستخدمه العامل لتشغيل الـGPS، أي لاتّباع خريطة الوصول إلى الزبون وكذلك للتواصل معه، يدفعه من راتبه الشهري ولا تغطيه الشركة. وبحساب بسيط يحتاج العامل لباقة الـ20 جيغا التي بات ثمنها يفوق المليون ألف ليرة، ويشكو آخر من توقيت العمل «بعد الساعة الثامنة مساءً لا نستطيع أن نوصل طلبية لأمكنة بعيدة بسبب عمليات النشل الذي قد نتعرّض لها». ويكشف عدد من العمّال أنهم حاولوا مراراً المطالبة بزيادة على سعر التوصيلة، «فتتجاوب الشركة لمدة ثلاثة أيام فقط ليستكوننا، ثم تعود إلى نهجها السابق».

في المقابل، يعتبر يوسف، صاحب إحدى شركات «الديليفري» في بيروت، أن العامل الذي يعمل لحسابه، أي من دون ساعات عمل محدّدة، يربح أكثر من العامل المثبّت لديه الذي يعمل ضمن دوام محدد. «صاحب الدراجة النارية، يوصل طلبيات أكثر من الموظف الثابت، وأعطيه 30 إلى 50 طلبية يومياً، كلما وزّع أكثر، استفاد أكثر». مشيراً إلى أن أغلب أصحاب الدراجات النارية يعملون لديه كمهنة أخرى إلى جانب مهنتهم الأساسية. أما الموظف الثابت «فيقود سيارة الديليفري، عندها تتكفّل الشركة بكل تكاليف الوقود والإنترنت وغيرها من متطلبات إصلاح السيارة أو غسلها بالإضافة إلى معاش ثابت لا يتغيّر».

من المسؤول عن الحوادث؟

في حال ألغى أحد الزبائن الطلبية، وكان العامل في طريقه لإيصالها من يتحمل المسؤولية؟ يجيب أحد العمّال قائلاً: «لا تتحمّل الشركة تكلفة الوقود الذي صُرف على الطلبية، لا تعوّضنا ببدل نقل». أما يوسف فيقول إن شركته تتحمل المسؤولية، وتدفع للعامل بدل نقل في حال تخلّف الزبون عن استلام الطلبية. وماذا عن حوادث السير؟ وفي حال تأذى العامل؟ أو تأذى أحد بسبب العامل؟ يعلّق يوسف بكلمات محسوبة «يجب أن يؤمن دراجته ضد الغير». ويقول عمال آخرون «حسب... في حال كانت الحادثة صغيرة، تتحمّل الشركة المسؤولية، أما إذا احتاج أحدنا إلى عملية جراحية فتسحب الشركة يدها تماماً».

> يعملون من دون معاش ثابت ولا ساعات عمل محدّدة ومن دون تغطية قانونية

وبحال وقع حادث وتضرّر أحد الأشخاص بسبب سائق الدراجة، على من يدّعي الشخص؟ على الشركة المشغّلة أم السائق؟ ومن يتحمّل المسؤولية؟ تجيبنا المحامية فداء عبد الفتاح أنه «في هذه الحالة، علينا أن نرى ما إذا كانت الدراجة مسجلة على حساب الشركة، وإذا كانت الشركة تتحمل مسؤولية أعمال هذا العامل خلال دوام العمل وخلال طريق توصيل الطلب». تذكر عبد الفتاح أن إحدى الفتيات تعرّضت لحادث سير بسبب أحد سائقي الديليفري، وتأذّت جسدياً، فقرّرت أن ترفع دعوى قضائية على الشركة. «لكن الشركة تملّصت من السائق بالقول إنه متعاقد معها وليس موظفاً، فتراجعت الفتاة عن الشكوى لأنها تدرك أن هذا السائق بالكاد يملك قوت يومه وهي لا تريد إيذاءه، ولأنها إذا استمرّت في دعواها ضد الشركة لن تصل إلى نتيجة».

ماذا عن قانون العمل؟

تعدّ حوادث السير بالنسبة إلى عمّال «الديليفري»، موضوعاً حساساً جداً لأن احتمالات حدوثها مرتفعة، رغم ذلك لا يوقّع معظم عمال «الديليفري» عقود عمل مع المؤسسات التي يتعاملون معها، ما يتيح للشركات التملّص من مسؤوليتها، واعتبار الموظف متعاقداً ولا علاقة للشركة بالحوادث التي تنتج عن خطأ قد يرتكبه.

ولكن وإن لم يكن بين العامل وربّ العمل عقد عمل مكتوب، فإن قانون العمل اللبناني في المادة 12 منه واضح في أن «العقود لا يشترط أن تكون خطية، أي يكفي أن يثبت العامل أنه يعمل بدوام عمل منتظم، وأن المسؤول عنه يحاسبه ويتابعه، ويتقاضى معاشاً شهرياً». تقول عبد الفتاح إن «كلّ ذلك يدفعنا للقول إن هناك علاقة تعاقدية بين العامل وربّ العمل، إذ يستطيع العامل في حال أراد أن يدّعي على المؤسسة التي يعمل فيها، بسبب صرف تعسفي أو تخلّف عن إعطاء الحقوق أو غيرها، ولا يوجد بينهما عقد عمل مكتوب، أن يعود للقواعد العامة لقانون العمل المتعلق بعدد ساعات العمل والحدّ الأدنى للأجور وغيرها، التي تحمي العامل». لذلك، وبحسب عبد الفتاح، «عقد العمل أساسي في هذا النوع من الأعمال، إذ إنّه مهم جداً أن تنظم الشركات عقودها مع أولئك العمال لتحمي نفسها وتحمي الآخرين».

وتشير عبد الفتاح، «الأخبار»، أن «هناك بعض الشركات التي تُورد في عقود عملها أنها غير مسؤولة عن العامل باعتباره مياوماً ولا يعمل بشكل دائم، ومنهم من يتقصّد أن يرتب دوام العامل بطريقة لا تسمح له أن يطالب بحقوقه بحسب قانون العمل، كي تتملّص الشركة من مسؤوليتها حتى أمام القضاء». ويعود ذلك برأيها إلى ما تسميه «أزمة الأزمات» أي غياب الرقابة. إذاً، بحسب عبد الفتاح، نحن نعيش في «فوضى قانونية» تدفعنا إلى طرح علامات استفهام كثيرة، إذ يوجد ثغرات في قانون العمل ويوجد عدم التزام بقوانين العمل بأكثر من مكان، لذلك «يجب تنفيذ عقود عمل مكتوبة تحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق للعامل وربّ العمل».

صناعة الأحذية

من العزّ إلى الانقراض

فؤاد بزي

«أعمل كلّ أيام السّنة من دون كلل، أو إجازات. لا تعنيني الأعياد باستثناء الأول من أيار، هذا عيدي السياسي والشخصي، ويوم إجازتي الوحيد، الذي لا أقبل إلّا أن أقضيه في التظاهرات العمّالية، والتي لم أغب عنها يوماً منذ كان عمري 10 سنوات عام 1970» يقول مصمّم الأحذية، أو ما يُعرف بـ«الموديليست» إبراهيم بزي. يتكلّم عن كلّ ما عنده ثمرة نضالات من سبقوه. يعدّد المكتسبات «الضمان الاجتماعي، ساعات العمل الثماني والإجازات»، وينسبها إلى «دم عمال سُفك في الشوارع للوصول إلى تحقيقها، ولو تُركت الدولة وحدها لما تأسّس شيء». لم تنجح السّنوات الخمسون التي قضاها بزي في معامل الأحذية في كسر إرادته العمّالية النقابية، بل رسمت خرائط في جسده، من جروح تسبّبت بها سكّين الجلد، أو حروق جرّاء حوادث العمل.

المهنة تنقرض

يعرف بزي معظم أصحاب المعامل. يعدّدهم، ويسمّي مؤسّساتهم التي أقفلتها، وتقفلها الأزمات تباعاً. يأسف فيها يتخطّى الـ55 سنة، ولم تدخل الأزمة الاقتصادية أيّ دم جديد إليها، بل على العكس تماماً، تسحب اليد العاملة السّورية حتى، إذ يجد هؤلاء فرص عمل أفضل في تركيا». يتساءل البناء لم يُطبق، وقد وجد أحد الوزراء المعنيين بالمرسوم أن موت خمسة عمال أوفر من تطبيقه». وينطبق ذلك على القطاعات الأخرى، حيث لا توجد جداول بالأمراض المهنية التي تحدّد الأمراض الناجمة أثناء مزاولة المهنة وتتطلب معالجتها بالكامل على نفقة أصحاب العمل، مثل أعمال تؤثر في السمع أو النظر، كذلك عدم وجود ثقافة الطبيب والمستوصف في كلّ مؤسسة تشكل فيها الأعمال خطراً على حياة العاملين وصحتهم.

أو التصفية، المسؤول عن اللمسات الأخيرة، وإزالة أيّ شوائب»، ليحمل لاحقاً لقب «معلّم».

المعاشات بالدولار

أمّا اليوم، فيخشى رئيس هيئة نقابة أصحاب معامل الأحذية وضاح شامي، وصاحب واحد من المعامل القليلة المتبقّية في الضاحية الجنوبية من «مرض أو وفاة أو تقاعد أيّ من العاملين لديه، إذ لم يتمكّن حتى الآن من استبدال 20 عاملاً لبنانياً في معمله، توفوا أو تقاعدوا خلال الـ20 سنة الماضية». وعلى الرّغم من دولرة الرواتب، والتي تُراوح بين 500 و1400 دولار، يؤكّد الشامي فكرة «انقراض العمالة بشكل عام، اللبنانية والأجنبيّة، فهناك من يبلغ سنّ التقاعد من العمّال اللبنانيين، ويستمرّ في العمل لأسباب اقتصادية». ويتكلّم الشامي عن «عدم تمكّنه من استقدام عامل سوري من بلده بشكل قانوني، على إثر إقفال الأمن العام الباب أمام الهويّة العامل الأخير بينهم، الذي سيتولّى إقفال المعمل، وأخذ المفتاح معه، قبل المغادرة وإنهاء وجود المصلحة».

خلال المرحلة الذهبية للصناعة، «كان النّاس يتنافسون على إرسال أبنائهم للعمل في مشاغل الأحذية، ونرفض ترفاً أعداداً كبيرة منهم» يقول أحد «المعلّمين». الشّباب الجديد كان يتدرّج ويتخصّص تحت إشراف المعلّمين في أقسام المعمل، من «المفصّل المسؤول عن قصّ الجلد، والمكنجي أو خيّاط الجلود، إلى «الكندرجي» الذي يقوم بتركيبها على القوالب الخشبية، وطارح النعل المعنيّ بخياطة ولصق النعال، وصولاً إلى عامل «الفينش»

> يشكو أصحاب المعامل الصامدة من انقراض العمالة اللبنانية والأجنبية بشكل عام

الرحلة الذهبية

تقلّب حال صناعة الأحذية اللبنانية كثيراً، ولا سيّما خلال الحرب الأهلية، إذ تهجّر يومها العاملون من المناطق الشّرقية على إثر تقسيم بيروت، فأضحوا «عمالاً بلا مصانع، مقابل بقاء المناطق التي تهجّروا منها التي تحتوي على مصانع بلا عمال». وتُعدّ السّنوات الممتدّة من أوائل الثمانينيات، وحتى منتصف التسعينيات الفترة الذهبية لصناعة الأحذية، إذ قام العمال المهجّرون بتأسيس مشاغلهم التي تطوّرت إلى معامل في مناطق التهجير مثل حي ماضي في الضاحية الجنوبية، وبعض القرى الجنوبية.

ولكن، لم تعد مهنة صناعة الأحذية تغري الشباب، على الرّغم من مرورها بـ«أيام عزّ وذهب»، فتناقص عدد المعامل في الجنوب وحده من 500 إلى 2، بحسب الشامي، الذي يعدّد قرى كان يقوم اقتصادها على مشاغل صناعة الأحذية، مثل بافليه وقاقعية الجسر، إذ كانت الأخيرة تلبي طلبات بمئات الآف القطع، ويشحن التجار منتجاتها نحو الدول العربية، أمّا اليوم، فلا يوجد أيّ مشغل في هذه القرية.

وطريق النزول

رحلة سقوط صناعة الأحذية اللبنانية بدأت باكراً مع عزوف العاملين الأوائل فيها عن تعليم أولادهم المهنة، إذ يشير بزي إلى عدم رغبته بتحميل أولاده المرمطة»، فابعدهم عن المعامل تماماً. إلا أنّ الأسباب الحقيقية الكامنة خلف الانهيار بدأت عام 1995 بحسب رئيس نقابة عمال الأحذية والجلود رضا سعد، مع «إغراق السّوق اللبناني بالبضاعة الصينية، وعدم تمكن المعامل المحليّة من المنافسة، وتخلّي الدولة عن مسؤولياتها في تطبيق المرسوم الاشتراعي 1967/31، والذي يمنع ويكافح الإغراق».

قاتلت نقابة عمال الأحذية، واستطاعت انتزاع قرار حكومي يقضي «بفرض ضريبة نوعية على الحذاء المستورد»، إلا أنّ المستوردين كانوا أقوى من القوانين، وتحايلوا عبر تزوير فواتير المنشأ تارةً، وفكّ الأحذية المستوردة تارةً أخرى، وإدخالها على أنّها مواد أولية معفاة من الضرائب، ما أدى إلى إنهاك المصانع اللبنانية، وإخراجها من السّوق المحليّة تماماً، وما تبقّى منها يُصدّر إلى الخارج فقط.

ورغم ذلك، يشير الشامي إلى صعوبات جمّة تواجه الصناعيين الصامدين، فـ«كلفة التوريد تضاعفت 5 مرّات بعد الحرب السّورية عام 2011، إذ يكلّف المستوعب الواحد 35 ألف دولار، بعدما لم تكن التكلفة تتخطى الـ3 آلاف»، ويصف الشامي هذه الحال بـ«أغلى كلفة شحن في العالم، والتي ارتفعت من 75 سنتاً على الزوج الواحد، لتصل إلى 4 دولارات».

تناقص عدد المعامل في الجنوب وحده من 500 إلى 2 فقط (هيثم الموسوي)

الحدث

دخل الاقتتال الدائر في السودان أسبوعه الثالث، من دون أن تنعكس الهدن المُمدَّدة، مرّة بعد مرّة آخرها مساء أمس، هدوءاً في الميدان الذي لا يزال يشهد مواجهات متقطّعة بين الجيش و«الدعم السريع». وإذ يبدو أن طرفَي الصراع يفضّلان الركون إلى التمديد بعدما بدا لهما بوضوح أن الحسم السريع والنظيف غير قابل للتطبيق، فإن الوساطات السياسية تسير بالوتيرة المتباطئة عينها في ظلّ انشغال دولي متواصل بعملية إجلاء الرعايا، والتي تنبئ وتيرتها بأن الأطراف الخارجية المعنيّة تتوقّع اندلاف العنف على نحو أشدّ ممّا شهدته البلاد إلى الآن، في أيّ لحظة. وفي خضمّ هذه المراوحة، تزداد أوضاع السودانيين سوءاً وسط أزمة جوع بدأت تلوح في الأفق من جرّاء فقدان الكثير من السلع الأساسية، وعدم توفّر النقد لشرائها بأسعار باتت جنونية

اللاحسم يَحكم الميدان
السودان تحت شبح الجوع

الخرطوم - **مي علي**

بدت بوادر أزمة غذاء في السودان تلوح في الأفق، مع دخول الحرب بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» أسبوعها الثالث، وسط تحذيرات (رئيس الوزراء السابق، عبدالله حمدوك، 29 نيسان) من أن الصراع قد يتحوّل إلى كابوس للعالم أجمع، ولا سيما أنه «يشبه حرباً بين جيشَين مدرّبَين ومسلّحَين جيداً». وعلى رغم تحذير حمدوك الخطير والدال، وبمعزل عن دوافعه، فإن الأطراف الدولية المعنيّة بالأزمة السودانية، ولا سيما الولايات المتحدة والصين وروسيا، لا تكترث كثيراً في خضمّ منافساتها وتناقضات تصوّراتها، لخطر سقوط الدولة السودانية نفسها؛ إذ ينصبّ جلّ اهتمامها على حماية مصالحها في ظلّ الوضع المتدهور الراهن، والذي تُفاقم هذه المنافسات حدّته. وتبدو مقاربة موسكو وواشنطن، للأزمة، أقرب إلى المراقبة ريثما تكتمل حلقات المشهد، وبدءاً التعامل لاحقاً مع الوضع المستجدّ من موقع أكثر قدرة على الضغط على السودان، وتحقيق مكاسب آنية ومجانية تقريباً، من دون المجازفة بخسائر سياسية واقتصادية تترتّب على الانخراط التنافسي في النزاع ومساعي تسويته.

الولايات المتحدة والسودان: إدارة الوساطات

حضرت واشنطن في أغلب جهود تسوية الأزمة في السودان، وذلك عبر تعزيز الاتصالات مع جارة الأخير المتواصلة في محيط القيادة العامة والمطار، من السكّان، إلا أن من بقوا في الخرطوم يعانون صعوبات كثيرة في يومياتهم، أهمّها توفير المواد الأساسية لعائلاتهم. وفرضت الحرب واقعاً جديداً على السودانيين، ودفعتهم إلى التحسّب للأسوأ، وخاصة في جانب تأمين وتخزين الغذاء، والبحث عن بدائل للسلع التي انعدمت من الأسواق أو في طريقها إلى الانعدام.

> **يشكّل عدم توفّر الوقود وغلاء سعره، أيضاً، عبئاً كبيراً على المواطنين**

وخصوصاً أن مصانع المواد الغذائية أصبحت هدفاً لمجموعات تبدو أم أحمد، وهي ربّة منزل، شديدة القلق من المستقبل القريب، إذ تعرب، في حديثها إلى «الأخبار»، عن مخاوفها من انعدام ما تُطعم به أطفالها. ومع تعطّل الأفران ونقص المواد الغذائية، تجاهد سارة محمد، بدورها، وهي ربّة منزل أيضاً، في البحث عن بدائل للخبز لإسكات جوع أسرتها الصغيرة. تقول سارة، في حديث إلى «الأخبار»، إن «الخبز أصبح سلعة نادرة في منطقتي الواقعة شمال الخرطوم، بعد أن توقّفت أربعة مخابز عن العمل نتيجة عدم توفّر الغاز»، مضيفة: «يصطفّ العشرات أمام المخبز الوحيد الذي يعمل منذ ساعات الصباح الأولى، وقطعاً لن يتمكّن من توفير الخبز لكلّ تلك الأعداد».

وفيما تتسلّل الحياة تدريجياً إلى العاصمة، مع عودة بعض المحال التجارية إلى فتح أبوابها، تظلّ المواد الغذائية الأساسية كالطحين والسكّر آخذة في التناقص، وفق ما يقول بائعو عوض، صاحب أحد المحال. ويلفت عوض، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «أيّ سلعة تنتهي من المخازن يصعب توفّرها في الوقت الراهن، فالمصانع المحلّية توقّفت عن العمل، وحتى التي لديها بضائع في المخازن فمن الصعب عليها توزيعها على تجّار التجزئة والجملة في ظلّ شحّ الوقود»، مضيفاً أن «التفلّت الأمني الذي تعيشه البلاد زاد من تفاقم الوضع، تقوم بنهب عربات التوزيع ومخازن المصانع».

ويشكّل عدم توفّر الوقود وغلاء سعره، أيضاً، عبئاً كبيراً على المواطنين؛ إذ تضاعف ثمن الغالون بشكل هستيري، ليصل إلى ما بين 30 و40 ألف جنيه سوداني (50 دولاراً - 67 دولاراً)، بينما كانت قيمته قبل اندلاع الحرب ألفي جنيه (تقريباً 4 دولارات). كما ينعكس شحّ الوقود على قوت الأهالي، بعدما تعذّر على أصحاب المزارع بيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية بسبب فقدان الوقود لأليات، وهو ما تسبّب لهم بخسائر مادّية كبيرة، واضطرّهم إلى بيع منتجاتهم في المناطق القريبة منهم وبأسعار زهيدة جدّاً. وفي هذا الإطار، يقول متوكل عوض، صاحب مزرعة لإنتاج الألبان، لـ«الأخبار»، إنه اضطرّ إلى «بيع رطل اللبن بمئة جنيه، فيما كان سعره في السابق 300 جنيه سوداني، وهو سعر لا يغطّي تكلفة الأعلاف ولا العمّال»، متسائلاً عمّا سيفعله «بالكمّيات الكبيرة من الحليب التي تنتجها المزرعة في ظلّ عدم توفّر الوقود حتى نتمكّن من نقلها إلى الأسواق القريبة، وفي ظلّ انقطاع التيار الكهربائي لساعات، وهو ما يصعّب من عملية تخزينها في البرادات». ونتيجة تلك الصعوبات، يُسجَّل في المناطق البعيدة عن مواقع الإنتاج، كذلك، ندرة وغلاء في الأسعار بالنسبة إلى الحليب، وهو ما يحمل الناس على الوقوف في صفوف طويلة للحصول على حاجتهم من هذه السلعة.

وبحسب خبراء في الاقتصاد، فإن الفئة العاملة في المهن الهامشية تُعدّ من أكثر الفئات تضرّراً من حالة الحرب؛ إذ لم تتمكّن من مزاولة أعمالها منذ اندلاع القتال، وتقتات الآن من مخزونها الذي هو قطعاً في طريقه إلى النفاد، ما يعني أنها ستدخل في مرحلة الجوع خلال أيام. من جهتهم، يخشى الموظّفون من عدم صرف رواتبهم الشهرية في ظلّ انعدام الأمن وتعليق العمل في الوزارات، ما يعني فرض المزيد من العناء عليهم بالنظر إلى شحّ المواد الغذائية وعدم توفّر النقد لشرائها، علماً أن حكومة ولاية الخرطوم كانت أعلنت عطلة رسمية لجميع الموظفين الحكوميين حتى إشعار آخر، نتيجة الأوضاع الأمنية التي تعيشها الولاية.

إزاء ذلك، يعيب مراقبون عدم التفات ما يسمّى «المجتمع الدولي» إلى إرسال مساعدات إلى السودان، فيما انصبّ اهتمامه على إجلاء رعاياه، من دون أن يفكّر حتى بشحن مواد غذائية وطبّية على متن طائرات الإجلاء في رحلاتها إلى هذا البلد. وتستمرّ هذه اللامبالاة في وقت تحاول فيه الحكومة السودانية إعادة الأمن إلى مناطق برتادها المواطنون وخاصة الأسواق، حيث تمّ إنزال قوات الاحتياطي المركزي التابعة لجهاز الشرطة في مناطق جنوب الخرطوم بغرض تأمين المواطنين والأسواق والبنوك التي شهدت عمليات نهب طيلة الأسبوعَين الماضيَين، بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية السودانية. بدوره، أعلن الجيش السوداني أنه مستمرّ في تهيئة الظروف المناسبة لنزول الشرطة تدريجياً إلى الشوارع بالتزامن مع عمليات التمشيط، مضيفاً أن العمل جارٍ على انتشار وحدات من «الاحتياطي المركزي» تباعاً في مناطق العاصمة.

يعيب مراقبون عدم التفات ما يسمى «المجتمع الدولي» إلى إرسال مساعدات إلى السودان (أ ف ب)

أميركا لا تستعجل التدخّل: الأولوية مناكفة روسيا

محمد عبد الكريم أحمد

ارتفعت، نهاية نيسان، حدّة الاشتباكات بين القوات المسلّحة السودانية وقوات «الدعم السريع»، وسط تحذيرات (رئيس الوزراء السابق، عبدالله حمدوك، 29 نيسان) من أن الصراع قد يتحوّل إلى كابوس للعالم أجمع، ولا سيما أنه «يشبه حرباً بين جيشَين مدرّبَين ومسلّحَين جيداً». وعلى رغم تحذير حمدوك الخطير والدال، وبمعزل عن دوافعه، فإن الأطراف الدولية المعنيّة بالأزمة السودانية، ولا سيما الولايات المتحدة والصين وروسيا، لا تكترث كثيراً في خضمّ منافساتها وتناقضات تصوّراتها، لخطر سقوط الدولة السودانية نفسها؛ إذ ينصبّ جلّ اهتمامها على حماية مصالحها في ظلّ الوضع المتدهور الراهن، والذي تُفاقم هذه المنافسات حدّته. وتبدو مقاربة موسكو وواشنطن، للأزمة، أقرب إلى المراقبة ريثما تكتمل حلقات المشهد، وبدءاً التعامل لاحقاً مع الوضع المستجدّ من موقع أكثر قدرة على الضغط على السودان، وتحقيق مكاسب آنية ومجانية تقريباً، من دون المجازفة بخسائر سياسية واقتصادية تترتّب على الانخراط التنافسي في النزاع ومساعي تسويته.

الولايات المتحدة والسودان: إدارة الوساطات

حضرت واشنطن في أغلب جهود تسوية الأزمة في السودان، وذلك عبر تعزيز الاتصالات مع جارة الأخير في الشمال، وإعادة تفعيل جهود «الرباعية» (وإنْ عبر بيان هزيل مشترك في 28 نيسان)، فضلاً عن التواصل المباشر مع أطراف الأزمة المحلّيين. لكن يتّضح، بشكل عام، جنوح الولايات المتحدة إلى الاكتفاء بدور إدارة هذه التدخّلات والجهود بأقلّ تكلفة ممكنة. وعلى سبيل المثال، فقد رحّب البيان المُشار إليه باستعداد الأطراف للحوار من أجل تمديد وقف الأعمال العدائية، وضمان عدم إعاقة وصول الإغاثة الإنسانية، كمرحلة مُمهّدة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتمكين الترتيبات الإنسانية، ومن ثمّ تطوير خطّة إنهاء التصعيد التي وضعها في خضمّ منافساتها وتناقضات تصوّراتها، لخطر سقوط الدولة السودانية نفسها؛ إذ ينصبّ جلّ اهتمامها على حماية مصالحها في ظلّ الوضع المتدهور الراهن، والذي تُفاقم هذه المنافسات حدّته. وتبدو مقاربة موسكو وواشنطن، للأزمة، أقرب إلى المراقبة ريثما تكتمل حلقات المشهد، وبدءاً التعامل لاحقاً مع الوضع المستجدّ من موقع أكثر قدرة على الضغط على السودان، وتحقيق مكاسب آنية ومجانية تقريباً، من دون المجازفة بخسائر سياسية واقتصادية تترتّب على الانخراط التنافسي في النزاع ومساعي تسويته.

الولايات المتحدة والسودان: إدارة الوساطات

حضرت واشنطن في أغلب جهود تسوية الأزمة في السودان، وذلك عبر تعزيز الاتصالات مع جارة الأخير المتواصلة في محيط القيادة العامة والمطار، من السكّان، إلا أن من بقوا في الخرطوم يعانون صعوبات كثيرة في يومياتهم، أهمّها توفير المواد الأساسية لعائلاتهم. وفرضت الحرب واقعاً جديداً على السودانيين، ودفعتهم إلى التحسّب للأسوأ، وخاصة في جانب تأمين وتخزين الغذاء، والبحث عن بدائل للسلع التي انعدمت من الأسواق أو في طريقها إلى الانعدام.

> **يشكّل عدم توفّر الوقود وغلاء سعره، أيضاً، عبئاً كبيراً على المواطنين**

وخصوصاً أن مصانع المواد الغذائية أصبحت هدفاً لمجموعات مسلّحة، وإنْ عبر بيان هزيل مشترك في 28 نيسان)، فضلاً عن التواصل المباشر مع أطراف الأزمة المحلّيين. لكن يتّضح، بشكل عام، جنوح الولايات المتحدة إلى الاكتفاء بدور إدارة هذه التدخّلات والجهود بأقلّ تكلفة ممكنة. وعلى سبيل المثال، فقد رحّب البيان المُشار إليه باستعداد الأطراف للحوار من أجل تمديد وقف الأعمال العدائية، وضمان عدم إعاقة وصول الإغاثة الإنسانية، كمرحلة مُمهّدة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتمكين الترتيبات الإنسانية، ومن ثمّ تطوير خطّة إنهاء التصعيد التي وضعها بيان «الاتحاد الأفريقي» (20 نيسان)، وأيّدتها «جامعة الدول العربية» والاتحاد الأوروبي و«الترويكا» وشركاء السودان الآخرون.

واتّضح من تواصل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، مع رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في أوقات متقاربة، حرص واشنطن على إبداء وقوفها على مسافة واحدة من الطرفين، وكذلك استمرار نهج «الاحتواء المزدوج» لكليهما، على رغم تعارض هذا السلوك مع أخر سابق لواشنطن في أزمات مشابهة، وأبرزها الأزمة الليبية. أيضاً، لم تتطلّ بعد تأثيرات تكوين الخارجية الأميركية «لقوة مهامّ الصراع العسكري في السودان» (18 نيسان)، والمكلّفة بالإشراف على تخطيط وإدارة لوجيستيات الوزارة في ما يتعلّق بالأزمة هناك، في مؤشّر إلى تباطؤ الاستجابة الأميركية عن المستويات المفترَضة بكثير. ولربما يعود هذا التباطؤ إلى حرص واشنطن على استكمال إجلاء جميع مواطنيها من السودان، كالولوية قبل بذل ضغوط أكبر على أطراف الأزمة، سواء عبر سفيرها في الخرطوم، جون جودفري، الذي «تتوفّر لديه جميع وسائل التواصل مع هذه الأطراف»، بحسب مسؤولين سابقين في الإدارة الأميركية،

> **يُرجَّح أن تنحاز روسيا والولايات المتحدة إلى حماية مصالحهما والتمسّك بمواقعهما في قلب الصراع وتغذيته**

أو عبر السماح بتدخّلات خارجية أكبر لمصلحة التسوية. إلّا أنه يُرجَّح أن تتغيّر المقاربة الأميركية بشكل كبير مطلع أيار، مع إطلاق واشنطن (29 نيسان) أوّل عملية إجلاء كبرى في السودان لنقل المواطنين الأميركيين ومواطنين من جنسيات الحلفاء ودول شريكة في بورتسودان»، بعد «مفاوضات مكثّفة قامت بها الولايات المتحدة» بدعم من شركائها الإقليميين والدوليين، بحسب بيان الخارجية الأميركية.

التمدّد الروسي: مغامرة محسوبة؟

حضر السودان في بؤرة الاهتمام الروسي المتزايد بالقارّة الأفريقية؛ إذ كانت الخرطوم من أهمّ محطّات توقّف وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في القارة (شباط الفائت)، حيث شملت أجندته مناقشة الحاجة إلى التعاون داخل المؤسّسات الدولية، وإصلاح مجلس الأمن، وبناء عالم متعدّد الأقطاب. وجاءت تلك الزيارة في وقت استقبلت فيه العاصمة السودانية مبعوثين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى، وقد نُظر إليها بوصفها استكمالاً لحلقة اهتمام روسيا بإقليم الساحل (خصوصاً بالنظر إلى توقّفه أيضاً عن أعوام، لإيجاد موطئ قدم لها في البحر الأحمر، وهذه المرّة في بورتسودان بعد رفض متكرّر من جيبوتي ومراوغة غير محسومة من قبل إريتريا. وعلى رغم عدم إعلان الحكومتَين السودانية والروسية أيّ تفاصيل بخصوص الاتفاق المفترَض، فإن وسائل إعلام غربية ذكرت أن «الاتفاق، الذي سيسري لمدة 25 عاماً، سيسمح لروسيا بإقامة قاعدة بحرية قرب بورتسودان واحتفاظها بـ300 جندي وأربع سفن حربية، من بينها واحدة تعمل بالطاقة النووية»، ما سيمكّنها من الاستخدام المرن والعملي للبحر الأحمر والمحيط الهندي. وفي المقابل، سيتمكّن السودان من شراء الأسلحة والمعدّات العسكرية من روسيا، والفكاك من قيد العقوبات الغربية، وتنشيط الأعمال والمشروعات مع الشركات الروسية، ولا سيما في قطاعات النفط والتعدين والزراعة.

كذلك، بدا حضور شركة الأمن الروسية «فاغنر» في قلب المناقشات، منطقياً، في ظلّ طرح موسكو خططاً للاستثمار في استخراج الذهب ومعادن أخرى في السودان، ستكون بحاجة إلى قوات أمنية لحمايتها، علماً أن «فاغنر» تتمتّع بقدرة هائلة في هذا المجال في ضوء سوابق أعمالها في القارة، وتعاونها الوثيق مع قوات «الدعم السريع» داخل السودان وخارجه. وعزّز وزير الخارجية الروسي، خلال وجوده في الأمم المتحدة، تلك التكهّنات، بتصريحات (25 نيسان) اعتبر فيها أن من حقّ حكومة السودان (من دون أن يحدّد طرفاً بعينه) الاستفادة من خدمات «فاغنر». ويُجمع مراقبون على أن وجود الشركة الأمنية الروسية في السودان يُعدّ أحد أركان السياسة الخارجية الروسية في أفريقيا، حيث تستهدف، بحسب بعض هؤلاء، تيسير وصول موسكو إلى موارد السودان (ثالث أكبر منتج للذهب في القارة) «لتستخدمها في تمويل الحرب في أوكرانيا».

على أيّ حال، يبدو الموقف الروسي من الأزمة السودانية محسوباً بدقّة، حتى في حال تدهور الأمور ورجوع قوات «الدعم السريع» إلى نقاط ارتكاز في المناطق الحدودية الغربية؛ إذ تضمّن صلات موسكو بـ«حميدتي» وقواته استمرار تمرير الموارد المعدنية الهامّة إلى موسكو، في ضوء صعوبة حصول الأخيرة بالفعل على قاعدة بحرية قرب بورتسودان، وذلك لتعقيدات المصالح الأميركية والسعودية في البحر الأحمر، وغموض دور الإمارات المستقبلي في ترتيبات الأمن في الهامّ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ويلحق ضرراً جيواستراتيجياً خطيراً بمجمل سياسات روسيا في أفريقيا (تحديداً في الساحل ووسط أفريقيا). كذلك، يُرجَّح تسليط ضغط غربي على الخرطوم لقطع اتصالاتها مع بانجي، «ما سيمثّل ضربة كبرى لسياسة موسكو في وسط أفريقيا لأن الطرق البديلة مكلفة للغاية». يُضاف إلى ما تَقدّم، أن روسيا لا تستطيع مجاراة السعودية والإمارات في موازنة سياساتهما ومصالحهما في السودان بدعم مالي سخي، كما لا تستطيع مجاراة مصر في قدرات الدعم العسكري للجيش السوداني، بحسب هذه التحليلات («نيوزويك»، 27 نيسان).

ماذا بعد؟

تراقب واشنطن وموسكو عن كثب، ومن دون التدخّل المتوقّع، الشأن السوداني وتطوّراته، وربّما توجّه البلاد ككلّ نحو مستويات جديدة من السقوط في فخّ «الدولة الفاشلة». ومع تراجع حظوظ الحسم (في ظلّ هرولة القوى الداعمة لـ«حميدتي» خصوصاً لإطالة أمد الصراع والدفاع عن مصالحها حتى اللحظات الأخيرة)، يُرجَّح أن تنحاز روسيا والولايات المتحدة، لدوافع ومنطلقات مختلفة، إلى حماية مصالحهما والتمسّك بمواقعهما في قلب الصراع وتغذيته، بدلاً من الضغط للتوصّل إلى تسوية كانت ممكنة في الأيام الأولى من نشوبه.

بصمةٌ لا يخطئها الناظر: للإمارات في كلّ «مصيبة» سَهم

منذ انفجار حرب السودان على هذا النحو الواسع، ظهرت معالم تورّط خارجي. إماراتي – إسرائيلي – أميركي تحديداً في تسعيرها. تورّطٌ يعاكس مساعي تحقيق قدر من الاستقرار في منطقة مزّقتها الحروب التي رعتها الأطراف الثلاثة أياها، منذ مطلع العقد الماضي. بهدف القول لكلّ من يحاول الدخول إلى منطقة النفوذ تلك، وتغيير ديناميات السياسة فيها: نحن هنا

حسين إبراهيم

على رغم أن السعودية سعت للظهور بمظهر مَن يمسك بالعصا من الوسط بين الطرفَين المتحاربَين في السودان، وقبل ذلك كطرف ساعٍ للسلام، سواء من خلال قيادتها عملية إجلاء الأجانب، أو عبر تناول إعلامها للأحداث، إلّا أنها وجدت نفسها في مواجهة أخرى صارت تبدو طبيعية وبديهية مع الإمارات، التي لا تخفي كثيراً تأييدها لقائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في مسعاه للإطاحة بخصمه، رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان. الخلاف الجديد يعزّز فرضية أن النزاع بين الرياض وأبو ظبي، لم يعدْ ظرفياً، أو منحصراً في ملفّ واحد أو بضعة ملفات، بل صار في أساس نظرة كلّ من نظامَي البلدَين إلى مصالحه، بعدما كانا على الضفّة نفسها حين جمعهما التصدّي لتهديد ما سمّي «الربيع العربي»، منذ مطلع العقد الماضي، في كلّ ساحات النزاعات أو الحروب التي شهدتها الدول العربية، من تونس إلى مصر إلى ليبيا واليمن وحتى العراق وسوريا، والسودان نفسه ما قبل الحرب الأخيرة.

في السودان بالذات، ثمّة ما يدلّ على أن الرياض مستعدّة للتعامل مع مجموعة أوسع وأكثر تنوّعاً من القوى، بما لا يستثني الإسلاميين، أو حتى جماعة «الإخوان المسلمين»، الذين يقفون في الحرب الحالية إلى جانب البرهان، ما دام هؤلاء ليسوا على أراضيها، في حين تُظهر أبو ظبي مرّة جديدة حساسيتها المفرطة تجاه الجماعة. حدث أمر مشابه في اليمن حين كانت السعودية تتعامل مع حزب «الإصلاح» بقيادة آل الأحمر، وهو في كلّ الأحوال تعامُل سابق لحرب اليمن. والسودان نفسه كان ساحة للتقاطع بين الدولتَين الخليجيّتَين اللتين كان لهما دور لا يُخفى في الإطاحة بنظام عمر البشير المدعوم من قطر في نيسان عام 2019، وإيصال العسكر إلى الحكم، ومن ثمّ القيام (بدفع إماراتي وتغطية سعودية) بجرّ السودان إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل (قبل أن تتغيّر الرياض المسار)، حيث عمدت أبو ظبي إلى إدخال تل أبيب بقوة على الملفّ السوداني من خلال تنظيم اجتماع بين «حميدتي» ورئيس جهاز «الموساد»، يوسي كوهين، على أراضيها، بحضور مستشار الأمن الوطني الإماراتي، طحنون بن زايد، في آب 2020، أي قبل أن توقّع الإمارات نفسها «اتفاقات أبراهام» مع العدو في أيلول من العام نفسه. وهي كانت قد توسّطت قبل ذلك لعقد اجتماع بين البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في أوغندا.

وفي حين أن السودان تحوّل مع اندلاع الأحداث الأخيرة إلى ساحة للحرب بالوكالة لأطراف دولية وإقليمية متعدّدة تبدأ بـ«فاغنر» الروسية وقوات خليفة حفتر في ليبيا وتنشاد وإثيوبيا، ولا تنتهي بمصر، التي تقف في صفّ البرهان، وتُعتبر من الأكثر تأثّراً بالأحداث، فإن التورّط الإماراتي يشير إلى بقاء شهيّة أبناء زايد مفتوحة على استخدام المال الذي يوفّره النفط، في إثارة الحروب المتنقّلة بين الدول العربية، عبر دعم ميليشيات مختلفة، بالتوافق مع إسرائيل والولايات المتحدة، ولا سيما أن أبو ظبي تشعر بتهديد لدورها بفعل التقاربات الأخيرة، وخاصة بعد الاتفاق السعودي - الإيراني الذي قد يفتح الطريق لدور سعودي أكبر، سياسي واقتصادي، في الخليج والشرق الأوسط، وهو ما تعتقد الإمارات أنه يحصل على حسابها.

والنظام الإماراتي الذي لا يكنّ أيّ عطف للفلسطينيين (بعكس شعبه) يرى مصلحته البعيدة المدى في تفكيك العداء لإسرائيل أو إشعال كلّ الساحات التي تحتضن مثل هذه التوجّهات والميول. وبالنظر إلى أن للسودان الإمارات، التي لا تخفي كثيراً تأييدها والسودانيين دوراً كبيراً في الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن أن العداء للكيان متجذّر في الوجدان هناك، فإن تفكيك هذا الموقف يُعدّ هدفاً مهمّاً للعدو، وفي ظهره الولايات المتحدة التي أغرت عسكر الخرطوم برفع العقوبات المديدة التي فُرضت على بلادهم إذا طبّعت مع العدو، وهو ما حصل. والتاريخ يسجّل أن آخر من رفض الاستسلام في معركة الفالوجة في فلسطين عام 1948، كان السوداني السيد طه، الملقّب بـ«ضبع الفالوجة»، والذي كان يقود اللواء المصري الرابع بعد أن طوّقته قوات العدو وقطعت كلّ إمداداته. وكان مساعد طه في ذلك اللواء، جمال عبد الناصر نفسه.

على أيّ حال، الدلائل على التورّط الإماراتي في دعم الميليشيات السودانية ليس جديداً (أ ف ب)

> **الدلائل على التورّط الإماراتي كثيرة وتفيض بها التقارير في وسائل إعلام غربية وعربية**

الإماراتي في السودان كثيرة، وتفيض بها التقارير في وسائل إعلام غربية وعربية، كما الحملات المتبادلة على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ترسم في الخليج ما لا تستطيع وسائل الإعلام الخليجية التعبير عنه بصورة مباشرة، ولا سيما من ذلك الاتهامات الكثيرة التي أطلقها مغرّدون سعوديون موالون لوليّ العهد، محمد بن سلمان، لأبو ظبي. أيضاً، سجّل حساب موالٍ لوليّ العهد السعودي السابق، محمد بن نايف، انزعاجاً من الإمارات، معتبراً أن «نهجها في دعم جماعات اللادولة أصبح لا يهدّد الدول المشتعلة فقط، وإنّما الدول الهادئة المستقرّة أيضاً. فتدهور الأوضاع في أيّ دولة عربية يهدّد بالضرورة الدول المجاورة وغير المجاورة»، وخلص إلى أنه «لا بدّ من وضع حدّ لأبو ظبي».

وكانت صحيفة «تلغراف» البريطانية قد ذكرت أن الأسلحة الإماراتية التي عُثر عليها بحوزة قوات دقلو، وهي عبارة عن قذائف حرارية صُنعت في صربيا عام 2020 وسُلّمت لاحقاً إلى أبو ظبي، تشير إلى تورّط الأخيرة في الصراع السوداني. وفي تسجيل منسوب إليه، اتّهم رئيس المخابرات السوداني السابق، صلاح الدين قوش، الإمارات، بالوقوف وراء حرب السودان، عبر إقامة مطبخ للسياسة السودانية في عاصمتها حيث كان رئيسها محمد بن زايد قد استقبل «حميدتي». ويستهدف البرنامج، بحسب قوش، إحلال قوات «الدعم» بدلاً من الجيش، عن طريق السيطرة التامّة على المطارات والقيادة العامة والقصر الجمهوري والإذاعة والتلفزيون.

والتورّط الإماراتي في دعم الميليشيات السودانية ليس جديداً، إذ يصف موقع «ميدل إيست مونيتور»، «حميدتي»، بأنه أقرب صديق عربي لنائب رئيس الإمارات، منصور بن زايد، الذي لديه اتّصالات قديمة مع الجماعات المسلّحة في دارفور. معقل دقلو، في حين أن شقيقه طحنون لديه استثمارات كبيرة منذ عام 2020، تُقدَّر بنحو 225 مليون دولار مع أسامة داوود، رجل الأعمال السوداني المقرّب من البرهان. وكان للمرتزقة السودانيين دور في حرب اليمن، ولا سيما في الحديدة وعلى الحدود مع السعودية، إلى حدّ إطلاق بعض اليمنيين على المقاتلين السودانيين مع التحالف السعودي - الإماراتي، اسم «جنجويد الإمارات». لكن دور هؤلاء تحوّل لاحقاً إلى مصلحة أبو ظبي حين وقع الافتراق بين طرفَي التحالف المذكور.

السودان لا يملك الكثير من الموارد، إلّا أنه يحتلّ بمساحته المترامية، موقعاً استراتيجياً ذا تأثير كبير؛ إذ يطلّ على البحر الأحمر حيث يقابل السعودية على الضفة الأخرى منه، ويحاد دولاً في القرن الأفريقي، وأخرى في شمال أفريقيا، والأهمّ مصر التي تخوض صراع حياة مع إثيوبيا على النيل، وهو صراع يمكن لتدحرج الأحداث في السودان، حيث يمرّ النهر، أن يؤثّر عليه بشكل يضرّ كثيراً بالأمن القومي المصري. صحيح أن احتمالات تطوّر الحرب الدائرة تبقى مفتوحة، لكنها كلّها تقود إلى أوضاع سيئة، سواء ربح «حميدتي» وصار الرجل الأوّل في البلد، أو استطاع البرهان أن ينهي التمرّد، ما قد يدفع الأول إلى التراجع نحو معقله في دارفور، وإعلان انفصال ذلك الإقليم عن البلاد، أو أقيم نوع من التوازن العسكري بينهما وطال أمد الحرب.

تقرير

ميلوني في لندن: همّ الهجرة وتراجع الخصوبة

تشكّ رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، حملة علاقات عامّة لتثبيت صورتها بين الأوروبيين كسياسية محافظة معتدلة أكثر منها فاشيّة متطرّفة. ولهذه الغاية، التقت نظيرها البريطاني، ريشي سوناك، في لندن، حيث طُرحت، إلى جانب وسائل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ملفّات تتّصل بتهديدات «وجوديّة» تتعرّض لها القارة الأوروبية، بما فيها الحرب في أوكرانيا وتدفّق المهاجرين من الجنوب، فضلاً عن انخفاض معدّلات الخصوبة

لندن - **سعيد محمد**

التقت رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، نظيرها البريطاني ريشي سوناك بحلول نهاية الأسبوع الماضي (الخميس والجمعة)، في زيارتها الأولى للندن، والتي تأتي في إطار حملة تسويق تسعى من ورائها لإقناع أوروبا بأنها محافظة ومعتدلة سياسيًا، أكثر منها فاشيّة ومتطرّفة، كما يصوّرها الإعلام. وفي تصريحات أدلت بها على هامش زيارتها، أشادت ميلوني بـ«العلاقات القويّة جدًا» بين لندن وروما، وقدّمت دعماً معنويّاً لسوناك الذي يتعرّض لانتقادات من قِبَل بروكسل (مقرّ الاتحاد الأوروبي) على خلفية سياسة حكومته القاضية باحتجاز طالبي اللجوء الذين يَعبرون القنال الإنكليزي من البرّ الأوروبي، وترحيلهم إلى رواندا. وقالت ميلوني مخاطبة سوناك: «إن التصدّي للمهرّبين والهجرة غير الشرعية أمر تقوم به حكومتكم بشكل جيّد للغاية، وأنا أتّفق تماماً مع سياستك في هذا الشأن، وأعتقد أن هنالك العديد من الأشياء التي يمكننا القيام بها معاً»، علماً أن نصّ البيان المشترك اكتفى بالإشارة إلى فرص التعاون بين البلدين في شأن الهجرة، تجنّباً - في ما يبدو - لإثارة جدل مع بروكسل في هذا الخصوص.

حلمت ميلوني معها إلى لندن ملفات تتّصل بعدد من التهديدات «الوجوديّة» التي تواجهها أوروبا (أ ف ب)

وبحسب مطّلعين على تفاصيل الزيارة، حملت ميلوني معها إلى لندن ملفّات تتّصل بعدد من التهديدات «الوجوديّة» التي تواجهها القارة الأوروبية، وعلى رأسها تنسيق تدفّق المساعدات العسكرية للنظام الأوكراني في مواجهته مع روسيا، إضافة إلى القضيّتين المتشابكتَين: تدفّق المهاجرين من دول الجنوب على متن القوارب، وانخفاض معدّل خصوبة النساء في أوروبا.

والتزمت ميلوني، التي تقود، منذ تشرين الأوّل الماضي، ائتلافاً حكوميّاً من أحزاب يمينيّة، بسياسة سلفها الليبرالي، ماريو دراغي، دعْم نظام كييف وإمداده بالسلاح، على رغم أن بعض مكوّنات حكومتها تتحفّظ على هذه السياسة. وبذلك، هي انتقلت من مربّع مواقف اليمين الإيطالي المتطرّف التي انتُخبت استناداً إليها، إلى موقف أقرب إلى الوسط، متماهيةً مع رغبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أمّا قضيّة المهاجرين من دول الجنوب، والتي كانت الحكومات الإيطالية المتعاقبة قد لجمتها إلى حدٍّ بعيد من خلال التعاون الوثيق مع قادة الميليشيات الليبية المتنازعة لمنع الساعين إلى الهجرة شمالاً من ركوب القوارب، فعادت لتسبّب صداعاً متجدّداً لروما، ولا سيما أن عدد المهاجرين الذي تمكّن من الوصول إلى الأراضي الإيطالية عبر البحر، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، زاد عن العدد الذي نجح بالوصول إلى بريطانيا وفرنسا معاً طوال العام الماضي (2022). وكانت ميلوني أعلنت حالة طوارئ وطنية لمواجهة أزمة المهاجرين إلى إيطاليا. وهناك خشية عبّرت عنها عدّة أطراف في روما من وصول ما قد يصل إلى مليون مهاجر من تونس إذا اهتزّ استقرار السلطة فيها، إضافة إلى حوالى 700 ألف آخرين موجودين بالفعل في ليبيا ويقتصون الفرص للهجرة شمالاً، و300 ألف قد يلتحقون بهم بسبب النزاع المسلّح الأحدث في السودان. وستكون هذه الأرقام، في حال تحقّقها، بمثابة كارثة ليس لإيطاليا فحسب، وإنّما أيضاً لأوروبا وبريطانيا، حيث يكمل كثيرون رحلة الهجرة عبر إيطاليا نحو قلب أوروبا وشمالها الأكثر ثراءً، إضافة إلى إصرار كثيرين على الوصول في النهاية إلى الجزيرة البريطانية.

وتشكّل مسألة الهجرة بالقوارب من فرنسا عبر القنال الإنكليزي إلى بريطانيا همّاً لليمين البريطاني على رغم محدوديّتها بالمقارنة مع الأعداد التي تصل إلى مختلف دول الاتحاد الأوروبي، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان. وبينما رحّب اليمين الحاكم في لندن بحرارة بالمهاجرين الأوكران، وقدّم لهم تسهيلات غير مسبوقة، فإن ما يقلق السلطات هم القادمون من دول الجنوب «الذين لا يشبهوننا». ولهذا الغرض، عقدت لندن اتفاقاً مثيراً للجدل مع رواندا تعيد بموجبه، مقابل دعم مالي، تصدير المهاجرين (غير الشرعيين) إلى وصف الحكومة البريطانية) إلى البلد الأفريقي الذي لا يتمتّع نظامه الحاكم بسمعة طيبة في ما يتّصل بحقوق الإنسان بعد حرب أهليّة هناك ذُبح فيها الملايين من الأبرياء. وفي هذا الجانب، تأمل ميلوني في أن يشكّل التعاون الأوروبي في مسألة الهجرة بوّابتها الشخصيّة لتُحسّن صورتها أمام الأفرقاء الأوروبيين، إضافة بالطبع إلى محاولتها حشْد التأييد داخل أروقة الاتحاد لسياسات موحّدة أكثر صرامة في التعامل مع المهاجرين غير الأوروبيين. ويرتبط ملفّ الهجرة بما تسمّيه ميلوني «الانتحار البطيء لأوروبا»، حيث تتراجع نسب الولادات في القارة العجوز إلى مستويات مقلقة، فيما تستمرّ معدّلات الأعمار بالارتفاع بسبب تحسُّن مستوى الخدمات الصحية بشكل مطّرد. وفيما كانت إيطاليا تاريخياً واحداً من أكثر المجتمعات الأوروبية خصوبة، فإن

> **تأمل ميلوني في أن يشكّل التعاون الأوروبي في مسألة الهجرة بوّابتها الشخصيّة لتُحسّن صورتها**

لديها الآن واحداً من أدنى معدّلات الخصوبة في العالم عند 1,2 ولادة لكل امرأة. وانخفض عدد المواليد العام الماضي (2022) إلى أقلّ من 393 ألف ولادة بتراجع عدّة آلاف عن عددهم في عام 2021، وهو التراجع السنوي الـ14 على التوالي. وانخفض عدد سكّان إيطاليا، منذ عام 2014، بنحو 1,4 مليون نسمة، ويُتوقّع أن ينهار العدد من 59 مليوناً حالياً إلى أقلّ من 48 مليوناً خلال 50 عاماً. وفيما يبدو معدّل الخصوبة في بريطانيا أفضل نسبياً من إيطاليا - عند مستوى 1,6 ولادة لكلّ امرأة -، فهو لا يزال أقلّ بكثير من معدّل الولادات اللازم للحفاظ على عدد السكان، أي 2,1 ولادة.

وتنعكس هذه المسألة الديموغرافية سلباً على الاقتصادات، ما اضطرّ عدّة دول أوروبية إلى رفع سنّ التقاعد إلى ما معدّله في الاتحاد الأوروبي 66 عاماً (68 عاماً في بريطانيا)، وفرضت فرنسا أخيراً زيادة من 62 إلى 64 عاماً)، ليكون في مقدور صناديق التقاعد الوفاء بالتزاماتها في ظلّ نقص المواليد وزيادة معدّلات الأعمار. ومن جهته، يجادل اليسار الليبرالي الأوروبي بأنّه ينبغي الترحيب بالمهاجرين إلى القارة، إن لم يكن لأسباب أخلاقيّة، فعلى الأقلّ بسبب الحاجة إلى أيدٍ عاملة جديدة تدفع اشتراكات صناديق التقاعد التي تموّل شيخوخة الأوروبيين. لكنّ اليمين الإيطالي تحديداً يعتبر ذلك هراء محضاً، مع وجود ثلث الإيطاليين في سنّ العمل خارج التوظيف، وارتفاع نسبة البطالة بين الشبّان الإيطاليين إلى نحو 25%، ما يجعل فرص كسْب الرزق أمام المهاجرين محدودة للغاية.

وبدلاً من استيراد كتل سكانيّة ذات خصائص ثقافية وعرقية مختلفة عن المجتمعات الأوروبيّة، ترى ميلوني أنه ينبغي تشجيع النساء الأوروبيات على إنجاب مزيد من الأطفال - الذين يشبهوننا -. وتعتزم من أجل ذلك، تبنّي عدّة إجراءات تتضمّن إعفاءات ضريبية بقيمة 10 آلاف يورو سنويّاً لكلّ طفل حتى وصوله إلى الثامنة عشرة، وتسهيلات وحوافز إضافية للأمّهات العاملات، وكذلك الحدّ من تسجيل الأزواج المثليين كآباء. لكن هذه الخطّة لا تحظى بتأييد اليسار الليبرالي الأوروبي، إذ يقود «الحزب الديموقراطي الإيطالي» - وريث «الحزب الشيوعي الإيطالي» وأكبر أحزاب المعارضة - حرباً ضروساً ضدّها. ويبدو أن ميلوني تأمل في تعاون الأحزاب الأوروبية (والبريطانية) المحافظة، للدفع معها في اتّجاه بناء توجُّه استراتيجي لإنقاذ القارة من الهاوية التي يجرّها إليها اليسار الليبرالي. وإذا كانت مسألة هجرة القوارب حرجة ومهمّة بالنسبة إلى حكومة سوناك بحُكم الموقف العنصري للحزب الحاكم تجاه المهاجرين، فإن تحدّي تراجع الخصوبة لا يبدو أولويّة - على الأقلّ في المدى القريب -، حيث تواجه لندن تحدّيات اقتصاديّة عاجلة، وتراجعاً حادّاً في التأييد الشعبي لليمين قد يتسبّب بخروج المحافظين من السلطة في الانتخابات العامة المقبلة، بعد أقلّ من سنتَين. ومع ذلك، فإن تحذيرات ميلوني قد تثير جدلاً مؤجّلاً بين عدّة دول أوروبية إلى رفع سنّ التقاعد إلى ما معدّله في الاتحاد الأوروبي 66 عاماً (68 عاماً في بريطانيا)، وفرضت فرنسا أخيراً زيادة من 62 إلى 64 عاماً)، ليكون في مقدور صناديق التقاعد الوفاء

تقرير

فيصل رجب حرّاً
صنعاء - «الجنوب»: خرق أوّل في الجدار

صنعاء - **رشيد الحداد**

أفرجت حكومة «الإنقاذ الوطني» في صنعاء، أمس، عن قائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء فيصل رجب، بعد ثماني سنوات على وقوعة في الأسر أثناء قتاله إلى جانب وزير الدفاع الأسبق اللواء محمود الصبيحي، وشقيق الرئيس اللواء ناصر منصور هادي، خلال مواجهات دارت أحداثها في محافظة لحج، في آذار عام 2015. ووسط استقبال كبير نظّمته السلطة المحلّية في محافظة أبين، في ميدان السبعين - أكبر ميادين العاصمة صنعاء -، سلّم رئيس حكومة «الإنقاذ»، عبد العزيز بن حبتور، رجب، للوفد القَبَلي القادم من المحافظة الجنوبية، مبيّناً أن قرار الإفراج عنه جاء بتوجيهات من زعيم حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، تكريماً لقبائل أبين وأبناء المحافظات الجنوبية كافة.

وفيما زعمت حكومة عدن أن اسم رجب ورد ضمن كشوفات تبادل الأسرى (المتوقّع الاتفاق على تفاصيلها منتصف الشهر الجاري)، وأن قضيّته تشكّل أولويّة بالنسبة إليها، نفى رئيس «لجنة الأسرى في صنعاء»، عبد القادر المرتضى، صحة تلك المزاعم، متوجّهاً إلى قبائل أبين بالقول إن «اسم اللواء لم يكن ضمن صفقة التبادل المقبلة، وما نُشر من أكاذيب كان هدفه إفشال مسعى الوفد الذي قدِم إلى صنعاء». ولفت، في مؤتمر صحافي عقده أمس، إلى أنه لم يتمّ التطرّق إلى قضيّة اللواء في كل محطّات التفاوض العشر، إلّا مرّة واحدة فقط ضمن صفقة تبادل شاملة لكلّ الأسرى، مبيّناً أن «لجنة الأسرى» طالبت بإدراج اسم قائد المنطقة العسكرية الرابعة في صفقة التبادل الأخيرة التي تمّ تنفيذها الشهر الماضي، في مقابل الإفراج عن عدد من أسرى صنعاء. وقبيل تسليم اللواء إلى الوفد القَبَلي، كرّمت صنعاء أسيرها المحرَّر بقطعتَي سلاح، كما تولّت حمايته حتى آخر نقطة تابعة لها في مناطق أبين. ووفق مصدر في السلطة المحلّية في هذه المحافظة، صدرت توجيهات عليا من صنعاء بفتح الطريق الرابط بين البيضاء وأبين، صباح الأحد، مشيراً إلى أن فتح طريق عقبة المحلل لمناسبة الإفراج عن اللواء رجب -

> **قرار الإفراج عن رجب جاء بتوجيهات من زعيم حركة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي**

وهو طريق استراتيجي سينهي معاناة الآلاف من اليمنيين الذين يتحمّلون مشقّات السفر من طرق بديلة -. أربك حكومة عدن و«المجلس الرئاسي».

من جهته، قال مصدر قبلي في أبين، لـ«الأخبار»، إن قبائل المحافظة أعدّت المئات من المسلّحين القبليّين لاستقبال اللواء المحرَّر فيصل رجب، مشيراً إلى أنها اتّخذت الإجراءات الأمنية اللازمة لحمايته والوفد القبلي المرافق له، والذي تعرّض لتحريض من قِبَل أطراف موالية لـ«التحالف» اتّهمته بالتقارب مع «أنصار الله»، وأبدت مخاوفها من انعكاس عملية الإفراج هذه على ما تبقّى لها من حاضنة شعبية في أبين، معتبرة زيارة الوفد إلى صنعاء اختراقاً كبيراً قد ينعكس على وجودها في المحافظة التي يشكو أبناؤها من الإقصاء والتهميش المتعمّد من قِبَل «المجلس الرئاسي»، بعد إطاحة الرئيس السابق، عبد ربه منصور هادي، الذي ينحدر من أبين. وجاء التحرّك القَبَلي الأخير للإفراج عن القائد العسكري الجنوبي، بعد إتمام المقايضة بالإفراج عن نجل نائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر، ونجل وشقيق طارق صالح، عضو «الرئاسي» في الساحل الغربي، وهو ما أثار حفيظةَ قبائل أبين التي لجأت إلى العرف القَبَلي وحظيت مساعيها بتضامن قبائل صنعاء وتكتّل القبائل اليمنية.

تقرير

طروحات الحكومة معطّلة: الديون تحاصر القاهرة

القاهرة - **الأخبار**

لم تكن تصريحات رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، بخصوص عدم التخلّف عن سداد الديون ردّاً على تساؤلات الصحافيين خلال جولته على عدد من المصانع، بل على تقارير دولية تحدّثت عن وجود مخاوف حقيقية في شأن عدم قدرة الحكومة المصرية على الالتزام بسداد جميع الديون وفوائدها خلال الأشهر المقبلة، بسبب تأخّر عمليّة الطروحات الحكومية، وبيع حصص الشركات الحكومية، التي يعوّل عليها لتقليص عجز الموازنة. وإذ كان يُفترض أن تصل بعثة من «صندوق النقد الدولي» إلى القاهرة في آذار الماضي، إلّا أنها لم تحضر بعد لمراجعة الإجراءات المتعلّقة بالإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه أن يزيد الأعباء المالية على المواطنين، وخصوصاً مع توقّع خفض جديد - هو الثالث - لقيمة الجنيه، ما سيؤدّي تالياً إلى ارتفاع الأسعار. وحتى الآن، عجّزت الحكومة عن التعامل مع الضغوط الاقتصادية، باستثناء عملها على تقليص الإنفاق بالدولار بصورة غير مسبوقة. ومع تجاوز الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية حاجز الـ 15%، عادت حالة الشلل لتضرب القطاع الصناعي، على خلفية صعوبات في الاستيراد، فيما أخفقت الحكومة في جمع مزيد من دولارات المصريين الموجودين في الخارج.

ولغاية الآن، لم تُنفّذ عمليّة بيع مجموعة شركات (بشكل كامل أو بحصص رئيسية)، وفق برنامج الطروحات الحكومية، بسبب عدم التوافق مع المستثمرين على سعر عادل للصرف، في حين خضعت الحكومة لمتطلبات السوق الدولية، فقفز سعر الجنيه في العقود الآجلة بنسبة تصل إلى 35%، في مقابل السعر الرسمي في المصارف. وتعهّد رئيس الحكومة بتوفير مليارَي دولار قبل نهاية حزيران المقبل، من برنامج الطروحات الحكومية، وهو مبلغ قد يتوفّر من عملية بيع المصرف «المتحد» المملوك لـ«المركزي» المصري، بالإضافة إلى شركات أخرى، فيما لا يزال التفاوض حول بيع شركتَين تابعتَين للجيش للمستثمرين الخليجيين مستمرّاً. وتهدف الحكومة إلى طرْح مزيد من الشركات لجذب الأموال بما يرفع عدد الشركات التي سيتمّ طرحها إلى أكثر من 45، بدلاً من 32 أعلن عنها كمرحلة أولى في شباط الماضي، وهي خطوة سيكون من شأنها الحدّ بشكل كبير من عملية الاقتراض الخارجي التي تواجه صعوبات جمّة حالياً. وتكتفي الحكومة المصرية، حتى الآن، بتأكيد التزامها بسداد المستحقّات للدائنين، سواء كانوا أفراداً أو جهات دولية، من دون توضيح آليّة السداد في ظلّ تفاقم عجز الموازنة.

في الأثناء، لا تزال انتقادات الشركاء الخليجيين، الذين دعموا حصول مصر على قرض من «صندوق النقد»، حول تدخلات الجيش، مستمرّة، وهو ما دفع مدبولي إلى الإعلان عن تجهيز 10 شركات تابعة للقوات المسلّحة للبيع خلال الفترة المقبلة، وسط تقديرات رسمية بإمكانية تنفيذ عمليات بيع بقيمة 20 مليار دولار حال التوافق مع المستثمرين على سعر صرف عادل. وتشكل مسألة سعر صرف الجنيه أزمة حقيقية أمام الحكومة التي تخشى غضباً شعبيّاً مع الزيادات القادمة في الأسعار نتيجة تحريك سعر الصرف، في وقت باتت فيه خيارات «المركزي» محدودة للحفاظ على سعر الصرف الحالي للجنيه أمام الدولار، مع تسريب أخبار عن إمكانية حدوث انفراجة كبيرة بعد التوسّع في التبادل التجاري مع عدد من الدول بالعملات المحلّية، ومن بينها روسيا، وتركيا، والهند.

في غضون ذلك، رفعت المضاربات على سعر العملة من أسعار الذهب بصورة غير مسبوقة، ليُباع بسعر أعلى من السعر العالمي بنحو 20%، بسبب منع الاستيراد وزيادة الطلب بعد إحجام المواطنين عن ادّخار أموالهم بالشهادات البنكية، فيما يُتوقّع أن تسجّل معدّلات التضخّم قفزة قد تصل إلى 50% حال تحرير سعر الصرف، بينما توفّر الشهادات عائد 19% لمدّة ثلاث سنوات.

تقرير

كيف تنتظر الصحو: هجوم الربيع أقرب

أصبحت المؤشرات على اكتمال التحضيرات الأوكرانية للمعركة واضحة (أ ف ب)

موسكو - **الأخبار**

يسود الترقُّب مجريات المعارك في أوكرانيا، في انتظار أن تُطلق القوات المسلّحة الأوكرانية هجمتها المضادة التي كثُر الحديث عنها في الآونة الأخيرة. على أن التحضيرات لشنّ الهجوم المرتقب قد اكتملت، وفق ما جاء على لسان وزير الدفاع الأوكراني، أوليكسي ريزنيكوف، الذي ربط توقيت إطلاقه بـ«تحسُّن الطقس». وقرار القادة. وفيما لم يَصدر أيّ تعليق روسي في هذا الخصوص، توقّع قائد قوات «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، أن يبدأ الجيش الأوكراني هجومه قبل الـ 15 من أيار الجاري، مشيراً إلى أن موسم الأمطار سينتهي في الثاني من أيار (غداً)، وسيصبح «الجو جافاً وستستطيع الدبابات ومنظومات المدفعية التحرّك».

ووفق خبراء عسكريين روس، أصبحت المؤشرات على اكتمال التحضيرات الأوكرانية للمعركة واضحة، ومنها، على سبيل المثال، نقل القوات والمعدّات عبر جسور زابوروجيا، من ضفة الدنيبر اليمنى إلى اليسرى. ولفت الخبير العسكري، أناتولي ماتفيتشوك، الذي تحدّث عن حتميّة الهجوم، إلى أنه يمكن ملاحظة نشاط القوات الأوكرانية في اتجاهَي خيرسون وكوبيانسك، مشيراً إلى أن «العدو يبحث الآن عن نقاط ضعف في دفاعاتنا يمكنه عبرها محاولة توجيه ضربة». وفي انتظار إطلاق المعركة، كثّفت كييف من عملياتها ضدّ القوات الروسية وخصوصاً في جزيرة القرم، حيث استهدفت بطائرات مسيّرة خزانات الوقود في ميناء المدينة في منطقة خليج القوزاق، ما أدّى إلى اندلاع حريق في مستودع للنفط. وهدف الاستهداف، وفق القوات الأوكرانية، إلى «تقويض الخدمات اللوجستية للعدو، كجزء من عناصر الاستعداد للهجوم المرتقب». كذلك وصلت هذه القوات استهداف المناطق الروسية الحدودية في منطقة بريانسك، ومناطق تقع تحت سيطرة الروس في إقليم دونيتسك. من جهتها، استهدفت القوات الجوية الروسية بضربات صاروخية، وحدات احتياط تابعة للجيش الأوكراني لمنعها من الوصول إلى الخطوط الأمامية للمعارك، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع. وتعليقاً على هذه الضربات، قال الخبير العسكري، فاسيلي دانديكين، في تصريح لصحيفة «إزفيستيا»، إن القوات الروسية تعمل على ضرب تجهيزات القوات الأوكرانية للهجوم المرتقب، وتحصين كل خطوط التماس مع

> **كثّفت كييف من عملياتها ضدّ القوات الروسية وخصوصاً في جزيرة القرم**

قوات كييف منعاً لحصول أيّ مفاجأة.

في غضون ذلك، لا تزال مدينة باخموت عنواناً لضراوة المعارك بين الجيشين الروسي والأوكراني، إذ تريد موسكو السيطرة عليها بسبب أهميّتها في استكمال عمليات السيطرة على كامل إقليم دونيتسك، فيما تقاتل كييف للحفاظ عليها لتعزيز صمود قواتها في جبهة دونيتسك. لكن القوات الروسية استولت على مساحات شاسعة من المدينة، مع إحكامها السيطرة ناريّاً على خطوط إمداد القوات الأوكرانية المتبقية فيها. وقد أكد قائد «فاغنر» أن مقاتليه تقدّموا مسافة 100 إلى 150 متراً في باخموت أول من أمس، مشيراً إلى أنه تبقّى نحو ثلاثة كيلومترات مربعة فقط من أراضي المدينة تحت سيطرة القوات الأوكرانية. في المقابل، قال المتحدث باسم القوات الأوكرانية في الشرق، سيرهي شيريفاتي، إن هذه القوات لا تزال تسيطر على طريق إمداد مهمّ يؤدّي إلى باخموت، مشيراً إلى صعوبة المعارك للسيطرة على «طريق الحياة» حيث تواصل القوات الروسية مساعيها للسيطرة على الطريق، الذي يربط بين مدينة باخموت وبلدة تشاسيف يار المجاورة إلى الغرب، على مسافة تزيد قليلاً على 17 كيلومتراً.

الكرة اللبنانية

الكأس تبقى نجماويّة في أوّل سنة للإدارة الجديدة

انتهى الموسم الكروي الحالي بنسخة كربونية عن نهاية الموسم الماضي. العهد بطل الدوري، والنجمة بطل الكأس بعدما احتفظ النبيذي بلقبه بفوزه على العهد بركلات الترجيح بعد التعادل السلبي في الوقت الأصلي

حافظ النجمة مع إدارته الجديدة برئاسة مازن الزعني على الكأس (حلال سلمان)

عبد القادر سعد

نجح فريق النجمة بعدم الخروج من الموسم الكروي خالي الوفاض. أحرز لقب كأس لبنان وأبقى عليه في خزائنه بعد فوزه على العهد 4-3 بركلات الترجيح في النهائي الذي انتهى وقته الأصلي بالتعادل السلبي على ملعب جونية.

مباراة لم ترتقِ إلى عنوانها كنهائي كأس وختام موسم ولا إلى مستوى الفريقين. جاءت مملّة في بعض الفترات ومتوسطة المستوى في فترات أخرى. صحيح أن الفرص حضرت خصوصاً من جانب العهد الذي وجد أمامه حارساً شكّل عقبة رئيسية أمام اهتزاز النجمة هو الحارس علي حلّال أفضل لاعبي الفريقين. مباراة أمس كانت مباراة حارسَي النجمة حلّال والبديل علي السبع، الذي دخل قبل ركلات الترجيح. الأول كان السبب الرئيسي وراء عدم خسارة النجمة في الوقت الأصلي حين تصدّى لعدد من الكرات العهداوية كانت كافية للخروج بنتيجة كبيرة لبطل لبنان الذي خرم من الثنائية هذا الموسم. الحارس الثاني علي السبع كان بطل ركلات الترجيح حين تصدّى لركلتي ترجيح منحت فريقه لقب كأس لبنان بعدما سجّل جوفينيو وباراتا وحسن كوراني ومهدي الزين للنجمة، فيما سجّل للعهد روبرت ملكي ونور منصور وعلي الحاج.

اللافت أن من أضاع ركلتَي ترجيح العهد هما أفضل لاعبَين في الفريق: محمد حيدر الذي أضاع أول ركلة ترجيح والإسكتلندي لي إروين الذي أهدر الركلة الأخيرة.

لكن لعلّ أجمل ما في اللقاء هو الصورة التي رُسمت في حفل التتويج حين وقف رئيس العهد تميم سليمان ورئيس النجمة مازن الزعني إلى جانب رئيس الاتحاد هاشم حيدر خلال مراسم تسليم الميداليات وكأس المسابقة. صورة تسجّل للرئيسين، وخصوصاً سليمان الذي وقف وصافح لاعبي الفريقين وهنّأهم رغم خسارة فريقه للقب. لكن الروح الرياضية غلبت أمس على ملعب جونية أي سعي للتنافس على كأس لبنان.

> كانت مباراة أمس من حصّة حارسَي النجمة علي حلّال والبديل علي السبع

هي صورة ليست عادية، لكنها تؤشّر إلى مرحلة جديدة من العلاقة بين الرئيسين بعد فترة صعبة جديدة مرّت بها هذه العلاقة في عهد الإدارة السابقة. وهي صورة تخفّف الاحتقان لدى جمهور الفريقين اللذين غابا عن المدرجات وحضرا خلف شاشة التلفزيون يشاهدون رئيسَي الفريقين يقفان كتفاً بكتف بروح رياضية عالية.

انتهى الموسم الكروي وتقاسم العهد والنجمة لقبَي الموسم، وانصرف كل فريق لإعداد نفسه لمسابقة كأس الاتحاد الآسيوي، وهما سيمثّلان لبنان فيها في الخريف المقبل.

حقق العهد اللقب الأهمّ، وحافظ النجمة مع إدارته الجديدة برئاسة الزعني على الكأس. حقق الأخير أول لقب له بعد أقلّ من سنة على تولّيه مسؤولية الرئاسة، أما الآن فالعين على الدوري.

مونديال السلة

لبنان في «مجموعة الموت»... لا شيء مستحيلاً

حسين سقور

لم يكن أكثر المتشائمين يتوقع أن يقع لبنان في المجموعة الثامنة والأخيرة من منافسات كأس العالم لكرة السلة (25 آب - 10 أيلول 2023) المقررة في الفيليبين وإندونيسيا واليابان. مجموعة تضم مرشحَين اثنين على الأقل للفوز بالمونديال السلّوي هما: كندا وفرنسا، إضافة الى لاتفيا المتطورة. حصل ما حصل، والمنتخب اللبناني، الذي حلّ ثانياً على آسيا في البطولة القارية الأخيرة، بات يعرف منافسيه في كأس العالم، وبالتالي يدرك أن التحضير يجب أن يكون على أعلى مستوى.

يلعب «منتخب الأرز» مباريات الدور الأول في إندونيسيا، فيواجه لاتفيا في 25 آب المقبل، قبل أن يلتقي كندا في 27 منه، ثم فرنسا في 29 منه. ويستفيد المنتخب من الحافز النفسي الكبير عند لاعبيه من أجل تقديم مستوى مميز، ولمَ لا، محاولة أن يكون «حصاناً أسود» في أصعب مجموعات البطولة؟

التاريخ يقول إن كل شيء ممكن، وخاصة أن لبنان شارك في ثلاث مناسبات سابقة بالمونديال السلوي، اثنتان منها عبر التصفيات هما 2002 و2006، ومرة عبر بطاقة دعوة في 2010. في المشاركة الأولى بإندونيسيا الأميركية، خسر اللبنانيون مبارياتهم الثلاث أمام البرازيل (102 . 73)، ثم بورتوريكو (99 . 77) وأخيراً أمام تركيا (107 . 80). المشاركة الثانية في اليابان كانت أفضل حين فاز لبنان على فنزويلا (82 . 72) وعلى فرنسا (74 . 73)، لكنه خسر من صربيا (104 . 57) والأرجنتين (107 . 72) ثم من نيجيريا (95 . 72) ليودع من الدور الأول. وفي تركيا 2010، فاز لبنان على كندا بنتيجة (81 . 71)، قبل أن يخسر أمام فرنسا (86 . 59) وبعدها نيوزيلندا (108 . 76) ثم أمام إسبانيا (91 . 57) وأخيرا ليتوانيا (84 . 66).

(FIBA)

مشاركات مقبولة لمنتخب لم يكن في ذلك الوقت مرعباً لمنتخبات القارة الآسيوية، لكنه اليوم يعدّ من كبار القارة، وباتت منتخبات الصين واوستراليا وكوريا الجنوبية واليابان وإيران... وغيرها تكنّ له الكثير من الاحترام.

سيدخل نجوم لبنان الى المونديال السلّوي بأريحية كبيرة، حيث لا شيء لديهم ليخسروه، وبالتالي فإنّ الضغط سيكون على المنتخبات الأخرى التي تبحث عن التأهّل المبكّر الى الدور الثاني، وصدارة المجموعة. التحضيرات بدأت من يوم أمس، أي قبل 115 يوماً على موعد المونديال، والأكيد أن الأدوار الإقصائية لبطولة لبنان للعبة، ستعدّ محطة تحضيرية مهمة، إذ تضمّ أندية الدور نصف النهائي الذي ينطلق يوم الجمعة المقبل، أبرز لاعبي المنتخب. وبعد الدوري سيكون لزاماً على المنتخب أن يدخل في معسكر طويل، مع مباريات ودية على أعلى مستوى، من أجل ضمان مشاركة جيدة لوصيف القارة الأكبر في العالم بالمونديال السلوي.

وما هو مؤكد أن المباريات الثلاث في الدور الأول ستكون صعبة، وخاصة أن لاتفيا تأهّلت الى كأس العالم على رأس مجموعتها، بعد تحقيق 12 انتصاراً في 12 مباراة، بينما 4 انتصارات (ذهاباً وإياباً) على صربيا واليونان القويتَين. الأمر ذاته بالنسبة إلى فرنسا التي تصدّرت مجموعتها مع 10 انتصارات وخسارتين. أما كندا فقد حققت 11 انتصاراً مقابل خسارة واحدة وتصدرت مجموعاتها في التصفيات الأميركية.

سيكون من المبكر جداً الحديث عن التشكيلة، وخاصة أن البطولة المحلية لا تزال قائمة، وخطر الإصابات موجود. لكن ما هو أكيد أن أفضل لاعب في آسيا وائل عرقجي، إضافة الى علي حيدر وكريم عز الدين، كما أمير سعود وسيرجيو الدرويش وعلي مزهر وكريم زيتون وعلي منصور وهايك كيوغوجيان مع يوسف خياط والمجنّس الجديد أومري سبلمان... سيكونون على رأس قائمة المدرب جاد الحاج لبدء التحضيرات، من أجل تمثيل لبنان بأفضل صورة ممكنة في المونديال.

حول العالم

«ريد بول» يواصل هيمنته

أحرز المكسيكي سيرخيو بيريس سائق فريق ريد بول لقب جائزة أذربيجان الكبرى، المرحلة الرابعة من بطولة العالم للفورمولا واحد، بتقدمه بفارق ثانيتين على زميله في فريق ريد بول بطل العالم في آخر سنتين الهولندي ماكس فيرستابن، أمس الأحد في باكو.

وفيما واصل ريد بول هيمنته على بداية هذا الموسم، حلّ سائق فيراري شارل لوكلير من موناكو في المركز الثالث أمام الإسباني المخضرم فرناندو ألونسو سائق أستون مارتن، ليمنح الفريق الأحمر أول منصة هذه السنة.

وبعد تتويجه بلقب سباق السبرينت السبت، قلّص بيريس الفارق مع فيرستابن في صدارة الترتيب العام للسائقين إلى ست نقاط (93-87)، علماً أن الموسم يتألف من 23 سباقاً.

ويتبادل سائق ريد بول التتويج هذا الموسم، فأحرز فيرستابن المركز الأول في البحرين وأستراليا وبيريس في السعودية وأذربيجان، علماً أن ميامي الأميركية تستضيف الجولة الخامسة الأحد المقبل.

وقال مهندس بيريس للسائق المكسيكي «ملك الشوارع»، في إشارة إلى أن خمسة من انتصاراته الستّة تحققت على حلبات شوارع، مرتين في باكو، بالإضافة الى انتصارات في المملكة العربية السعودية، موناكو وسنغافورة.

قال بيريس، السائق المحبوب من الجماهير والذي يَعتقد أن بمقدوره التفوّق على زميله فيرستابن «جرت الأمور بشكل جيّد، نجحنا في مواصلة الضغط على ماكس. أعتقد أن الأمور كانت قريبة بيننا، ضغطنا إلى الحد الأقصى. اصطدم كلانا بالحائط في بعض المرات، لكننا نجحنا في إبقائه تحت السيطرة».

إنجاز جديد لهالاند

عادل المهاجم النروجي الشاب إرلينغ هالاند الرقم القياسي لعدد الأهداف في موسم واحد ضمن بطولة الدوري الإنكليزي لكرة القدم (برميرليغ) والبالغ 34 هدفاً، بعد افتتاحه التسجيل لفريقه مانشستر سيتي في مرمى مضيفه فولهام أمس الأحد في المرحلة 34.

وترجم هالاند (22 عاماً) ركلة جزاء لحامل اللقب في الدقيقة الثالثة على ملعب كريفن كوتيدج، ليتساوى مع الرقم المسجّل باسم الهدّافين السابقين ألن شيرر وأندي كول، رافعاً رصيده إلى 34 هدفاً في 30 مباراة.

وسجل شيرر 34 هدفاً لبلاكبيرن في موسم 1995، على غرار كول في موسم 1994 لنيوكاسل يونايتد.

وكان الهدف الـ 50 لهالاند أيضاً في مختلف المسابقات، منذ توقيعه الصيف الماضي من بوروسيا دورتموند الألماني، متفوّقاً بفارق 21 هدفاً عن أيّ لاعب آخر في البرميرليغ هذا الموسم، وأكثر من سبعة أندية مجتمعة في مختلف المسابقات.

ويسعى مانشستر سيتي إلى إزاحة أرسنال عن الصدارة، إذ يتصدّر الفريق اللندني الترتيب منذ فترة طويلة. لكن

سلسلة سلبية من النتائج أدّت إلى تعادل فريق شمال لندن ثلاث مرات متتالية وتعرّضه لخسارة قاسية على أرض سيتي 4-1 الأسبوع الماضي، وضعت الفريق الملوك إماراتياً في موقع مريح للحفاظ على لقبه والتتويج مرة خامسة في آخر ستة مواسم.

(أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4298

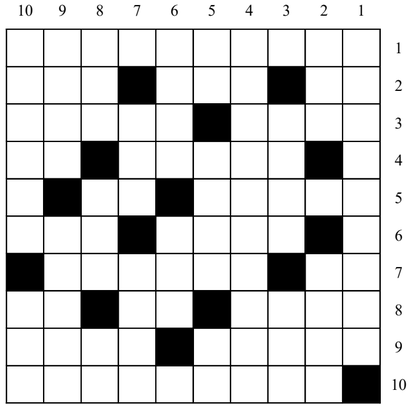

أفقيا

1- صحافي لبناني راحل – 2- حرف عطف – من الحبوب – حرف جزم – 3- من الطيور – قلق ناتج عن اضطراب – 4- علامات في حساب الكسور العشرية – وشى – 5- عاصمة عربية – إحسان – 6- حاكم إمارة – جسد – 7- بيت الطائر – مدينة إيرانية – 8- رَفَضْت – عائش – قادم – 9- عائلة ميكانيكي فرنسي راحل إخترع نول الحياكة – أكثر الكلام في نفور – 10- بلدة لبنانية في قضاء زغرتا

عمودياً

1- دولة أفريقية – 2- عتاب – نافذة – 3- مغارة لبنانية – يمتنع – 4- نحات مصري راحل – 5- والدة – سجين حرب – جواب – 6- عصابة سرقة – سلاح قديم – 7- إختلس الأموال – مدينة بابانية في جزيرة هونشو – 8- أغنية لوديع الصافي – إلهه – عبودية – 9- عصر أو وقت طويل – راية بالأجنبية – 10- من الأزهار – سلاح قديم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المونديال – 2- كولومبيا – 3- غنّتْ – هنّ – ورم – 4- أيوب ثابت – 5- ركبي – نسرين – 6- يس – كم – تايم – 7- توما – باب – 8- نهروان – ال – 9- حي – فلو – 10- جورجي جوكوف

عمودياً

1- أوغاريت – حج – 2- نيكسون – 3- مكتوب – مهجر – 4- و و – بيكار – 5- نلهث – وحي – 6- دونان – بايج – 7- يم – بستان – 8- ابو تراب – فك – 9- لير – ي ي – الو – 10- أمين معلوف

sudoku 4298

6					1	5		7
	8			3			4	
		5	4					1
		6	9	2				3
	9			1			6	
4				8	6	7		
5					8	6		
	1			4			5	
9		4	2					8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4297

7	1	6	4	8	3	5	2	9
4	5	2	1	7	9	6	8	3
9	3	8	2	6	5	1	7	4
8	2	5	3	9	1	7	4	6
1	6	9	7	4	8	2	3	5
3	4	7	5	2	6	8	9	1
6	8	3	9	5	2	4	1	7
2	7	1	6	3	4	9	5	8
5	9	4	8	1	7	3	6	2

مشاهير 4298

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مليادير عربي (1935-2017)، كان له دور في فضيحة ايران - كونترا. توفي في لندن

11+1+4+9+2 = يُعاهد ■ 2+7+10+3 = أليف من الحيوانات ■ 6+8+5 = خلاف نَاعم

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: بوريس يلتسين

وفيات

والده: سامي ملحم سماحة
والدته: راغدة الياس هبر
شقيقته: رولا
أعمامه: عائلة المرحوم إبراهيم ملحم سماحة زوجته حياة شمعة نديم
عماته: عائلة المرحومة سعاد أرملة المرحوم طانيوس سليم بارودي
المرحومة وداد
أخواله: غسان الياس هبر زوجته ياسمين يتيم وعائلته
العقيد المتقاعد وليد الياس هبر زوجته لينا الشيخ وعائلته
الياس
خالته: رندة وأولادها
وعموم عائلات سماحة، هبر، بارودي، يتيم، الشيخ، مكاوي، ديب، خطار، غبريل، شمعة، المر، جريديني، قازان، ناصيف، بعقليني، عريضة وعموم عائلات الأشرفية، بيروت وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم فقيدهم الغالي المأسوف على شبابه

زياد سامي ملحم سماحة

الناشط البيئي في لبنان ودول حوض البحر الأبيض المتوسط
عضو منظمة الأغذية العالمية FAO/GFCM في روما إيطاليا
مدير إقليمي سابق في منظمة IUCN
عضو في الجمعية الوطنية للغطس NISD في لبنان
المنتقل الى رحمة الله تعالى في إيطاليا إثر حادث أليم، متمماً واجباته الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم غد الثلاثاء 2 أيار 2023 في كنيسة القديس ديمتريوس للروم الأرثوذكس (مار متر)، الأشرفية حيث يوارى الثرى في مدفن العائلة.
تقبل التعازي اليوم الإثنين الأول من أيار 2023 في منزل خاله العقيد وليد هبر الكائن في الحمرا، شارع المقدسي، بناية زينيا، الطابق الحادي عشر ويوم الثلاثاء قبل الدفن وبعده في صالون الكنيسة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً، ويوم الأربعاء 3 أيار 2023 في صالون كنيسة القديس ديمتريوس للروم الأرثوذكس (مار متر)، الأشرفية ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً.

الأخبار
اشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
71-513571
01-759500

ستريمينغ

لقي المسلسل الأميركيّ BETTER CALL SAUL (الأفضل لك ان تتصل بشاؤول) الذي يقدّم أحداثاً سابقة على المسلسل الشهير BREAKING BAD نجاحاً جماهيريّاً كاد أن يتفوّق على اي مسلسل تلفزيوني اميركيّ في عصر الستريمينغ بما فيه BREAKING BAD نفسه. قلّما نجح صنّاع الدراما في طرح عدد هام من القضايا السياسيّة والفلسفيّة والسيكولوجيّة، وتقديم صورة ثريّة وممتعة عن تعقيد الحياة البشريّة من دون إثقال السرديّة بالخطابيّة والمباشرة، كما فعل هذا العمل العبقري

تعقيدات الحياة البشرية في المجتمع الأميركي

Better Call Saul: دراما عبقريّة تسائل معنى السلطة

سعيد محمّد

لقي مسلسل Breaking Bad عند إطلاق موسمه الأوّل (من ستة مواسم) في عام 2008 تناغماً عبقريّاً مع الأزمنة التي كان يعيشها المجتمع الأميركي: أزمة اقتصاديّة وماليّة عالميّة لا نهاية لها، وتعفن سياسي في أعلى هرم السلطة والنخبة الحاكمة، وحروب إجراميّة في الخارج جلبت العار وكراهيّة الشعوب الأخرى، وطبقيّة مقيتة صارمة أغلقت تقريباً كل أبواب الترقي الاجتماعي أمام الأجيال الجديدة، وتفسّخ مجتمعي وانحلال أخلاقي وتفجّرات عنصريّة.

بطل المسلسل، شخصيّة وولتر وايت، أستاذ الكيمياء في مدرسة ثانويّة، كان بشكل أو آخر تمثلاً لجيل كامل من الأميركيّين المصنّفين طبقة وسطى: عدة عشرات من الملايين ممن عبروا منتصف أعمارهم من دون أن يتمكّنوا من تحقيق أي جزء من وهم «الحلم الأميركي»، يعيشون رغم تأهيلهم الأكاديمي العالي وخضوعهم التام لرأسماليّة النخبة على كفاف الراتب الشهري، الذي بالكاد يكفي لتسديد الفواتير وأقساط الديون المتراكمة. وعندما يفقدون وظائفهم وفق برامج إعادة الهيكلة الدوريّة، أو يصابون بعلل مزمنة أو قاتلة، ينتهون حرفيّاً إلى الطريق. وايت، بانحرافه التدريجي إلى شخصيّة هايزنبيرغ تايكون وصناعة المخدرات، منح كل أميركي من هذا الجيل مهرباً خيالياً من الواقع القاسي، حيث يمكن بشكل ما تحقيق الذات رغم تهميش المجتمع، وأزمات الاقتصاد الرأسمالي الطاحنة والمتكررة.

هذا التناغم مع روح المرحلة، كما الأداء العبقري لبريان كرانستون في الدور الرئيسي ومعه بقية الممثلين، حرفيّة السرد الذي يغزل خطوطاً متشابكة عدة معاً، وذلك التطوّر ثلاثي الأبعاد والمثير لشخصيات غير مقروءة تماماً من الآخرين أو حتى من ذواتها، كل ذلك تقاطع معاً ليمنح دراما Breaking Bad نفساً من واقعيّة عميقة، وقدرة استثنائيّة للقبض على تعقيدات الحياة البشرية في لحظة تاريخيّة معاشة، والتي تُرجمت في النهاية نجاحاً أسطوريّاً لدى الجمهور الأميركي بالذات.

إحدى الشخصيات الثانوية المميزة التي قدّمها Breaking Bad كانت للمحامي الجنائي قليل الذمّة شاؤول غودمان (بوب أودينكرك) الذي كان يدير أموال وولتر وايت. من حيث المبدأ لم تكن لدى منتجي العمل، بيتر غولد وفينس غيليغان، أيّ نوايا لتطوير دراما تلفزيونيّة طويلة مستقلة حول تلك الشخصيّة، ولم يتعدّ الأمر حدود المزاح عند تلقّي المزيد من اقتراحات الفريق حول حبكات إضافيّة لدور هذا المحامي المتحذلق بأن يُقال لأصحابها سنترك ذلك لمسلسل مشتقّ تال. في النهاية، فإن إمكانات شخصيّة غودمان، والشعبيّة الجارفة التي حظي بها من قبل جمهور Breaking Bad، دفعتا بهما إلى المغامرة بإطلاق Better call Saul (في ستة مواسم بين عامي 2015 و2022) حظيت منذ اليوم الأوّل بكثير من الاهتمام لدى الجمهور الأميركي. كثيرون اعتبروا المسلسل إنجازاً أهم حتى من Breaking Bad نفسه، ليحجز العمل له مكانة رفيعة في تاريخ العصر الثاني - الذهبيّ - للتلفزيون، زمان منصات البث عن الإنترنت (نتفليكس وأخواتها).

يستعيد Better Call Saul سيرة غودمان، الذي نعرف الآن أن اسمه الحقيقي كان جيمي ماغيل، قبل أن يغيّره في سياق تطور الأحداث إلى الاسم اليهوديّ الإيقاع شاؤول غودمان، مستوحياً إياه من التّعبير الدارج على لسان عملائه المجرمين «S'all Good Man»، ما يعني أن كلّ شيء على ما يرام! بالطبع، فإنّ هنالك انطباعاً لدى البعض في الولايات المتحدة - وبريطانيا أيضاً - بأن المحامي اليهودي أكثر تفهّماً للرماديّات وأقدر على التأثير في المنظومة من الآخرين.

جيمي/ شاؤول هو فنان احتيال بالفطرة، لكنّ تطوّر شخصيته من هاوي خداع محلّي تافه في شيكاغو إلى محتال محترف يمثّل أكبر كارتيلات المخدرات في مدينة البوكيرك (ولاية نيو مكسيكو)، التي تحتل كامل مساحة الموسم السّتة، تمثّل واحدة من أهم ملامح تطوّر الشخصيات في تاريخ الدراما التلفزيونية. النظريّة الأساسيّة لهذا التطور تعتمد ذات صيغة Breaking Bad الأقرب للأنتروبي، بمعنى ذلك التدحرج البطيء الذي يأخذ الشخصية الإنسانيّة من ارتكاب عمل شائن صغير أو كذبة بيضاء يرافقها تأنيب الضمير إلى وضع تحول الخطيئة منهجاً يحكم نظام السلوك برمته من دون الشعور بأي تناقض. البشر عند غولد وغيليغان محكومون بالتردي المحتّم.

تطوّر الشخصيّة لا يعتمد بأي شكل على عنصر المفاجأة. إذ إن السرد القصير الموازي بالأسود والأبيض لأيّام جيمي الوحيدة والبائسة لاحقاً - عندما يتخفّى هارباً في شخصية جين تاكوفيتش الموظف في محل سينابون في الجهة الأخرى من الولايات المتحدة - يعلمنا منذ الحلقة الأولى بالمآلات، ويعطي جواباً صريحاً عن سؤال دراما العمل الأساسي. العبرة (والمتعة) هنا حرفيّاً في قراءة مسار التحوّل المتدرج، وذلك التداخل المتوتر بين الأسئلة والأجوبة في المواقف الفرعيّة المتلاحقة.

في هذه الملحمة، تتفاعل السمات الشخصيّة لجيمي الذي يتذوق لذّة خداع الآخرين مع الدّوافع المرحليّة المرتبطة بعلاقاته المعقّدة بأخيه المحامي البارز تشارلز ماغيل(مايكل ماكين)، ومنافسه المفترض شريك أخيه في مكتب المحاماة هوارد هاملين (باتريك فابيان)، كما زميلته وصديقته ولاحقاً زوجته كيم ويكسلر (ريّا سيهورن)، ومتعهد الخدمات في العالم السفلي الذي يتعاطى معه مايك إيرمانتراوت (جوناثان بانكس)، وأيضاً عملائه من العجائز المتروكين بداية، ثم الأشرار التعساء الذين يأتون من كل لون وحجم وشكل، بمن فيهم تاجر المخدرات السيكوباثي غوستافو فرينج (جيانكارلو إسبوزيتو)، ونا تشو فارجو (مايكل ماندو) المجرم القادر مع ذلك على التضحية بحياته من أجل ابيه، وأيضاً لالو سالامانكا (تونّي دالتون) ممثل إمبراطوريّة توزيع المخدرات التي تتقاسم نيو مكسيكو مع غوستافو وتحاول الاستفراد بها، وبالتأكيد ورفيقه في الجريمة جيسي بينكمان (أرون بول) اللذين يظهران في حلقة واحدة ضمن الموسم الأخير.

> خليط من المرح والسخرية والإثارة، المسنود بالتصوير البصري الذكي، من دون الوقوع إطلاقاً في فخ الخطابيّة والمباشرة

على أن حكاية جيمي/ شاؤول، بكل تفاصيلها الشخصيّة المتشابكة، ليست في المحصّلة ـ كما Breaking Bad ـ إلا منصة تُطرح من خلالها مجموعة واسعة من القضايا السياسيّة والفلسفيّة والسيكولوجية بما في ذلك مفاهيم السلطة والسيادة والحكم، ونقد المجتمع البورجوازي، وتوحّش الرأسماليّة، وطبيعة الخير والشر وتداخلهما في البشر، ومعنى الهويّة الشخصيّة، وجدل الإرادة الحرة مقابل الحتمية، وممارسة القانون من حيث صلته بالأخلاق، والانعكاسات الاجتماعيّة للحرب على المخدرات، والحبّ بين الرجل والمرأة، واشتباك المرض الجسدي بالوجع السيكولوجي، وخداع الذات، وغيرها الكثير، حتى يمكن الزّعم بأن أعمالاً قليلة في تاريخ الشاشة نجحت في نقل تعقيدات الحياة البشرية - بصورتها في المجتمع الأميركي حصراً - بشكل أفضل مما فعل Better Call Saul.

التقاط أطراف هذه المروحة الواسعة من القضايا الجدليّة المطروحة في Better Call Saul يرتبط أساساً بثقافة وحساسيّة واهتمام شخص المشاهد، فباخذ كلّ من هذه الدراما العبقريّة ما يعنيه ويدركه، بينما يستمر تقدّم الأحداث في وفاء تام للحكاية بتفرّعات حبكتها، في مزاج خليط من المرح والسخرية والإثارة، المسنود بالتصوير البصري الذكي، ومن دون الوقوع إطلاقاً في فخ الخطابيّة والمباشرة.

ربما يكون الطرح الفلسفيّ الأهم في Better Call Saul – من وجهة نظري الشخصيّة على الاقل – هو مساءلة معنى السلطة والسيادة والحكم في دولة مثل الولايات المتحدة. يسخر كاتبا المسلسل من المفهوم من خلال نكتة صريحة مباشرة عبر شخصيّة عابرة: ريكي سايبس، العميل المحتمل لجيمي ماغيل.

سايبس يقترح أن يتولى جيمي تمثيله في أم المعارك: دعوى قضائية تنهي جميع الدعاوى القضائية عبر إصدار إعلان قانونيّ بالانفصال عن ولاية نيو مكسيكو وقيام دولة ذات سيادة: جمهورية سانديا المستقلة.

جيمي يدرك أن سايبس، وإن لم يقل شيئاً مجنوناً، لكنّه حتماً موهوم - بحكم منطق القوة المحض الذي تمارسه السلطات الاتحاديّة -، ولكنه يجاريه نتيجة إغراء المبلغ الضخم الذي وعد العميل بدفعه مقابل الاتعاب، إلى اللحظة التي يفتح عندها حقيبة النقود ويجد صورة سايبس تتوسط أوراق البنكنوت المطبوعة.

بالطبع، جمهوريّة سانديا ستظل وهماً، لأنّ لا أحد يحصل على الاستقلال بمجرد إعلانه (ما يذكّرنا بإعلان استقلال فلسطين أيّام المرحوم عرفات)، بل يُنتزع انتزاعاً، كما علّمنا توماس هوبز في «الليفياثان» في القرن السابع عشر. فالسيادة هي امتلاك القوّة لإنفاذ العقود، وحماية الأفراد، وفرض السلام.

بخلاف هذه السّخريّة المرّة، فإن Better Call Saul يقدّم واقع الحياة الأميركيّة سياسياً حيث التناقض الشكلي بين نظامين متوازيين. الدّولة ممثلة بالسلطة (القضائيّة/ العدليّة)، والكارتيل.

وفي النتيجة، فإن كلا النظامين في التحليل النهائي لهما هياكل متشابهة، تقوم تحديداً على امتلاك عناصر السيادة أي - إنفاذ العقود وحماية الأفراد وفرض السلام - في مجتمع حالته الطبيعيّة هي الصراع المستمر، وحيث العدالة هي فرض قانون الجهة الأقوى.

توازي النظامين وتعايشهما واقع من حيث أنّ من يتمرّد على هيمنة النخبة الثرية ويحاول تحقيق الحلم (الأميركي) بتمثلاته المادّيّة عبر الطريق المتاح الوحيد تقريباً، أي تجارة المخدرات، لا يمكنه استدعاء رجال الشرطة عند تعرضه لاعتداء، ولذلك فلا بدّ للفرد في مثل هذه الغابة، من استدعاء سيادة الكارتيل للحصول على الحماية، وتنفيذ التعاقدات، وإن كانت كلفة ذلك ماليّة على شكل ضرائب ورسوم، أو خدميّة على شكل التجنّد للقتال في وقت الحرب، أو القبول بأحكام عدالة زعماء الكارتيل وتعليماتهم مهما تطرّفت. أليست هذه تحديداً مهمات الدّولة؟

دور المحامي غودمان هنا هو في الوساطة اللازمة بين النظامين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ولا يدخلان في حرب إلغاء مفتوحة.

الاستنتاج الذي نصل إليه أنّ الفرد العادي في نيو مكسيكو – كشريحة ممثلة للدولة الأميركيّة – ينبغي له في النهاية أن يختار العيش في فضاء إحدى السيادتين المتوازيتين: إما هيمنة النخبة الحاكمة والقبول بحماية النظام الرسميّ وحكماً التهميش الاقتصادي المحتّم لكل من هم خارج الطبقة، أو هيمنة الكارتيل (دولة سالامانكا) والقبول بحكم العصابات مقابل فرصة ممكنة لتحقيق الحلم الأميركي (أي الحلم الرأسمالي المستحيل موضوعيّاً للأكثريّة عندما تحققه الأقليّة). العيش بين النظامين في آن، أمر محفوف بالمخاطر، ويحتاج إلى خبرة عميقة في أصول الاحتيال وتلبيس القبعات. فإذا لم تمتلك مهارة كافية في ذلك، عندئذ سيكون من الأفضل لك بالطبع أن تتصل بشاؤول، تماماً كما ينصح عنوان المسلسل.

* Better Call Saul على نتفليكس

انيميشن

«لوبيتو» الإيراني: دعوا الأطفال يأتون إليّ

زينة حداد

قليلةٌ هي تجارب أفلام الرسوم المحرّكة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة التي تُبذل في هذا الإطار، إلا أنّها حتى اللحظة لا تزال في المرحلة التجريبية منها. من هذه التجارب الفيلم الإيراني المحرّك «لوبيتو» (إخراج عباس عسكري - إنتاج محمد حسين صادقي ومركز «سوره» للصور المحرّكة والتابع لمنظمة «السينما الإيرانية») الذي أعادت مؤسسة «ميم» المتخصصة في مجال الأفلام المحرّكة إنتاجه ودبلجته عربياً بالتشارك مع جمعية «رسالات» للفنون والثقافة. الفيلم (مدبلج إلى اللغة العربية وموجّه للأطفال) الذي عُرض قبل أيام في بيروت، محاولة جادة في مقاربة الأطفال إنما بطريقة مختلفة عن المعتاد.

يحكي الفيلم الممتد على ثمانين دقيقة، حكاية طبيب نفسي يدعى «كمال» وصانع ألعاب في الوقت نفسه، يقرّر أن أحد أفضل أساليب العلاج النفسي لمرضاه هو دمجهم في إطار عملي، فيجعلهم يشاركون في صناعة ألعاب للأطفال، ويسمّيه «المصنع» وشركة الألعاب «لوبيتو». نجاح هذه التجربة يوقد الحسد في «الأشرار» الذين سرعان ما يرسلون «جاسوسهم» متخفياً على شكل «مريض نفسي»، ما يسمح له بالدخول إلى «المشغل». يخرّب هذا «الجاسوس» العمل وإنتاج الشركة من الألعاب، ما يجعل كل شيء يتعقّد ويتطلب تدخلاً ملائكياً حتى بالتشارك مع الفتى «علي» والمرضى النفسيين في الفيلم.

يمتاز الفيلم بلغة بصرية ممتعة للغاية، فالصور متناسقة، والألوان جميلة وجذابة ولافتة بالتأكيد للكبار كما للصغار. الأمر نفسه ينسحب على سرعة حركة الكاميرا والتفاصيل الدقيقة الموجودة في العمل، وهذا يُحسب لصنّاعه، حتى إنه يمكن أن ينافس بسهولة أهم أفلام «ديزني» أو حتى الإنمي الياباني لناحية الصورة والألوان والإخراج حتى. كل هذا يُحسب للفيلم، لكن تبقى بعض الأسئلة التي يجب أن

> لغة بصرية ممتعة، وصور متناسقة، وألوان جذابة ولافتة

تطرح من دون أن تسبب إشكالية للفيلم بحد ذاته. أولاً قصة العمل وطرحه الرئيسي: المرضى النفسيون. حتى اللحظة نحنُ كمجتمع مشرقي نعاني في تقبّل هذه الفكرة، فكيف من الممكن تمريرها للأطفال؟ هنا يمكن أخذ هذه النقطة كنوع من قوة للعمل إذا ما افترضنا الأفضل؛ باعتبار أنّ صناع العمل يريدون أن يخلقوا -لدى الأطفال- إدراكاً أنّ «المرض النفسي» هو شيءٌ يحدث، وأن «المريض النفسي» هو جزءٌ من المجتمع إذا ما سُمح له. أيضاً نقطة قوة تُحسب للفيلم هو اعتماده على براءة الأطفال، فعلي مثلاً هو الوحيد الذي يستطيع رؤية الملاك، بينما الكبار يفشلون في ذلك. هنا تبرز البراءة كسلاح رئيسي للطفل، فضلاً عن تفاؤله وقوّة إرادته، وهذا يدعم فكرة الفيلم وتركيزه وتوجهه المباشر صوب جمهوره الرئيسي الأطفال.

بالتأكيد هناك الكثير من الأسئلة التي عَجزَ الفيلم عن إجابتها: مثلاً لماذا «سُمّي» الفيلم «لوبيتو»؟ ماذا تعني لصنّاع العمل أو للقصة؟ ذلك لم يبد واضحاً البتة. ويمكن القول الأمر نفسه حينما يصنع أحد (المرضى) قالب حلوى (كيك) لزملائه من الزبالة التي تفوح منها الرائحة الكريهة وتحوم حولها الحشرات احتفالاً بصنعهم للعبة جميلة؛ فهل كان المقصود من المشهد هو شيءٌ من الكوميديا؟ من جهة أخرى، يلحظ في عملية الدبلجة أنّ الأغنيات التي ظهرت في الفيلم كانت ثقيلةً على السمع بعض الشيء، فضلاً عن أنها بدت مؤداة بشكل غير محترف. هنا تجدر الإشارة إلى أنه في عصر «ديزني» وأغنيات أفلامها المدهشة. لذا، لا يمكن لصنّاع فيلم عدم التفكير في أهمية الأغنيات وضرورة الاحترافية في صنعها. المعنى: هناك العديد من المؤلفين الموسيقيين والمؤدين المهرة في الوسط اللبناني، فلماذا لم يتم التعاون معهم لإنجاز أغنيات أطفال مناسبة لعمل جميل اللغة البصرية؟ يذكر أن الفيلم قد افتتحت عروضه الأسبوع الفائت في «مسرح رسالات» بالتعاون مع «شركة ميم»، لينطلق بعدها في «مسرح رسالات» وصالات السينما اللبنانية عموماً.

*«لوبيتو» في مسرح رسالات» (بئر حسن - نزلة السفارة الكويتية . بيروت) - للاستعلام: 01/821913

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 أيار 2023 العدد 4903

صورة وخبر

تُختتم اليوم الإثنين فعاليات مهرجان «لونغ لانغ» المخصّصة لمعكرونة الـ «نودلز» المصنوعة من الأرزّ. في عام 2023، عاد الحدث التايواني إلى منطقة Enchanted Golden Triangle التجارية الشهيرة بعد انقطاع دام خمس سنوات، حيث عمّت بالاحتفالات التقليدية وبأزياء أقلية الـ «يوكون» الزاهية والفخمة والأطعمة اللذيذة. حدث يتميّز بالسحر والغرابة، وسط أجواء متفرّدة تمزج بين الثقافة والفن، على رأسها التجهيز والرقص. يجمع المهرجان هذه السنة أكثر من 50 من بائعي وصنّاع الـ «نودلز» الذين يدعون إلى قضاء وقت ممتع مع الجمهور، مع السماح للزوّار بخوض تجربة ثقافية محلية بعمق.

(سام يه ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

الياس عطالله يتحدّث عن تجربته النضاليّة في «نداء الوطن»، الرجعيّة. نكتشف الكثير: أنّ الياس عطالله لم يكن يحبّ الشيوعيّة حتى عندما كان شيوعياً. أدخلوه عنوةً في الحزب وأراد أن يترك مرّات عديدة لكن «ما خلّوه»: إلحاح جماهيري شديد. ونكتشف أنّه كان يختلف مع جورج حاوي على التحالف مع النظام السوري مع أنّ عطالله قادَ قوّات حزبه في معارك قادها الجيش السوري في الشمال. لعلّهم أجبروه أيضاً. لكنّ من أطرف ما ورد في المقابلة المستفيضة هو الحديث عن الموضوع المعروف: كيف أنّ حزب الله منع الحركة الوطنيّة من ممارسة المقاومة ضدّ الاحتلال. مرّة أخرى: كانت الحركة الوطنيّة تريد أن تحرّر الجنوب لكن «ما خلّوها». وعطالله يروي بالتفصيل قصّة تستحق الحفظ والصون. يقول القائد المؤسّس لـ «جمّول» إنّ غازي كنعان أرسل وراء عطالله وجورج حاوي فلبوا النداء. ماذا قال لهم كنعان؟ يقول إنّه أطرى، للأمانة التاريخيّة، على الحزب الشيوعي ووصفهم بالمناضلين لكنّه قال عن المقاومة: «يا رفاق. هذا موضوع استراتيجي أكبر من لبنان. هذا مشروع لا إمكانيّة لتركه بين أحزاب. وسيادة الرئيس يتمنّى عليكم التجاوب». طلب كنعان من قائد «جمّول» التنسيق مع المقاومة الإسلاميّة، فردّ عطالله رافضاً التنسيق. هنا، يروي عطالله بتشويق الأفلام البوليسيّة: «خرج الشرّ من عينَيْه. ضرب يده على الطاولة» مهدّداً بتدفيع الثمن. بهذه البساطة تقاعدت مقاومة «جمّول» عن العمل لأنّ غازي كنعان ضرب الطاولة بيده ولأنّ الشرّ المستطير «خرج من عينيه». لكن كيف نقيس صلابة المقاومة عندما تتوقّف عن العمل وتتقاعد لأن مدير الاستخبارات السوريّة ضرب بيده على الطاولة. ويزعم عطالله أنّ اغتيالات الشيوعيّين بدأت بعد ضرب الطاولة. أي أنّ النظام السوري قتلهم. لكن: ألم يهمس غازي كنعان ذات مرّة في أذن كريم مروّة أن الحزب هو المسؤول عن قتل الشيوعيّين (تذكّر مروّة الهمسة من على شاشة خليجيّة). ويزعم عطالله أنّ المقاومة الإسلامية انطلقت في عام 1986. أنمزح؟ ومن الذي ضرب مقرّ المارينز وفجر مقرّ الحاكم العسكري ومن المسؤول عن أكبر العمليات قبل عام 1986؟ فؤاد شبقلو و«جمّول»؟

المفكرة

«حياة» رشا عدلي

■ ينظّم نادي المطالعة في «جمعية المواساة»، غداً الثلاثاء لقاءً أدبياً مع الكاتبة المصرية والباحثة في تاريخ الفنّ رشا عدلي (الصورة) لمناقشة روايتها «الحياة ليست دائماً وردية» في مركز الجمعية في مدينة صيدا. الرواية صدرت حديثاً عن «الدار العربية للعلوم ناشرون» في بيروت، وهي تدور حول رسامة فرنسيّة غادرت باريس إلى القاهرة في شتاء عام 1867، وتصحب الكاتبة القارئ في روايتها بين المتاحف والقصور، ليتعرّف على الأباطرة والملوك والجواري والعبيد والمشاهير والصعاليك، وتأخذه إلى «القاهرة» المدينة العجيبة التي يجتمع فيها كل شيء ونقيضه، ليتوغّل داخل أعماق النفس البشريّة الطيبة والشريرة في آن واحد فيعلم أنّ «الحياة ليست دائماً وردية».

*** مناقشة «الحياة ليست دائماً وردية»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مركز «جمعية المواساة» (مبنى أحمد وجميلة البزري ـ صيدا/ جنوب لبنان).**

عصابة نساء «على الحافة»

■ «على الحافة» (2012 ـ 106 د/ الصورة) هو عنوان الفيلم الروائي الذي تتيحه منصّة «أفلامنا» للمشاهدة مجاناً حتى 10 أيار (مايو) الحالي عبر موقعها الإلكتروني. الشريط الذي يحمل توقيع المخرجة المغربية ليلى كيلاني (1970)، يتمحور حول «بديعة» و«إيمان» العاملتين في طنجة في تقشير القريدس خلال النهار، وتنتقلان إلى حيلٍ أخرى في الليل، لكسب المزيد من المال عبر تهريب بعض السلع. بعد التعرّف إلى «أسماء» و«نوال»، تشكّل الفتيات الأربع ما تعدّه «بديعة» عصابة نساء. لكنّهنّ يواجهن أفراد عصابات وانتهازيين يعرضون أمامهن مغرَيات جديدة.

*** فيلم «على الحافة»: متوافر حتى الأربعاء 10 أيار 2023 على «أفلامنا»** (www.aflamuna.online)

سيرة مارون طنب... تحليل الرحلة

■ في إطار معرض «مشوار دروب فنان من فلسطين ا حوار بين جيلَيْن: مارون وفؤاد طنب» (إنتاج مؤسسة فؤاد ومي طنب للفنون) المستمرّ حتى 14 أيار (مايو) الحالي، تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو)، يوم الخميس المقبل حواراً بعنوان «رحلة السيرة الذاتية لمارون طنب». وفيه، يحلّل البروفيسور المشارك في الفيزياء يوسف الحاج دراسة السيرة الذاتية للتشكيلي الفلسطيني مارون طنب (1911ـ 1981) من خلال عمله التوثيقي. وينضم إليه المهندس المعماري أنطوان رفول والباحث وجامع التحف الفلسطيني مازن قبطي للإدلاء بشهادتَيْهما عن طنب ضمن مكالمة عبر الفيديو.

*** حوار «رحلة السيرة الذاتية لمارون طنب»: الخميس 4 أيار 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367013**

«عامله» في الخيام: الصحّة للجميع

تفقّد السفير البلجيكي في لبنان، كوين فيرفاك، برامج «مؤسسة عامل الدولية» الصحية والتنموية في الخيام (جنوب لبنان) والجوار بالشراكة مع السفارة البلجيكية. الخدمات التي تستهدف اللبنانيين والنازحين، تشمل: الرعاية الصحية الأولية، صحة الأم والطفل والرعاية المنزلية. إضافة إلى الأدوية الأساسية، الصحة النفسية، رعاية كبار السن وتوفير المعلومات حول أنشطة التعليم التي تستهدف فئات مختلفة من المواطنين والنازحين وتتلاءم مع حاجاتهم، إلى جانب أنشطة التوعية والتمكين الاجتماعي للنساء والفتيات لحمايتهن من كل أشكال العنف والتهميش، فضلاً عن الأدوية، الخدمات ومحاضرات التوعية والتثقيف. وفيما عبّر السفير عن إعجابه بالتزام الجمعية المدنية غير الطائفية وبإنجازاتها الإنسانية والتقنيات المتطورة ووقوفها إلى جانب الناس من دون تمييز، شدّد مؤسّس ورئيس «عامل»، كامل مهنا، على أنّ المؤسسة تحرص على «خلق الثقافة الجديدة للمجتمع اللبناني في مواجهة كل القصور والتخلف والعصبيات التي مزّقت لبنان ولا تزال تنهش به». وتابع: «في ظل الاستهتار الحاصل والانهيار في المؤسسات العامة، تحاول المؤسسات الإنسانية القيام بواجبها تجاه أهلنا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها وخاصة أن حالة الإفقار مرتفعة جداً في لبنان»، مشيراً إلى أنّ التغيير في لبنان ممكن و«عملنا أنموذج للمواطنة وكرامة الإنسان».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 1 أيار 2023 العدد 234
Lundi 1 Mai 2023 no234

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
خاسرون دائماً من سياسات الدعم

03
أسماء إسماعيل «كذبة» الأول من أيار

05
حسن دياب حروب العملات

07
أسامة أ. نصر معايير محاسبة القيمة العادلة

08
زياد حافظ أيّ توازن لأيّ تغيير؟

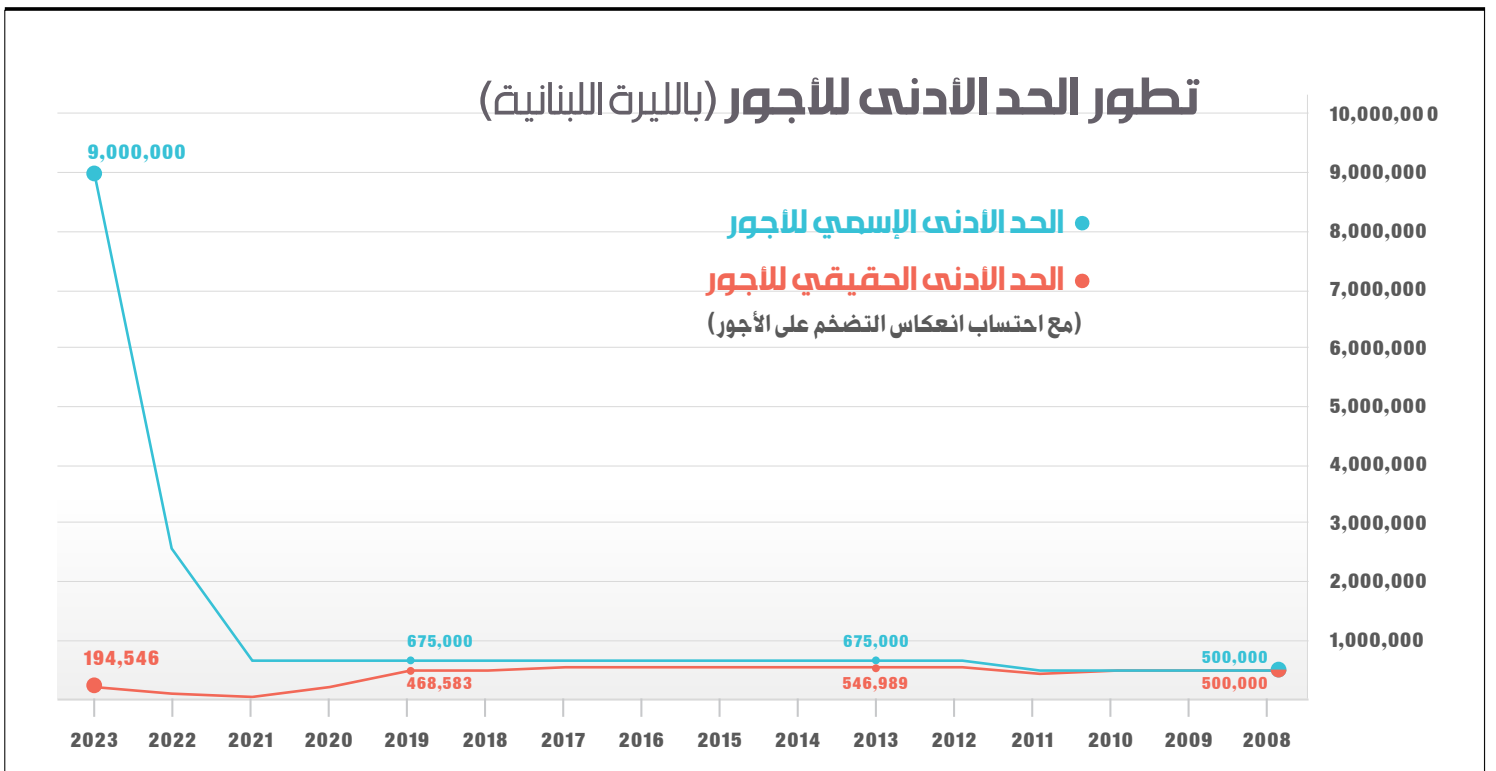

	2019	2022
المشاركة الاقتصادية	%48,80	%43,40
معدّل التشغيل	%43,30	%30
البطالة	%11,40	%29,60
عند الذكور	%25,60	%47,80
عند الإناث	%28,40	%32,70
البطالة الجزئية	%16,20	%60,10
البطالة في منطقة بعلبك	%11	%40,70
العمل في القطاع غير النظامي	%35,20	%48,30
العاملين النظاميين في القطاع النظامي	%45	%33

المصدر: الاحصاء المركزي، «الأخبار»

أكبر خسائر العمّال: الأجر الاجتماعيّ

ما هو الحرمان الذي أصاب الأسر في السنوات الأربع الماضية، وكيف تكيّفت؟ سؤال يرد كثيراً في سياق المعاينة الحسّية في مراقبة المطاعم وحركة النقل وسواها. وهذه المعاينة تستنتج بشكل عشوائي، أن هناك أموالاً كبيرة في لبنان نراها تتدفّق في المطاعم والحفلات وزحمة السير، وأن الحرمان عاد ليكون بنسبة متواضعة كما كان في الماضي. لكنّ الواقع يشير إلى أنه في ظل غياب الكثير من المؤشرات والإحصاءات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة وأجورها والميزانيات التي تخصّصها لاستهلاكها في ظل التقلّب المستمرّ في سعر الصرف، لا يمكن الركون إلى معاينات عن بُعد أو من منظور النقيض. فمعاناة الأسر اليوم متصلة أكثر بالحاجات الأساسية وأبرزها الطبابة والاستشفاء، ثم الغذاء والطاقة والنقل. هذا يعني أن الحرمان لا يظهر إلى العلن بعكس ما هو متوقّع ومنتظر، بل إن الفقراء يعانون بصمت مطبق في منازلهم أو على أبواب المستشفيات أو في الاكتفاء بما هو أقلّ كلفة. فما يمكن أن يظهر بأنه زيادة في دخل الأسرة، قد يكون توقّفاً عن تعليم أحد الأبناء وضمّه قسراً إلى القوى العاملة لمساعدة الأسرة على تخطّي العجز بين مداخيلها ونفقاتها الأساسية والضرورية. المشهد على الطرقات وفي المطاعم كاذب حيث للثراء ألف صوت.

ثمّة بعض المؤشرات التي يمكن استخراجها من التقرير الأخير الصادر عن الإحصاء المركزي حول أوضاع العمال. يقول هذا التقرير إن معدلات المشاركة الاقتصادية بين عامي 2019 و2022 تدنّت بمعدل خمس نقاط مئوية، وإن معدل التشغيل تدنّى بنسبة كبيرة أيضاً. وقد تضاعفت معدلات البطالة العامة مرتين ونصف مرة خلال أربع سنوات، ومن ضمنها بطالة الشباب التي تضاعفت نحو مرتين، والبطالة الجزئية أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة. العمل في القطاع غير النظامي ازداد بمعدل 13,1% نقطة مئوية، وانخفض عدد العاملين في القطاع النظامي، وتبيّن أن 58,4% من العاملين يعملون ما بين 30 ساعة و59 ساعة أسبوعياً... ثمة مجموعة واسعة من النتائج التي يمكن الاطّلاع عليها والتمعّن فيها، إلا أن كلّها تشير إلى حجم الخسائر في الدخل.

لكن ليست المشكلة الأساسية التي ينظر إليها العمال تتعلق بخسائر الأجر المباشرة، بل الخسائر التي طاولت ما يصطلح على تسميته الأجر الاجتماعي. فهذا الأجر يدخل فيه الدخل النقدي، بالإضافة إلى مداخيل أخرى أبرزها كلفة التغطية الصحية، وكلفة النقل، وكلفة التعليم. ففي السابق كان معظم العاملين من الأجراء المصرّح عنهم للضمان الاجتماعي، أو الموظفين في القطاع العام، أو العاملين في المهن الحرّة الإلزامية مثل المهندسين والأطباء والمحامين وسواهم، بالإضافة إلى الأساتذة في القطاعين العام والخاص، كانت لديهم تغطية صحية بمستويات مرتفعة نسبياً. الكل كان قادراً على الاستشفاء والطبابة بما يفوق الحدّ الأدنى الأساسي، والكلّ كان لديه دعم للتعليم يُراوِح بين الإعانة المقبولة والدعم الواسع. هذه المزايا خسرها أولاً العاملون في القطاع العام بعد إفلاس صناديق التغطية الصحية وشبه استحالة دعمها من الخزينة بوضعها الحالي. وفئات العاملين في القطاع العام تشمل العسكريين على اختلاف أنواعهم وصولاً إلى المعلمين في المدارس والأساتذة في الجامعة اللبنانية، والإداريين في الوزارات، وسائر العاملين في المؤسسات العامة بكل أشكالها وأنواعها. كذلك خسر العاملون في القطاع الخاص المصرّح عنهم للضمان الاجتماعي، إذ إن هؤلاء الذين يبلغ عددهم نحو 400 ألف لديهم أسر فقدت النسبة التي يغطّيها الضمان للاستشفاء بنسبة 90% وللطبابة بنسبة 85%. صحيح أنه لم يكن هناك احترام للتعرفات التي تُدفع على أساسها هذه النسب، إنما كانت هناك قدرة على تسديد الكلفة الإضافية. لكنّ الضمان اليوم ليس بإمكان أن يزيد تعرفات الاستشفاء والطبابة إلى 20% من الكلفة الفعلية المدفوعة في المستشفى، ولديه في صندوق التقاعد أكثر من 12 ألف مليار ليرة موظّفة في سندات الخزينة وكودائع لدى المصارف الخاصة، أي أن قيمتها كانت تفوق 8 مليارات دولار لكنّ قيمتها الفعلية تبلغ اليوم 120 مليون دولار، وهي في تناقص مستمر. الأمر مماثل لدى المهن الحرّة التي وظّفت الأموال لدى المصارف وهي الآن تحصل على جواب واحد: أموالكم محجوزة ولا يمكنكم سحبها.

هذه الخسائر هي الأكبر لأنها كانت تمثّل حصّة وازنة من الأجر السنوي، وربما هي الآن أكبر بكثير مما كانت عليه سابقاً ليس فقط بقيمتها المادية إنما أيضاً بكونها تأميناً ضدّ المستقبل وشمولية واسعة تصيب النسبة الكبرى من المجتمع اللبناني. لا يمكن تبرير التكيّف مع فقدان الأجر الاجتماعي.

بين دعم العملة المستتر ودعم العملة المكشوف مضت 26 سنة استُخدمت خلالها سياسات دعم نقدية الطابع، لإيهام العمال بأن قوى السلطة حريصة على قوّته الشرائية. الفترة الأطول من هذه السياسات كانت مخفية وراء نظام يترشّح الفساد في بنيته من أجل تمكين فئات قليلة من الاستحواذ على نصيب كبير من الثروة. وعندما انكشفت سرقة العصر قبل بضع سنوات، أصبح الدعم علنياً من أجل كبح أي تحرّك ضدّ السارقين

خاسرون دائماً من سياسات الدعم

لا يكفي الاستدلال بمؤشّرات مثل حصّة الأجور من الناتج لإظهار ما تعرّض له العمال على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما أن هذه المؤشرات، على أهميتها، لم تكن تصدر بشكل رسمي ولم يكن يتبنّاها إلا قادة الرأي. ولا يكفي أيضاً القول أن الخسائر في القوّة الشرائية كبيرة جداً سواء على صعيد المداخيل أو المدخرات. وقد لا يكون مؤشراً واضحاً لدى فئات واسعة من الأسر أن التضخّم الذي بلغ 3400% هو نتيجة وليس سبباً... ثمة الكثير من المؤشرات الإحصائية التي تدلّ على معاناة العمال وأسرهم من ظلم «النظام»، إلا أن جميعها ليس قادراً على مضاهاة الصورة التي رسّخها النظام في أذهان القوى العاملة وأسرهم. فقد أوهمهم بأن مصدر حمايتهم يكمن في ارتباطهم العضوي بشبكة مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نسجها أباء النظام وأبناؤه ولفيفهم على مدى العقود الماضية. وهذه الشبكة لم توفّر له فقط الحماية، بل القدرة على النهب المنظّم. أما العمال فقد حصلوا في المقابل على «الحماية» عبر قنوات الارتباط هذه، على شكل سياسات الدعم الظاهرة والزبائنية، وهو ما دفعهم إلى التخلّي عن تنظيماتهم النقابية التي تحمي حقوقهم.

انكشف كل هذا البنيان بعد انتفاضة تشرين الأول 2019. خلال فترة قصيرة، تبيّن أن لبنان مفلس، وأن النظام سرق أبناءه. عندها انتقلت السلطة من الدعم المستتر للعملة، والدعم الزبائني، إلى الدعم على المكشوف من خلال إنفاق أتمن ما لدى لبنان في ظل إفلاسه، وذلك لضمان استمراريتها وطمس معالم الجريمة.

الدعم المستتر والزبائني

منذ نهاية الحرب الأهلية، أصبح الاقتصاد اللبناني متطرّفاً أكثر نحو الخدمات والريع. ومن أسس ذلك كان تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار اعتباراً من عام 1997. عملياً، كان التثبيت بمثابة دعم مستتر للعملة المسعّرة بقيمة 1500 ليرة مقابل الدولار، أي بأقلّ من قيمتها الفعلية. ضبطت العملة من خلال آليات نقدية تتطلّب تدخّلات مستمرة من مصرف لبنان في السوق شارياً أو بائعاً للدولار بهدف الحفاظ على ثبات السعر ضمن هامش يُراوح بين 1501 و1514 ليرة، وهو ما استنفد كتلة هائلة من موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية على مر السنوات ولغاية بداية الأزمة في عام 2019. تثبيت سعر الصرف كان عبارة عن أداة لدعم الاستهلاك في السوق، لأن رفع قيمة الليرة كان يعني رفع القدرة الشرائية للأجور، وبالتالي قدرة استهلاكية أكبر لدى الأسر.

إلا أن الدعم لم يتوقف فقط عند دعم العملة، بل كان يظهر في أماكن أخرى. فمثلاً سعر بيع الكهرباء من قبل الدولة اللبنانية كان مدعوماً على سعر ثابت منذ التسعينيات رغم كل التطورات التي لحقت بأسعار النفط، ولم تقم الحكومة بزيادة التعرفة إلا في نهاية السنة الماضية بعد تجفيف إنتاج الكهرباء إلى حدود صفرية لمدّة سنتين. وهذا دعم استفادت منه جميع شرائح المجتمع أيضاً مع فوارق تتعلق باستفادة أكبر للأكثر قدرة على الإنفاق. أيضاً كانت هناك أشكال أخرى للدعم، مثل القروض المدعومة السكنية، والقروض للقطاعات أيضاً... وهنا أيضاً كانت الفوارق هائلة في استفادة صغار الكسبة ومتوسطي الأجر، مقارنة مع أولئك الذين لديهم مداخيل كبيرة وأصحاب الرساميل. وهذه ليست سوى نماذج عن الدعم، إذ برزت الكثير من الفئات المطالبة بحصّة أكبر. فبينما كان يحصل العمال على دعم للخبز، حصل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ومثله عشرات من أصحاب الرساميل الذين يسمون أنفسهم رجال أعمال على قروض مدعومة هائلة أحجامها تفوق باضعاف كل ما أنفق على دعم الخبز. بضعة مصانع كبيرة كانت حصّتها من دعم الكهرباء تتجاوز باضعاف ما حصل عليه سكان ضواحي بيروت غرباً وشرقاً. واستخدم كل الدعم الذي كان يروّج أنه يصب في صحون الفقراء، من أجل تجميد الأجور لمدّة 16 سنة، وبعدها بدأت تأتي الزيادات بالتجزئة.

غالبية الموارد التي غطّت هذا الدعم لم تكن ملكاً للدولة، أو لمصرف لبنان الذي أخذ على عاتقه منذ التسعينيات التحكّم بسياسات الدعم، من العملة إلى القروض. بل إن الأموال التي صُرفت في سبيل الدعم في تلك الفترة، تشكل حصة وازنة من خسائر النظام المصرفي التي تراكمت على مدى عقدين.

دعم إبطاء الانهيار

عملياً كانت خسائر النظام المصرفي سبباً رئيسياً في انفجار الأزمة اعتباراً من بداياتها في النصف الأول من عام 2019. فمع توقّف تدفق الأموال من الخارج إلى الداخل، تكشّفت هذه الخسائر وتبيّن أنها كانت ممولة من الودائع. ومع انعدام قدرة مصرف لبنان على التدخّل في السوق لحماية تثبيت سعر الصرف، بدأ هذا الأخير ينفلت شيئاً فشيئاً، ما أطلق موجة تضخّم هائلة في الأسعار. مصرف لبنان استبق أي دعم واصدر تعميماً يبقي تمويل استيراد القمح والبنزين والمازوت والتجهيزات الطبية والدواء بسعر صرف ثابت لا ينسجم مع السعر السوقي، أي بسعر مدعوم واستعمل لتمويل هذا الأمر من موجوداته بالعملة الأجنبية. لكن الأمر لم يكف لتهدئة الغضب في الشارع، ما دفع الحكومة إلى تشريع الدعم المكشوف من خلال إقرار دعم سلّة واسعة من السلع الغذائية.

أدّت قرارات مصرف لبنان والحكومة إلى تبديد نحو 8 مليارات دولار على دعم استيراد هذه السلع، وهو ما أثار انتقادات واسعة، ولا سيما أن مصرف لبنان منح مبلغاً يتجاوز 7 مليارات دولار للمصارف لتسديد متوجبات

> **انتقلت السلطة من الدعم المستتر للعملة، والدعم الزبائني، إلى الدعم على المكشوف من خلال إنفاق أتمن ما لدى لبنان في ظل إفلاسه**

خارجية عليها. عملياً، وبواسطة قنوات الدعم، صبّ أكثر من 15 مليار دولار في جيوب المصرفيين والتجار والمحتكرين فيما تدنّت الموجودات الخارجية التي تمثّل الذخيرة الأكثر أهمية للبنان في ظل شحّ التدفقات وحجم الخسائر بالعملة الأجنبية.

سياسة الدعم المعلنة، كان لها مبرّر واحد وهو أن تباطؤ الحكومة وتقاعسها أيضاً عن مواجهة الانهيار وارتفاع سعر الصرف وانعدام رغبتها في زيادة الأجور، سيتم تعويضه من خلال الدعم. طبعاً كان يمكن ضخّ بعض هذه الأموال لتسديد بعض من الودائع ما كان أدّى إلى كبح مفاعيل الانهيار وتقليل المخاوف في السوق ومنع سعر الصرف من الانهيار بشكل متسارع. لكن الواضح، أن رغبة قوى السلطة هو السماح للانهيار بالوصول إلى مداه الأقصى ضمن مسار بطيء، وليس محاولة كبحه، إلا أن الخطوة الثانية كانت تعني أنها ستخسر من قدرتها التفاوضية على الإمساك بالسلطة.

ومع أن هذا الدعم ساهم في تخفيف حدّة الأزمة في بداياتها، لكنه صب في مصلحة فئات من الشعب دون أخرى. فالمستهلك استطاع الحصول على سلع بأسعار منخفضة مقارنة بسعر الدولار في السوق، لكن الكثير من السلع التي أدخلت إلى البلد بأسعار مدعومة أعيد تهريبها إلى الخارج. وفي المحصّلة خرجت الدولارات من احتياطيات مصرف لبنان إلى جيوب التجّار الذين تعاملوا بالتهريب إلى الخارج. ومع تبدد الاحتياطات، توقّف مصرف لبنان عن تأمين الأموال للاستيراد بأسعار مدعومة، وحصل شحّ في هذه البضائع، ما ساهم في نشوء سوق سوداء لمعظم السلع الأساسية المدعومة، وموجات انقطاع لهذه السلع من السوق. لذا، هذه المرحلة من الدعم، أي مرحلة بدايات الأزمة، شهدت استفادة متفاوتة منه لفئات المجتمع مقارنة بالاستفادة التي حظيت بها هذه الفئات في مرحلة دعم العملة والقروض ما بين الحرب الأهلية والأزمة الأخيرة.

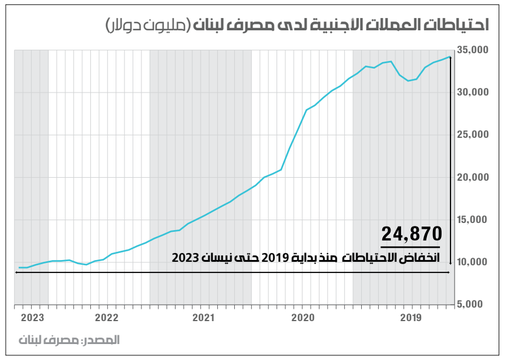

نسخة متطرفة

مع اقتراب نفاد الاحتياطات، توقّف مصرف لبنان عن دعم سلعة تلو سلعة من السلع التي أقرها بالتعاون مع الحكومة. وكان آخر هذه السلع هي الأدوية والمحروقات. وقد ساهم التوقّف عن دعم المحروقات، بشكل خاص، بتفلّت سعر الصرف في السوق بشكل كبير، بسبب تحوّل الطلب على دولارات المحروقات من مصرف لبنان إلى السوق. هذا الأمر استدعى تدخّل المصرف المركزي مجدداً، لكن هذه المرة عبر العودة إلى دعم العملة، إلا أن دعم العملة هذه المرة أتى بشكل مختلف، لأنه كان دعماً علنياً للعملة، ولم يكن يصب في مصلحة كل فئات المجتمع بشكل متوازٍ، بل بشكل انتقائي متصل بأصحاب الحسابات المصرفية. فقد اختار المركزي إنشاء منصّة «صيرفة» التي قدّم من خلالها الدولارات للمحظيين بسعر أقل من سعر الدولار في السوق.

وينقسم المستفيدون من هذه العملية إلى قسمين:

- موظفو الدولة الذين سمح لهم مصرف لبنان باستيفاء أجورهم عبر منصة «صيرفة» بالدولار بسعر أقل من سعر السوق، وهو ما ساهم بزيادة قيمة أجورهم بنسب تفاوتت مع تغيّر سعر الصرف. فعلى سبيل المثال إذا كان سعر الصرف في السوق 40 ألف ليرة للدولار، وسعر الصرف على منصة صيرفة 30 ألف ليرة للدولار، كان موظّف الدولة يربح ما نسبته 33% من قيمة أجره. إلا أن هذه الاستفادة لم تكن كبيرة، لأن معظم رواتب الدولة لم تكن تتجاوز الـ100 دولار على سعر السوق. وهؤلاء للتذكير، هم أكبر الخاسرين من الانهيار.

- المحظيّون بالاستفادة الحقيقية من دعم العملة بشكله الجديد، من تجار وكل من لديه حساب مصرفي وقادر على تمويله لتنفيذ عمليات أكبر على صيرفة. هؤلاء استفادوا عبر إدخال ودائعهم بالليرة وتحويلها إلى دولار على سعر أقل من سعر السوق بنسبة كبيرة. الفرق بين هذه الفئة المنتقاة، والموظفين، أن الطرف الأسبق كان يتعامل مع مبالغ كبيرة جداً، تبلغ مئات ملايين الليرات. ما يعني أرباحاً بآلاف الدولارات وربما أكثر. في مقابل أرباح لا تتجاوز عشرات الدولارات لموظفي الدولة.

هذه النسخة من الدعم كانت الأكثر تطرفاً في إفادة فئات من المجتمع على حساب آخرين. فمن جهة كان جزء من الدولارات المستخدمة لهذا الدعم مجموعاً من قبل مصرف لبنان من السوق، وهو ما ساهم في ارتفاع سعر الصرف وزيادة التضخّم على كل أفراد المجتمع. ومن جهة أخرى استفادت فئات قليلة من هذه العملية. فباستخدام تعريف فريدمان بأن التضخّم هو نوع من الضريبة، يمكن القول أن مصرف لبنان فرض ضريبة على كل المجتمع، وقام بإعادة توزيع الثروة ليفيد فئة قليلة منه.

تحقيق

«كذبة» الأول من أيار

أسماء إسماعيل

مشهد العمال يختصر كل ما يمكن أن يُقال. حاجاتهم ومصالحهم وارتباطاتهم تغني عن الكثير من تكرار ما قيل في السنوات الماضية عن اتحاد عمالي عام مسلوب الهوية والشخصية. ففي الأصل، كانت السيطرة على الاتحاد جزءاً من نموذج الاقتصاد السياسي. قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم باستقلالية تعني زيادة في قدراتهم التفاوضية لفرض تعديل جذري في هذا النموذج وآليات عمله، لذا لم يكن ممكناً منع ذلك من دون تحويل الاتحاد إلى آلية تعمل في خدمة السلطة حصراً. أما اليوم، ورغم المفاعيل الكارثية للانهيار على القوى العاملة، بأوضاعهم المعيشية والوظيفية والقطاعية، إلا أن الاتحاد ما زال يقوم بدوره كاملاً مع قوى السلطة، وهذا أمر لا يمكن رؤيته بالفعل إلا في الوقائع. لذا، اخترنا خمسة مشاهد لعمال لديهم وظائف في التجارة والخدمات والصناعة والزراعة. في الخدمات وقع الاختيار عشوائياً على عاملة نظافة وعلى عاملة مبيعات، وليس على عمّال في المصارف أو في قطاع السياحة مع أن الضرّر أصاب الجميع وبدرجات متفاوتة. أيضاً لم يكن غياب العاملين في القطاع العام مقصوداً مع أن هؤلاء هم أكبر الخاسرين في القوة الشرائية بسبب بطء الآليات الرسمية لتعويض القدرة الشرائية وارتباطها بمسائل مثل التمويل الحكومة والإيرادات والضرائب... رغم ذلك، المشاهد الخمسة تمثّل الكثير مما يحصل في المجتمع اللبناني ليس فقط عن انهيار القدرة الشرائية، بل عن إفلاس صناديق التغطية الصحية صعوبة تمويل كلفة الاستشفاء، والطبابة والنقل والكهرباء، وعن الرغبة في الهجرة وصعوبة المعاندة بوجه سلطة تحاول طمس جرائمها. هذه العينة يفترض أنها ستحتفي في الأول من أيار بعيد العمّال، لكنها لم تعد ترى فيه سوى «كذبة»

السلطة، المرض، الفقر

«يا ريت لو أجّلتوا الزيارة يومين بس لنستعيد حصّتنا من جرّة الغاز ونقوم بواجبكم ونضيّفكم قهوة»، بهذه العبارة الساخرة تحاول ريان إخفاء ظلم خلّفته ثلاثية: السلطة والمرض والفقر. رغم أنها وجدت عملاً منذ ثلاثة أشهر في إحدى صالات بيع الملابس في ضاحية بيروت الجنوبية، إلا أن الأجر المتدني يفرض نمطاً من المعيشة بموجبه تستأجر غرفة في منزل يؤويها مع أختها إلى جانب سكان المنزل على ألا يستهلكون أكثر من قارورة غاز واحدة شهرياً لأن القارورة التي يؤمنها صاحب المنزل، وإلا يكون على كل واحدة منهن أن تتدبر أمورها سواء بالتعوّد على الطعام غير المكتمل الطهو أو بشراء الطعام الجاهز، أو بإنضاج الأكل على موقد صغير متنقل، أو باي طريقة أخرى. وريان لديها علاج شهري كلفته الشهرية تبلغ تبلغ 9 ملايين شهرياً، ومفروض عليها أن تجري صوراً شعاعية مرة كل ثلاثة أشهر علماً أنها استغنت عنها إلا عند الضرورة القصوى.

تعمل ريان 10 ساعات يومياً مقابل 7 ملايين ليرة، وتقصد مكان عملها ذهاباً وإياباً مشياً لمدّة ساعة يومياً. كانت ترجو أن يكون لتعليم أختها وحملها شهادة ماجستير مردوداً أفضل، إلا أن حالها انتهى في أحد مختبرات المراكز الطبية براتب شهري لا يتجاوز 150 دولاراً تقتطع منه 120 دولاراً الإيجار الشهري للسكن وثمن الدواء وتشريج الهواتف في أحسن الأحوال. يغيب عن المشهد الطعام واللبس. لم تعد تذكر الأختان آخر مرة استهلكتا فيها اللحوم، ولا تتكران أنهما حصلا على نصف كيلوغرام في شهر رمضان ويحصلان على «إعانة» هي عبارة عن حصّة شهرية من الحبوب والبقوليات.

أرباب العمل يربحون دائماً

حمزة ابن الـ25 عاماً يعمل تقنياً في مصنع لف محركات كهربائية. كان راتبه الشهري قبل الأزمة يبلغ 1000 دولار، لكن رب عمله يدفع له الآن 300 دولار من ضمنها بدل النقل. يسكن في بلدة تبعد 20 دقيقة عن بيروت ويذهب إلى مكان عمله ويعود على دراجته النارية، ومع شقيقه يعيلان أسرة من خمسة أشخاص. قصة حمزة لا تبدأ فقط بالانهيار النقدي، إنما بإغلاق المصنع. ففي عام 2020 وبسبب إجراءات كورونا أغلقت أبواب المصنع ما دفع حمزة إلى اقتراض 3000 دولار من أجل تأمين علاجات لأفراد عائلته، وسدّد مبلغاً شهرياً مقطوعاً يبلغ 100 دولار لمولّد الحي، فيما أصيب أحد أفراد عائلته بفشل كلوي يتطلب غسيلاً دائماً. لكن رواية المرض ليست هي القصة كلّها، فمنذ 7 سنوات كان لديه توسّلاته بألا تتعطل السيارة أو ينخفض سعر البنزين. هذا ما يحصل عندما يوضع فقير في مواجهة فقير. ونزيه الذي يكون على تماس يومي مع عبارات التوسّل والقذف والشتم، لا يأسف على إفناء عمره في العمل متنقلاً بين المطاعم والفنادق ليجمع أموالاً مولّت هجرة ولديه. يعمل كسائق تاكسي لأنها المهنة المفتوحة المتاحة لكل من أتنهى أو أنُهيت وظيفته. بعضهم يفتتح عملاً تجارياً صغيراً مثل دكان، لكن الغالبية تعمل كسائق أجرة. فالقطاع غير منظّم ومفتوح بشرط امتلاك أو استئجار سيارة ونمرة عمومية. لكن ليس ذلك ما يؤلم نزيه، فقد أتيحت له الفرصة أن يجني دخلاً شهرياً يكفيه. لكنه اعتباراً من عام 2019 بات مرغماً على قبول مبلغ 200 دولار من ولديه المهاجرين لتغطية بدل إيجار المنزل واشتراك مولد الكهرباء ورسوم المعهد لابنه الأصغر الذي بدوره يستقل تاكسي والده فترة المساء لتأمين مصروفه الخاص. ويقول نزيه إن أيام العمل الفعلية مقارنة مع المردود المالي يتقلص يوماً بعد آخر، إذ إن المردود يكفي عملياً لتغطية معيشة أربعة أيام في الأسبوع. طبعاً هذا العجز يعني أوقاتاً أكثر في المنزل تكون كئيبة نسبياً وليست ترفيهية. الترفيه الوحيد هو زيارة القرية في المناسبات القليلة بسبب كلفة الوقود المرتفعة. في المقابل، تجهد زوجته في الاقتصاد بهدف ادّخار بعض من تحويلات ولديها الشهرية، وتمنّي نفسها بالاستفادة، كجيرانها، من بطاقة «أمان» بعد أن تم الكشف على المنزل والتأكد من المستندات المطلوبة والأوراق الثبوتية.

> **أيام العمل الفعلية مقارنة مع المردود المالي يتقلص يوماً بعد آخر**

من الكفاية إلى الهجرة

يومياً يواجه نزيه توسّل الركاب لخفض أجرة النقل. لكنه هو أيضاً لديه توسّلاته بألا تتعطل السيارة أو ينخفض سعر البنزين. هذا ما يحصل عندما يوضع فقير في مواجهة فقير. ونزيه الذي يكون على تماس يومي مع عبارات التوسّل والقذف والشتم، لا يأسف على إفناء عمره في العمل متنقلاً بين المطاعم والفنادق ليجمع أموالاً مولّت هجرة ولديه. يعمل كسائق تاكسي لأنها المهنة المفتوحة المتاحة لكل من أتنهى أو أُنهيت وظيفته. بعضهم يفتتح عملاً تجارياً صغيراً مثل دكان، لكن الغالبية تعمل كسائق أجرة. فالقطاع غير منظّم ومفتوح بشرط امتلاك أو استئجار سيارة ونمرة عمومية. لكن ليس ذلك ما يؤلم نزيه، فقد أتيحت له الفرصة أن يجني

من الزبائنيّة الضيّقة إلى الزبائنيّة الموسّعة

أم مالك عاملة نظافة. في الشهر الماضي استفاقت على ألم لا يُحتمل، فنقلت إلى مستشفى الـسان جورج تتطلب وضعها إجراء عملية فورية. لم تكن تكاليف الجراحة متوافرة، لكن زوجها قصد مكتباً لأحد الأحزاب للوساطة، ومكتباً آخر لمرجع ديني للمساعدة النقدية، وشخصاً آخر على علاقة بإدارة المستشفى لخفض الكلفة، فضلاً عن جمع مبلغ 500 دولار من المبسورين. في السابق كانت الوساطة الحزبية كافية لتقوم الدولة بتغطية الكلفة، أما الآن فالمسألة تحتاج إلى جهات عدة. والمرض يعني أن هذه المرأة العاملة حصلت على إجازة مرضية وستقبض راتباً محسوماً منه بدل النقل. هي أم لطفلين، تعمل من السابعة صباحاً حتى الرابعة عصراً براتب شهري ثابت قيمته 5 ملايين ليرة يُضاف إليها مساعدات من المؤسسة تصل إلى 3 ملايين ليرة. عملياً، تتقاضى ما يساوي الحدّ الأدنى للأجور الذي صدر أخيراً. زوجها يعمل في خدمة التوصيل في مستودع أدوية، ولديه عمل جزئي صباحاً إذ يقلّ اثنين من الموظفين إلى مكان عملهما مقابل مبلغ شهري يبلغ 2,5 مليون ليرة. مثل غيرها، تركّز أم مالك في وجباتها اليومية على منتجات الحبوب الأقل كلفة. أما اللحوم فهي بكميات قليلة جداً: «أوقية» في الحدّ الأقصى، لأنه «إذا ما عملنا هيك منتكسر». إيجار شقّتها 150 دولاراً شهرياً، ونحو 40 دولاراً لاشتراك المولد.

فول أم بازلاء؟

في عام 2016 انتقل مصطفى إلى قريته الحدودية في قضاء مرجعيون للسكن والعمل في الزراعة عائداً من مدينة بواكي في ساحل العاج بعدما أمضى فيها 8 سنوات يعمل في مصنع للورق. بعد جولة من المشورة والدراسة باشر مصطفى في مشروع الزراعة واختبر الزراعات الصيفية مثل الكوسى والقثاء والخيار والبندورة، والزراعات الشتوية أيضاً مثل الملفوف والزهرة والخس... لكنه اكتشف بعد 6 سنوات أنه لم يعد قادراً على الاستمرار لا لرداءة في الإنتاج، ولا لقلّة في إقبال الزبائن، إنما بسبب الأكلاف الخيالية التي تتطلبها خيمة زراعية واحدة. فكيف الحال بأربعة؟ ففي مقابل هذه الكلفة، هناك مبيعات زهيدة وجشع «كارتيل أسواق الحسبة». كلفة الاستثمار، شملت استصلاح الأرض وتجهيزها، ثم هناك كلفة التشغيل السنوية التي تشمل ثمن الشتول والبذور والأسمدة والمبيدات وأنواع محدّدة من الفيتامينات، ولوازم التعبئة والتغليف والنقل إلى الأسواق... يحصل على بعض المساعدات الزراعية من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، لكنها تصل إليه في غير موعدها، فقد سبق أن تلقى شتولاً من الباذنجان والخس في الصيف وتلفت قبل أن ينقلها للخيمة بسبب حرارة الطقس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى شتول الخيار والكوسى التي لم تستطع مقاومة برد الشتاء. بات مصطفى حاقداً على الزراعة ويدرك أن التجّار يأكلون الأخضر واليابس. لكن ميزات المزارع هي المونة التي زرعها من حمص وقمح وفول وسواها، وهو أمر يستحضر يومياً في سؤال ابنته: «شو الغدا اليوم، فول أو بازلاء؟». الآن المشقّة تدفعه نحو الآتي: الهجرة إلى الخليج.

بعد هيمنة امتدّت لأكثر من خمسين عاماً، لم يعد الدولار العملة الوحيدة المقبولة في المبادلات التجارية الدولية. اليوان بدأ يتقدّم ببطء، إنما بثبات، ولا سيما في بعض المبادلات النفطية الدولية بين الصين وروسيا ودول اخرى مثل الإمارات وسنغافورة. وربما السعودية لاحقاً وفق تصريحات المسؤولين فيها... تحوّل كهذا بدأ يثير الجدل، ولا سيما انه ينسجم مع تغيّرات سياسية واقتصادية كبرى، من ابرزها التحالفات التجارية في دول البريكس، والحرب الروسية الاوكرانية التي على اثرها تمكنت روسيا من فرض تسديد ثمن الغاز الروسي بالروبل قبل أن تشدّ تحالفها النفطي مع السعودية. وهذه الأخيرة تصالحت مع إيران برعاية صينية. يضاف إلى ذلك الصراع التكنو - صناعي - تجاري بين الصين واميركا على السوق العالمية... إلا انه رغم ذلك، لا يجب التسرّع في الاستنتاج بان احادية العملة الاميركية كوسيط للتبادل التجاري العالمي وكمخزن لحفظ القيمة والثروة، سقطت، لان هذا التحوّل ما زال في بداياته وطريقه ضبابي

التحوّل عن الدولار: اليوان وعملات أخرى

ماهر سلامة

ثمة واحدة من المفارقات الغريبة في ظل إجراءات مكافحة التضخّم في أميركا، أن الدولار الأميركي يظهر بأنه يزداد قوّة تجاه سائر العملات حول العالم، بينما بدأت هيمنته العالمية تنحسر. فهذه القوّة المفرطة تبدو هشّة إزاء الحقائق. فالاقتصاد في الولايات المتحدة مكشوف على أزمة تضخّم عميقة، بينما القوّة الأميركية التي كان الدولار يستمدّ منها هيمنته على الساحة الدولية لم تعد لامعة كما في السابق. الوقائع تكذب القوّة المصطنعة. وهذه الوقائع لا تتعلق بحدث معزول هنا او هناك، وإنما بسلسلة أحداث مترابطة تتشابك النزاعات العسكرية بالقوّة الاقتصادية. ففي الأشهر الأخيرة، ثمّة حركة لافتة حول تقليص اعتماد الدول على الدولار. هي حركة يقوم بها خصوم الولايات المتحدة وأصدقاؤها، ومنهم دول ذات اقتصادات كبيرة أو دول نفطية لديها موارد طبيعية كبيرة. وهذه الجهود بدأت منذ سنوات، إذ إنه في عام 2008 وعلى وقع الأزمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة ومنها انتشرت إلى العالم، طالبت الصين بتغيير النظام المالي العالمي، من دون أن تتمكن من فرض تعديل على الخريطة الاقتصادية العالمية. لكن أتت اللحظة المفصلية بعد الحرب في أوكرانيا التي استُعملت كذريعة أميركية وأوروبية لفرض عقوبات على روسيا بهدف حرمانها من نسبة واسعة من احتياطاتها المقوّمة بالدولار، وهو ما بدا كجرس إنذار للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم. صحيح أن سلاح العقوبات الأميركية استُعمل بشكل متواتر في العقود الأخيرة مع دول مثل إيران وفنزويلا وكوبا وقبلها العراق وغيرها، إلا أن العقوبات على روسيا كان ثقلها كبيراً من عدة نواح:
- أولاً من الناحية السياسية: إذ إن روسيا تُعدّ إحدى القوى السياسية العظمى في العالم، وثقلها الاقتصادي هائل نظراً إلى كونها أكبر منتج للغاز وثالث أكبر منتج للنفط عالمياً، وفرض العقوبات عليها يعني أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام سلاح العقوبات من دون النظر حتى إلى عواقب الأمر على الاقتصاد العالمي.
- ثانياً، من ناحية حجم الاحتياطات الروسية التي استولت عليها الدول الغربية، إذ بلغ حجمها نحو 300 مليار دولار.

هذه العوامل زرعت عامل خوف عند المصارف المركزية العالمية، وخصوصاً تلك التابعة لدول لا تنضوي تحت الجناح الأميركي بشكل كامل. وقد تُرجم ذلك في العام الماضي، من خلال التزايد الكبير لطلب المصارف المركزية على الذهب. فبحسب أرقام مجلس الذهب العالمي لعام 2022، بلغ حجم الذهب الذي اشترته المصارف المركزية نحو 1136 طناً، مقارنة مع 450 طناً في عام 2021. مع العلم أن الاتجاه نحو شراء المصارف المركزية للذهب ليس جديداً، وهو مسار اتّخذ منذ عام 2010، أي بعد الأزمة المالية العالمية. ما يُشير إلى أن مسار اهتزاز الثقة بالدولار بدأ منذ ما بعد الأزمة العالمية في عام 2008. إلا أن عام 2022 شهد أكبر حجم شراء سنوي للذهب من قبل المصارف المركزية منذ خمسينيات القرن الماضي، وهو أمر له دلالة كبرى على التحول الذي حصل في السنة الأخيرة. هذا الأمر يوضح خسارة الدولار لجزء من قوته كعملة

> جزء كبير من «دول الجنوب العالمي» أصابها الخوف من الدولار وبدأت تبحث عن بدائل

احتياط للمصارف المركزية، مع العلم أنه لا يزال العملة الاحتياطية الأولى عالمياً، إذ انخفضت حصّته من 55% عام 2021 إلى 47% في عام 2022 بحسب الباحثين جوانا فرير وستيفن جين.

أيضاً، بدأت الدول الكبرى بالتحوّل نحو إيجاد بدائل للدولار في التجارة الثنائية والمتعدّدة الأطراف. فقد شهدت الأشهر الأخيرة اتفاقات عدّة للتبادل التجاري بالعملات المحلية للبلدان المعنيّة. فمثلاً في شهر آذار الماضي، وقّعت البرازيل والصين اتفاقات عدّة للتبادل التجاري بعملتيهما المحليتين، ويعني ذلك التخلّي عن الدولار كوسيط تجاري بين البلدين، كما اتفقت سابقاً الصين وروسيا على إجراء المعاملات الخاصّة بمنتجات الطاقة باليوان، وهو أمر حدث بين الصين وعدّة دول أخرى. كما قامت البرازيل والأرجنتين بإجراء محادثات لخلق عملة مشتركة بين البلدين لتسوية العمليات التجارية بينهما. دول البريكس قرّرت أن تتبادل السلع في ما بينها بعملاتها المحلية. حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة يساوي 18% من مجموع التجارة العالمية، لكن المبادلات بالعملة المحلية ما زالت لا تتقصر على 162 مليار دولار فقط. وهذه المجموعة تقترح الآن إنشاء عملة موحّدة لها.

كل هذه الأمثلة توضح المسار العالمي لجزء كبير من «دول الجنوب العالمي» التي أصابها الخوف من الدولار وبدأت تبحث عن بدائل له لحماية نفسها من أي مفاجآت مستقبلية. هذا المسار يساهم في إضعاف الدولار من ناحية موقع الوسيط الأكبر للمعاملات التجارية عالمياً، وهو ما يُسهم في انخفاض الطلب عليه، ما قد ينعكس على قيمة الدولار وبالتالي على معدلات التضخم في أميركا.

كل ذلك لا يعني انتهاء الهيمنة العالمية للدولار. فالدولار ما زال عملة التسعير العالمية لمعظم السلع الأساسية، ولا يزال العملة الأكثر طلباً عالمياً، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب، بدءاً من كونه العملة التي لا تزال، وبهامش واسع من تبعاتها، الأكثر استخداماً في التجارة الدولية. كما أنها لا تزال تحظى بثقة على نطاق واسع بين الدول والأفراد. أما العامل الأهم، الذي يساهم بشكل كبير في الطلب على الدولار ويجعله في طليعة العملات العالمية، فهو «عمق» السوق المالية في أميركا. إذ توفّر هذه السوق قاعدة واسعة من الأدوات المالية التي تُستخدم للمضاربة والتحوّط وغيرها من العمليات المالية المُستخدمة من قبل الشركات والمستثمرين. والأهم من ذلك، أن سوق سندات الخزانة الأميركية، تشكّل ضماناً كبيراً للمستثمرين حول العالم، لأنها الأداة المالية الأكثر أماناً في العالم، بمعنى أن أموالها مضمونة لأن الحكومة الأميركية، عرفاً، لن تتخلّف عن سداد ديونها.

18%
هي نسبة تجارة دول البريكس من مجمل التجارة العالمية

لكن، حتى لو حصل انحدار كبير في موقع الدولار عالمياً، يبقى السؤال هو: ما هي العملة التي يمكنها أن تكون بديلاً منه؟ إذ إن العوامل التي توفرت للدولار ليصبح العملة الرائدة، غير موجودة حالياً بالنسبة إلى أيّ عملة في العالم، سواء كانت اليوان الصيني أو غيرها. حتى الآن، ظهرت أفكار من نوع إنشاء عملة عالمية تكون المؤسسات الدولية مسؤولة عنها ولا تكون خاضعة للضغوط السياسية للدول، وهذا مماثل لما طرحه الاقتصادي جون مينارد كينز حين شارك في مؤتمر بريتون وودز. وربما سيكون هناك عملات إقليمية في مرحلة أولى كالتي قد تنشأ بين دول البريكس... المهم أن النظام العالمي يشهد تحوّلاً في موازين القوى السياسية والاقتصادية وتترجم في وسائل التبادل وحفظ الثروة، ويمكن ملاحظة امر واحد اساسي: الخاسر الأكبر حتى الآن هو الدولار.

نهاية الحرب... بداية الدولار

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد اتفاق بريتون وودز، أصبح الدولار العملة المهيمنة عالمياً. فقد نصّ الاتفاق على أن تكون كل عملات العالم مرتبطة بالدولار الذي صار عملة التبادلات التجارية، وبسعر تبادل ثابت، وعلى أن يكون الدولار مرتبطاً بالذهب بسعر ثابت أيضاً يساوي نحو 35 دولاراً للأونصة الواحدة. لكن، لم يدم نظام بريتون وودز طويلاً لأسباب عدّة، منها تضاؤل حجم احتياطات الذهب لدى أميركا مقارنةً بالكتلة النقدية للدولار خارج أميركا. ففي عام 1971 أعلن الرئيس الأميركي في حينه، ريتشارد نيكسون، توقّف الولايات المتحدة عن نظام استبدال الذهب بالدولار الأميركي بسعر ثابت، وخروج العملة الأميركية من الغطاء الذهبي، ما يعني ضمنياً إنهاء نظام بريتون وودز. عملياً، أدى هذا النظام وما تلاه، إلى هيمنة للدولار على المعاملات الاقتصادية العالمية. واستندت العملة الخضراء إلى قوّة أميركا الاقتصادية والعسكرية التي من خلالها جرى فرض اتفاقات مثل اتفاق البترودولار الذي تضمّن تسعير النفط وبيعه بالدولار. كلّ هذه العوامل جعلت الدولار أكبر عملة احتياطيات وأكثر عملة تُقام من خلالها تبادلات تجارية في العالم. يمكن القول إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والألفيّة الجديدة رسّخت موقع الدولار في النظام العالمي بشكل تراكمي.

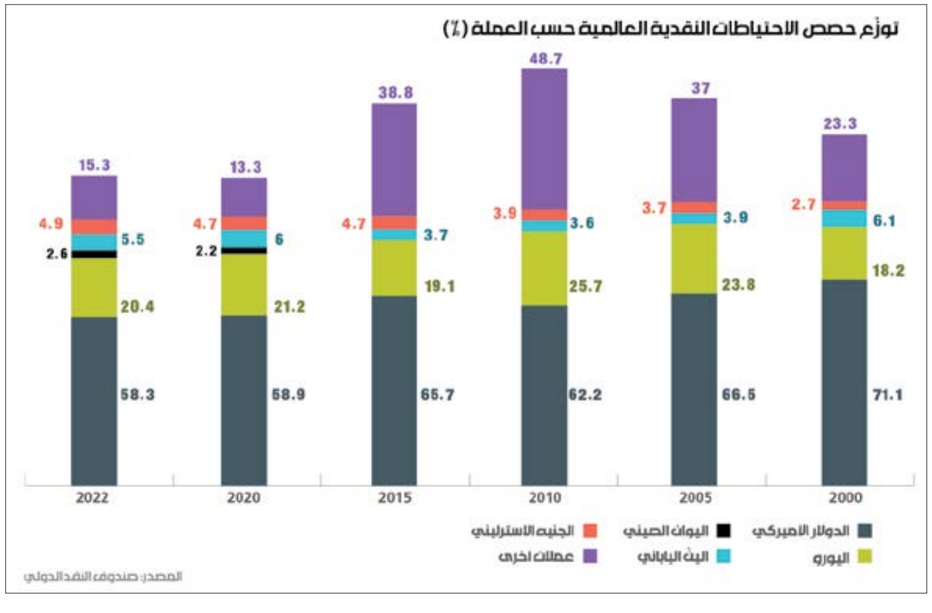

قراءات

مقال

حروب العملات
السباق نحو القاع

* حسن دياب

في عام 2018، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على البضائع الصينية بقيمة 50 مليار دولار ردّت عليها الصين بفرض تعريفات جمركية على البضائع الأميركية. وفي أيار 2019، رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية إلى 25%، ما دفع الصين إلى الانتقام بتعريفات خاصة بها. ثم تصاعد الموقف أكثر في 1 آب 2019 مع إعلان الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب، أن الولايات المتحدة ستفرض، اعتباراً من أول أيلول، رسوماً جمركية إضافية بنسبة 10% على البضائع الصينية التي تزيد قيمتها على 300 مليار دولار. بعد أربعة أيام، ردّت الصين بخفض قيمة عملتها، اليوان، إلى ما دون المستوى الرئيسي البالغ 7 يوان مقابل كل دولار أميركي، للمرة الأولى منذ أكثر من عقد. هذه الخطوة جعلت البضائع الصينية أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب، ما عوّض بعضاً من تأثير الرسوم الجمركية الأميركية. كان يُنظر إلى خفض قيمة اليوان باعتباره تصعيداً كبيراً في الحرب التجارية، إذ أدّى إلى انخفاض حادّ في أسواق الأسهم العالمية. الولايات المتحدة اتّهمت الصين بالتلاعب بعملتها للحصول على ميزة تنافسية، وفي اليوم نفسه وصفت وزارة الخزانة الأميركية الصين، رسمياً، بأنها متلاعبة بالعملة. ورغم أن العديد من الاقتصاديين اعتبروا أن خفض قيمة العملة كان نتيجة طبيعية للحرب التجارية، إلا أن الأمر أثار القلق من ردّ فعل متسلسل لخفض قيمة العملة من قبل دول أخرى، أي انطلاق حرب عملة عالمية.

حروب العملات تاريخياً

بحسب الاقتصادي جايمس ريكاردز فإن «حروب العملات هي أكثر الأحداث تدميراً وخوفاً في الاقتصاد الدولي. إن البدء بحروب عملات هي اعتراف بأن الدول فشلت في التغلب على المشكلات الاقتصادية بالوسائل التقليدية». ويُستخدم مصطلح «حروب العملات» لوصف ظاهرة تقوم فيها الدول بخفض قيمة عملاتها طواعية، لاكتساب ميزة تنافسية في التجارة العالمية. فمن خلال هذا الخفض تصبح صادراتها أرخص في السوق العالمية، وواردتها أغلى في السوق المحلية، كما تجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد. ببساطة، إنها لعبة تكون محصّلتها ربح دولة على حساب دولة أخرى.

ومع أن مفهوم حرب العملات كان موجوداً منذ قرون، إلا أنه اكتسب شهرة في القرن الحادي والعشرين بسبب العولمة وزيادة التجارة بين الدول. يمكن إرجاع أصول حروب العملات إلى ما بعد انهيار نظام بريتون وودز، الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية. بموجب هذا النظام، وافقت الدول على ربط عملاتها بالدولار الأميركي، والذي كان بدوره مرتبطاً بالذهب. عمل النظام بشكل جيد حتى الستينيات حين بدأت الولايات المتحدة تعاني من عجز تجاري كبير استنزف احتياطاتها من الذهب. وفي عام 1971 انهار النظام عندما أنهت الحكومة الأميركية من جانب واحد قابلية تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت، ما أدّى إلى تحوّل عالمي نحو نظام سعر الصرف العائم، وظهور حقبة جديدة من المنافسة في العملات.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ثلاثة أنظمة أساسية تعتمدها الدول لتحديد قيمة عملاتها مقارنة بالعملات الأخرى، وهي: ثابت، عائم، ومُدار. فبموجب نظام سعر الصرف الثابت، يحدّد البنك المركزي للدولة سعر العملة الوطنية نسبة إلى عملة أخرى أو سلّة عملات، ويتدخّل المركزي في سوق الصرف الأجنبي، عند الحاجة، للحفاظ على هذا السعر عند مستوى ثابت عن طريق شراء او بيع عملته. يوفّر هذا النظام الاستقرار في المعاملات الدولية ويسهّل على الشركات إجراء التجارة الدولية. ومع ذلك، فإن الحفاظ على سعر صرف ثابت يتطلّب أن يكون لدى الدولة احتياط كبير من العملات الأجنبية، الأمر الذي قد يكون صعباً على الاقتصادات الأصغر مثل لبنان. وهذا يعكس نظام سعر الصرف العائم الذي تعتمده معظم الدول الصناعية، والذي يحدّد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب في السوق. يوفّر نظام سعر الصرف العائم المرونة، ويسمح للعملة بالتكيّف مع التغيّرات الاقتصادية، كما يمكن أن يؤدّي أيضاً إلى تقلّبات في أسعار الصرف. أما النظام الثالث فهو مزيج من الأنظمة الثابتة والمتغيّرة، ويسمى نظام سعر الصرف المدار، إذ تتدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي لإدارة قيمة عملتها ضمن نطاق مستهدف او لمنع التقلّبات الشديدة. هذا النظام تعتمده الصين حالياً وهو يوفّر بعض الاستقرار مع السماح بالمرونة في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية. أحد أشهر الأمثلة على حروب العملات التي حدثت في الثمانينيات، الحالة اليابانية. فقد كان الاقتصاد الياباني ينمو بسرعة، وأصبح مُصدّراً رئيسياً للسيارات والإلكترونيات والسلع المصنّعة الأخرى. ومع ذلك، كان يُنظر إلى «الينّ» بأن قيمته مبالغ فيها نسبة إلى العملات الأخرى، ما جعل الصادرات اليابانية أكثر كلفة وأقلّ تنافسية في الأسواق الدولية. عندها تدخّل البنك المركزي الياباني في أسواق الصرف الأجنبي لخفض قيمة الين. وشملت هذه الخطوة، بيع الينّ مقابل شراء كميات كبيرة من العملات الأجنبية، وتحديداً الدولار الأميركي. أدى ذلك إلى خفض قيمة الينّ بشكل فعّال ورفع حجم الصادرات اليابانية وصارت أسعارها معقولة وأكثر تنافسية. أثارت هذه الخطوة موجة من التدخّلات في العملة بخفض قيمتها من قبل دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، واسهمت في تقلب النظام المالي العالمي. ونتيجة لذلك، ضغطت الحكومة الأميركية على اليابان لرفع قيمة الينّ وتقليل فائض الميزان التجاري. وفي عام 1985، وافقت اليابان على اتفاقية «بلازا»، التي كان عبارة عن اتفاق مشترك بين خمس دول صناعية رئيسية بينها الولايات المتحدة واليابان. دعت الاتفاقية إلى خفض قيمة الدولار الأميركي مقابل العملات الأخرى وبينها الينّ الياباني، ما أدّى إلى زيادة كبيرة في قيمة الينّ مقابل الدولار، من نحو 240 ينّ لكل دولار في عام 1985، إلى نحو 150 ينّ لكل دولار في عام 1987.

ثمة مثال آخر على حروب العملات: أزمة الديون الأوروبية التي بدأت في أواخر عام 2009. يومها واجهت عدّة دول في منطقة اليورو صعوبات في خدمة ديونها السيادية، وكانت اليونان أول دولة تواجه الأزمة، ثم تلتها دول أخرى مثل إيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا. عملت هذه الدول على تنفيذ تدابير التقشّف، التي شملت خفوضات في الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وإصلاحات سوق العمل. ومع ذلك، أدّت هذه التدابير إلى تباطؤ في اقتصاداتهم، ما صعّب عليهم سداد ديونهم. لمعالجة الأزمة، تدخل البنك المركزي الأوروبي شارياً سندات هذه الدول، ما أسهم في خفض أكلاف الاقتراض. نتج من ذلك انخفاض في قيمة اليورو مقابل العملات الأخرى، ما جعل صادرات هذه الدول أكثر تنافسية. كردّ فعل مباشر على هذه الخطوة اتهمت دول مثل ألمانيا، البنك المركزي الأوروبي باعتماد سياسات أضعفت اليورو عمداً لمساعدة الاقتصادات الأضعف في جنوب أوروبا.

المستهلك يدفع الثمن دائماً

سلطت حروب العملات هذه، الضوء على إمكانية استخدام سياسات سعر الصرف كأداة للتنافسية الاقتصادية، والصراع بين الدول التي تسعى إلى معالجة أسعار الصرف لمصلحتها. فقد استخدمت الدول مجموعة متنوعة من التكتيكات، كالتلاعب بالعملة والتدخل عبر السياسات النقدية وخفض سعر الفائدة، وفرض ضوابط على رأس المال الأجنبي.

فمثلاً، بعد الزلزال المدمر والتسونامي الذي حدث في اليابان عام 2011، تدخل بنك اليابان (BOJ) في سوق الصرف الأجنبي بزيادة المعروض من النقود عن طريق طباعة وبيع الين مقابل شراء عملات أجنبية. وذلك بهدف إضعاف الين الذي كان يرتفع قبل الزلزال ويهدد بإضعاف الاقتصاد الياباني الموجه للتصدير. ومن الوسائل الأكثر شهرة في خفض سعر الفائدة للتأثير في قيمة العملة الوطنية ما يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يتسبب في انخفاض قيمتها. عند خفض سعر الفائدة سوف يصبح المواطنون أقلّ إقبالاً على المصارف مقابل ضحّ هذه الأموال في الاقتصاد، ما يؤدّي إلى زيادة حجم الأموال الموضوعة في التداول النقدي. في عام 2015، خفض البنك المركزي السويدي ريكسبانك (Riksbank)، سعر الفائدة الرئيسي إلى سالب 0,35% لتحفيز التضخم وتعزيز الاقتصاد. كان لهذه الخطوة أيضاً، تأثير في تقليل قيمة عملة الكرونا السويدية التي كانت ترتفع مقابل اليورو.

ومن السياسات المعتمدة أيضاً لخفض قيمة العملة، فرض الدول ضوابط على رأس المال الأجنبي. ففي عام 2011، كانت العملة البرازيلية، الريال، تشهد ارتفاعاً سريعاً مقابل الدولار الأميركي. ويرجع ذلك جزئياً إلى قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتنفيذ جولة ثانية من التيسير الكمي (QE2) الذي أدّى إلى تدفق الدولارات الأميركية في النظام المالي العالمي. التيسير الكمي (Quantitative easing) هي أداة للسياسة النقدية تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد وخفض أسعار الفائدة. تتضمن هذه السياسة قيام البنك المركزي بشراء كميات كبيرة من الأصول المالية مثل السندات الحكومية والسندات الخاصة والأسهم من البنوك والشركات، من أجل زيادة كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد. في هذا الوقت، كان جويدو مانتيجا، الذي شغل منصب وزير المالية البرازيلي من 2006 إلى 2014، قلقاً بشأن ارتفاع قيمة الريال البرازيلي وتأثيره السلبي في صادرات البلاد. لمواجهة ذلك، نفذت الحكومة البرازيلية سلسلة من الإجراءات لإضعاف الريال، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة وفرض ضرائب على المشتريات الأجنبية للسندات البرازيلية ووضع قيود على كمية العملات الأجنبية التي يمكن أن تشتريها البنوك البرازيلية. وأيضاً، في سياق حروب العملات، تفرض الدول أحياناً تعريفات جمركية على الواردات، مما يجعل السلع الأجنبية أكثر تكلفة كما فعلت الولايات المتحدة والصين أخيراً.

هذه التدابير ساعدت المُصدرين من خلال جعل سلعهم أرخص في السوق العالمية، إلا أنه كانت لها عواقب سلبية على المستهلكين المحليين أيضاً. فقد أدّى انخفاض قيمة الريال البرازيلي إلى ارتفاع التضخّم وزيادة أسعار السلع المستوردة، كالإلكترونيات والسيارات. فقد ارتفع سعر السيارات المستوردة في البرازيل بأكثر من 50% خلال فترة عامين. كان لهذا التأثير حقيقي على حياة البرازيليين العاديين الذين كافحوا لشراء السلع الأساسية مثل الطعام والملابس مع استمرار ارتفاع الأسعار. إذ بلغ معدل التضخّم في البرازيل نحو 7% في عام 2011.

يمكن رؤية ذلك أيضاً في الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997. فقد شهدت العديد من الدول في آسيا، بما في ذلك تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، نموّاً اقتصادياً سريعاً مدفوعاً بالتدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي. ومن أجل الحفاظ على القدرة التنافسية التصديرية، أبقت هذه الحكومات عملاتها منخفضة بشكل مصطنع، ما جذب تدفقات كبيرة من رأس المال الأجنبي. ومع ذلك، عندما تباطأت هذه التدفقات وبدأ المستثمرون يفقدون الثقة في استدامة هذه الاقتصادات، بدأت العملات في الانخفاض بسرعة، ما سبّب سلسلة من المشكلات الاقتصادية. كانت آثار الأزمة على حياة الناس مدمّرة. فقد أفلست العديد من الشركات، وارتفعت معدلات البطالة. كما أدّت الأزمة إلى زيادة حادّة في معدلات الفقر، لا سيما في إندونيسيا حيث ارتفع من 11% إلى 40% في غضون عامين فقط. تلا ذلك اضطرابات اجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي، مع اندلاع الاحتجاجات وأعمال الشغب في عدة دول.

تعتبر الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 مثالاً صارخاً على وجود أثر حقيقي ودائم لحروب العملات على حياة الناس. ففي حين أن التلاعب بالعملة لاكتساب ميزة تنافسية يمكن أن يخلق مكاسب قصيرة الأجل لقطاعات معينة من الاقتصاد، إلا أنه غالباً ما يكون على حساب المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين قد يصارعون للتعامل مع الأسعار المرتفعة والقوة الشرائية المنخفضة. والتي قد تؤدي إلى عدم استقرار طويل الأمد واضطراب اجتماعي، لا سيما في الدول النامية حيث يتم الشعور بآثار التضخم والتقلب الاقتصادي بشكل أكثر حدة.

> تستخدم حروب العملات سياسات سعر الصرف كأدوات تنافس وصراع بين الدول

* أستاذ جامعي، مستشار مالي، محلل بيانات

الدول العربية خارج اللعبة

تصنّف الدول العربية خارج حروب العملات. هي تقف على النقيض تماماً، إذ إنها بحاجة أن تحافظ دائماً على سعر عملة مستقرّ أو قوي، لا خفضها. والميزان التجاري للدول العربية في عام 2019، يعبّر عن هذه المعادلة؛ فهذه المنطقة تسجّل بحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عجزاً تجارياً بقيمة 208 مليارات دولار، وهذا العجز يعني أن الدولة تستورد سلعاً أكثر مما تصدّر. الاستثناء من هذا هو دول مجلس التعاون الخليجي التي حقّقت فائضاً تجارياً قيمته 178 مليار دولار. ومع ذلك، يرجع هذا الفائض بحدّ كبير إلى صادراتها من النفط والغاز المقوّمة بالدولار، بالتالي فإن خفض قيمة عملاتها لن يوفّر فائدة كبيرة. أما في ما يتعلق بالصادرات العربية فهي تمثّل حصّة صغيرة من الصادرات العالمية وبلغت في عام 2019 نحو 1,2 تريليون دولار بحسب بيانات البنك الدولي، من بينها يقدّر أن هناك ما بين 300 مليار دولار و400 مليار دولار هي عبارة عن صادرات غير نفطية، أي ما لا يتجاوز 3% من قيمة الصادرات العالمية من دون النفط. وهذا يرجّح أن خفض قيمة عملاتها قد يؤدي إلى زيادة كلفة الواردات من دون تقديم فائدة كبيرة من حيث القدرة التنافسية للصادرات.

كما أن خفض عملة دولة ما لديها ديون مقوّمة بالعملة الأجنبية، كمعظم الدول العربية، يجعل من خدمة هذا الدين أكثر كلفة، وما يتبعه من تأثير سلبي على التصنيف الائتماني للبلاد ويجعل من الصعب على الحكومة اقتراض الأموال في المستقبل. لذلك، تضطر البنوك المركزية إلى التدخل في السوق عن طريق شراء عملتها الخاصة، لا العكس، وبيع احتياطيات العملات الأجنبية. مع أن هذا يمكن أن يساعد في دعم قيمة العملة ولكنه يؤدي أيضاً إلى انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية.

في الواقع، إن أرقام الصادرات هذه صغيرة جداً مقارنة بمناطق أخرى من العالم. مثلاً، دولة كفيتنام التي كانت منذ ثلاثين سنة من أفقر دول العالم، تصدّر اليوم وحدها ما يقارب قيمة صادرات الدول العربية مجتمعة. بخاصة، إذا علمنا أن مساحة الدول العربية تشكل 9% من مساحة الأرض في العالم وعدد سكانها يمثل 6% من سكان العالم.

تقرير

تقول دراسة أجراها عدد من الباحثين الاميركيين ان نحو 186 مصرفاً معرضاً للانهيار بنفس الطريقة التي حدث فيها انهيار مصرف وادي السيليكون إذا سحب نصف المودعين ودائعهم بشكل مفاجئ، وهو أمر مطروح في الظروف الحالية

186 مصرفاً معرضة للانهيار

لم تنتهِ تبعات أزمة مصرف وادي السيليكون التي ضربت القطاع المصرفي في الولايات المتحدة في شهر آذار الماضي. النقاش حول نتائج انهيار المصرف لا يزال مفتوحاً، والسوق لا يزال مترقباً لما يحدث منتظراً أي إشارة للدخول في حالة هلع. ولا تزال الأزمة البنيوية التي ظهرت في محافظ المصارف، من سندات الخزانة الأميركية وغيرها من الأصول، موجودة، خصوصاً مع الأرقام التي أصدرتها «المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع» في أميركا بالتزامن مع أزمة المصرف المذكور، والتي أحصت أن الخسائر غير المحققة في قيمة السندات التي يحملها القطاع المصرفي الأميركي تتخطى 600 مليار دولار.

لغاية الآن، تجنّبت السلطات النقدية والمالية الأميركية اتساع حالة الهلع عند المودعين التي قد تفجّر كارثة مصرفية على نطاق أوسع. لذا، لم تُسحب الودائع بشكل كبير بعد انهيار مصرف وادي السيليكون، إلا أن ذلك لم يعكس

الخسائر غير المحققة ستصبح محققة، وهو ما قد يؤدي إلى إشهار إفلاس عدد لا بأس به من المصارف

الاتجاه العام لسحب الودائع قبل هذا الانهيار، وهذا الاتجاه كان السبب في حدوث الانهيار. فالودائع في المصارف الأميركية انخفضت من نحو 18,2 تريليون دولار في شهر نيسان الماضي إلى نحو 17,2 تريليون دولار في منتصف شهر نيسان الحالي. الهبوط الكبير حدث في شهر آذار بعد انهيار مصرف SVB، ولكن الودائع عادت للارتفاع مع نهاية الشهر الماضي قبل أن تنخفض مجدداً اعتباراً من مطلع شهر نيسان إذ تشير أرقام الفيدرالي الأميركي إلى انخفاض بقيمة 76,2 مليار دولار فقط في الأسبوع الذي انتهى في 12 نيسان. مسار سحب الودائع مرتبط مباشرة بالية رفع أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي. وجشع المصارف الكبرى التي لم تزد أسعار الفائدة للمودعين بل تريد أن تحقق الأرباح من توظيف هذه الودائع في سندات الخزينة الأميركية وأن تدفع بمعدلات زهيدة كلفة هذه الودائع. والفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة الأساسية في بداية عام 2021 لمواجهة التضخّم، من 0,25% إلى 5% تقريباً الآن. وفي المقابل، لا يزال معدّل الفوائد التي تدفعها المصارف على ودائع الادخار نحو 0,24% بحسب آخر تقرير لموقع Bankrate.com المعني بنشر إحصاءات عن القطاع المصرفي في أميركا. في المقابل، تُوفّر سندات الخزانة الأميركية، نحو 5% على السندات التي تبلغ مدتها 3 أشهر. بمعنى آخر، سندات الخزانة الأميركية،

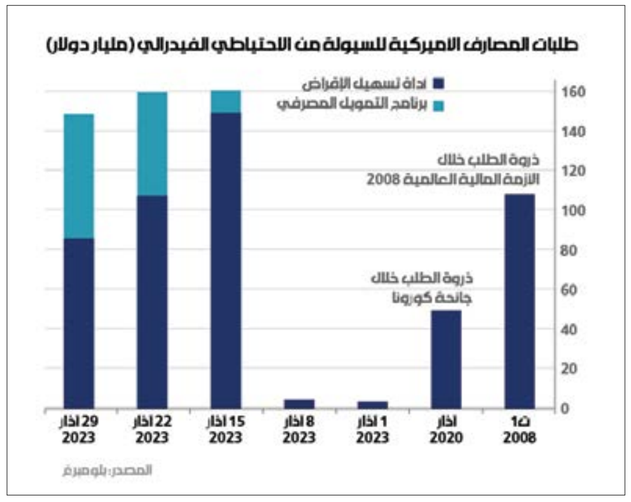

وهي أكثر الأصول «أماناً» في العالم المالي، تعطي مردوداً أكبر بـ20 ضعفاً من معدل الفوائد على ودائع الادخار. لذلك، من الطبيعي أن يشهد القطاع المالي سحباً غير مسبوق في الودائع، حتى من دون أن تتسبب أي أزمة مصرفية بهلع لدى المودعين.

يمكن لمسار الانخفاض العام في مستوى الودائع أن يؤدّي إلى أزمة كبرى. فالخسائر غير المحقّقة، المذكورة سابقاً، هي عبارة عن سندات انخفضت قيمتها في السوق ولم يُسجّل انخفاضها في البيانات المالية للمصارف. إذا بقيت عملية سحب الودائع جارية بشكل مستمر، ستضطرّ المصارف إلى بيع سنداتها لتأمين السيولة لتغطية سحب الودائع، ما يعني أن الخسائر غير المحققة ستصبح محققة، وهو ما قد يؤدي إلى إشهار إفلاس عدد لا بأس به من المصارف. وهو ما تظهره دراسة بعنوان «سياسة التشديد النقدي وهشاشة المصارف الأميركية في عام 2023: الخسائر المسجّلة في السوق وهشاشة المودعين غير المؤمّن عليهم؟»، التي أجراها إيريكا زويوي جيانغ، غريغور ماتفوس، توماسز بيسكورسكي وأميت سيرو. خلصت الدراسة إلى أن 186 مصرفاً معرضاً للانهيار بنفس الطريقة التي حدث فيها انهيار مصرف وادي السيليكون إذا سحب نصف المودعين ودائعهم بشكل مفاجئ، وهو أمر مطروح في الظروف الحالية. علماً بأن المصارف التي تتحدّث عنها الدراسة لا تتجاوز أصولها 300 مليار دولار مجتمعة، إلا أن انهيارات في مثل هذه المصارف الصغيرة قد تؤدّي إلى «تأثير الدومينو» الذي قد يطيح بمصارف أكبر، نظراً إلى طبيعة النظام المالي الذي تترابط فيه المصارف ببعضها.

ولم يطل الهدوء النسبي الذي حلّ على القطاع المصرفي الأميركي كثيراً بعد انهيار مصرف SVB. فيوم الأربعاء الماضي شهد مصرف First Republic Bank موجة بيع في أسهمه خفّضت قيمته السوقية إلى ما دون مليار دولار، إذ أغلق السوق يوم الأربعاء على سعر 5,68 دولار للسهم الواحد، وهو جزء بسيط من السعر الذي كان عليه قبل عام عندما تم تداوله بحوالي 170 دولاراً. وبحسب The economist، في نهاية عام 2022، امتلك First Republic Bank أصولاً بقيمة 213 مليار دولار، منها حوالي 167 مليار دولار على شكل قروض و32 مليار دولار سندات. هذه الأصول كانت ممولة من ودائع بقيمة 176 مليار دولار، و7 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل و9 مليارات دولار من التمويل طويل الأجل. كما كان لدى البنك 18 مليار دولار من رأس المال. بحلول نهاية الفصل الأول من السنة الحالية، خسر المصرف 102 مليار دولار من ودائعه الأصلية. وقد استُبدلت هذه الودائع بكمية هائلة من الاقتراض قصير الأجل، الذي قفز إلى 80 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من السنة، و30 مليار دولار من ودائع «إنقاذية» من ستة مصارف كبيرة، والتي وضعت الأموال مع المصرف لإرساء شريان الحياة له.

مؤشر

انخفاض غير كافٍ في أسعار الغذاء

يتوقع البنك الدولي أن تنخفض أسعار الغذاء، والأسمدة في عام 2023 بفعل الاستقرار النسبي الذي حدث في الأشهر الأخيرة في سلاسل توريد هذه السلع. إلا أنه لن يكون انخفاضاً كافياً لإعادة الأسعار إلى مستويات ما قبل كورونا. يعتمد تقدير البنك الدولي على افتراض أن صادرات الحبوب والبذور الزيتية من منطقة البحر الأسود ستبقى مستقرة، وهو أمر قد يتغيّر مع أيّ حدث مفاجئ في ما يخص الحرب الروسية الأوكرانية، التي كانت سبباً أساسياً في خلل أوراق سلاسل توريد الغذاء في العالم، حيث تعدّ البلدان من أكبر مصدري الحبوب عالمياً. من ناحية أخرى، كان لانخفاض أسعار النفط، بشكل نسبي، انعكاساً إيجابياً على أسعار الأسمدة، التي يتوقع البنك الدولي أن تنخفض أيضاً.

إلا أن الاستقرار النسبي، الذي اعتاده العالم مع بقاء الحرب قائمة، ليس كافياً لإعادة أسعار الغذاء والأسمدة إلى مستويات منخفضة كما كانت عليه قبل الجائحة. ويتوقع البنك أن يواجه أكثر من 349 مليون شخص على مستوى العالم انعداماً في الأمن الغذائي هذا العام، وهو ضعف العدد في عام 2020، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة والصراعات والصدمات الاقتصادية والمناخية.

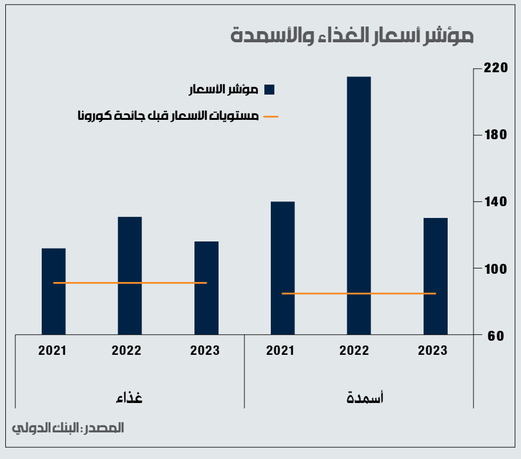

قراءات

وجهات نظر

معايير محاسبة القيمة العادلة

أفكار في عالم ما بعد أزمة مصرف SVB

أسامة أ. نصر*

بالنسبة إلى العديد من المراقبين، يمكن أن تُعزى الكارثة التي أصابت مصرف وادي السيليكون «SVB» في آذار الماضي، بجزء كبير منها، إلى المبادئ المحاسبية التي تسمح ببدائل لمعايير احتساب القيمة العادلة للأصول. فعلى سبيل المثال، إن السندات المصنّفة في فئة «محمولة لغاية الاستحقاق» (HTM) لا يجب التصريح بقيمتها السوقية، سواء في الميزانية العمومية أو في بيانات الأرباح والخسائر عندما ينخفض سعرها استجابة لزيادة أسعار الفائدة. الأساس المنطقي لهذه القاعدة، هو أن التقلبات في القيمة قبل تاريخ الاستحقاق ستثبت أنها مؤقتة في معظم الحالات، وبالتالي يجب تجاهلها إذا كان لدى المالك «القدرة والنيّة» للاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ تحديداً هو الذي سمح لمصرف SVB بالتعرّض ببطء نحو الانهيار، من دون أن يعترف حتى بنسبة صغيرة من الخسائر غير المحقّقة والمقدّرة بالمليارات، التي أصابت السندات «المحمولة لغاية الاستحقاق»، سواء في الميزانية العمومية أو في بيانات الأرباح والخسائر.

بالنسبة إلى العديد من هؤلاء المراقبين، يكمن الحلّ في اتّباع معايير محاسبة التصريح بالقيمة العادلة للأصول. في ظل هذا الحلّ، سيتم الاعتراف بالسندات في الميزانية العمومية بالسعر التقريبي الذي يمكن بيع السندات به بتاريخ الاحتساب. بالإضافة إلى ذلك، ستنعكس الزيادات في السعر في بيانات الأرباح والخسائر على أنها مكاسب، بينما تنعكس الانخفاضات في السعر بوصفها خسائر. في هذه الحالة، تسود شفافية أكبر وتعكس الميزانية العمومية مشهداً أكثر دقّة لما يمكن أن يحدث إذا تمّت تصفية أصول المصرف فوراً. إذا تجاوزت القيمة العادلة للأصول في التصفية المبلغ الإجمالي للمطلوبات، تكون القيمة الصافية للمصرف موجبة، ويمكن استرداد المطلوبات بالكامل، ويمكن للمساهمين توقّع استرداد مبلغ مساو للقيمة الصافية الإضافية؛ أما إذا كانت القيمة العادلة للأصول أثناء التصفية أقلّ من إجمالي المطلوبات، فيخسر المساهمون حقوقهم وتتحمل الالتزامات اقتطاعاً جزئياً يساوي تجاوز قيمة المطلوبات لقيمة الأصول.

يبدو هذا الأمر مرغوباً بشكل بارز، وفي كثير من النواحي يُعدّ تحسيناً للقواعد الحالية. الجدال هنا هو أن معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول تسبّب عدداً من النتائج الغريبة التي قد تطغى على فوائدها بشكل إجمالي.

تاجر القطع الفنية

يمكن البدء بتخيّل ولاية قضائية يُطلب فيها من تجار الأعمال الفنية بموجب القانون الحصول على صافي ثروة لا يقلّ عن 8 ملايين دولار. يبدأ تاجر الأعمال الفنية «i» بمبلغ 10 ملايين دولار نقداً من دون مطلوبات، ما يعني ضمناً أن صافي ثروته 10 ملايين دولار؛ وبالتالي هو قادر على الحصول على ترخيص لممارسة مهنته ممتثلاً للقانون بشكل كامل. يرى «i» الآن لوحة جذابة معروضة للبيع مقابل 12 مليون دولار. يحصل على قرض طويل الأجل بمبلغ 2 مليون دولار، ويضيفه إلى المبلغ الأصلي (10 ملايين دولار)، ويشتري اللوحة. لديه الآن أصول بقيمة 12 مليون دولار ومطلوبات تبلغ 2 مليون دولار، ما يعني ضمناً أن صافي ثروته يبلغ 10 ملايين دولار. وبذلك يحتفظ برخصته للتعامل في الأعمال الفنية. ثم في أحد الأيام، يتبيّن أن رسام اللوحة الجديدة التي استحوذ عليها «i»، لديه سجل إجرامي يتضمّن أفعالاً مخلّة بالشرف. وينخفض سعر الأعمال الفنية المختلفة للرسام المذكور في السوق بشكل موحّد بنسبة 20%. اللوحة التي يملكها «i» ستجلب على الأرجح 9,6 ملايين دولار فقط إذا بيعت فوراً، لكن «i» مصرّ على أنه لن يبيعها حتى يتعافى سعرها إلى 12 مليون دولار على الأقل. ولأن القرض طويل الأجل، يمكنه الانتظار. هل يمكن لـ«i» الاحتفاظ برخصته؟

لا شكّ بأن الغالبية ترى أن أصول «i» تساوي الآن 9,6 ملايين دولار فقط، في حين أن مطلوباته لا تزال تساوي 2 مليون دولار بحيث يكون صافي ثروته 7,6 مليون دولار - وهو انتهاك لمتطلبات رأس المال. في هذه المرحلة، ربما يكون من الأفضل استخدام رخصة «i» لإضاءة آخر سيجاره الكوبي. التفكير بهذه الطريقة، يعكس العمل وفق معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول: يُمنع الطرف المتضرّر من الاختباء وراء بعض المبادئ القديمة لمعايير محاسبة الكلفة التاريخية للأصول، على وجه التحديد أحد المبادئ التي من شأنها أن تسمح لـ«i» بمواصلة تقييم العمل الفني بمبلغ 12 مليون دولار، على أساس أن لديه القدرة والنية على التمسّك بها حتى تعود إلى قيمتها الأصلية أو أعلى.

يتمثل أحد الاختلافات المهمّة بين وضع «i» ومصرف SVB، في أن محفظة سندات المصرف من فئة «محمولة لغاية الاستحقاق» مطلوب استردادها قانوناً على قدم المساواة بعد عدد محدّد من السنوات. قد يكون النقاش أنه لا يوجد شيء مشابه في حالة العمل الفني. لكن «i» يصرّ على أنّ (1) من المتوقّع أن ترتفع قيمة العمل الفني على المدى الطويل حيث تتراجع ذكريات الفساد الأخلاقي للرسام ويختار المشترون بشكلٍ متزايد فصل أعمال الرجل عن أفعاله

معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول تؤدّي إلى نتائج غريبة تطغى على فوائدها

الفوائد ويتكبّد 0,9 مليون دولار في مصروفات الفوائد. وبمعزل عن مصاريف التشغيل والضرائب، يحقّق المصرف دخلاً صافياً في السنة الأولى قيمته 4,1 ملايين دولار وعوائد سنوية إلى رأس المال (ROE) بنسبة 41%. هذا الأمر ممتاز بكل المقاييس، رغم أن إدراج نفقات التشغيل والضرائب من شأنه أن يقلّل هذا الرقم بمقدار ليس بقليل. نفترض أن المصرف يوزع صافي دخله بالكامل للسنة الأولى ويستعد لتكرار نجاحه في السنة الثانية.

ومع اقتراب السنة الثانية من البدء، ترتفع أسعار الفائدة بنسبة 1%. بالطبع هذا لا يفيد المصرف في جانب الأصول من ميزانيته: إذ إن السند لديه قسيمة ثابتة تستمر في توليد 5 ملايين دولار بالضبط خلال العام الثاني، ولكن ليس بنس واحد أكثر من ذلك. وعلى الجانب الثاني من الميزانية، أي المطلوبات، المطلوبات يعاد تسعيرها بنسبة 2% سنوياً، لذا فإن مصروفات الفائدة لهذا العام ترتفع الآن من 0,9 مليون دولار سابقاً إلى 1,8 مليون دولار. ينخفض صافي الدخل إلى 3,2 ملايين دولار ويتبعه انخفاض العائد نسبة إلى رأس المال من 41% إلى 32%. يمكن وصف أداء العام الثاني بأنه لا يزال ممتازاً بدرجة أقل من أداء العالم الأول، إذ لا يزال المصرف مؤسّسة رابحة بقوّة مع صافي ثروة صحيّة، وميزانية عمومية نظيفة، وهوامش فائدة قوية، وأفاق واسعة. في هذه الحالة، من الطبيعي أن ينبهر المساهمون والمودعون، ويجب أن يكونوا حريصين جداً على الاستمرار في التعامل مع منجم الذهب هذا الذي يعطي أكثر وأكثر.

لكن هل يجب أن ينبهروا فعلاً؟ بعد كل شيء، كانت قيمة السند قد انخفضت من 100 سنت إلى 86,6 سنتاً لكل دولار، ما أدّى إلى خسارة البنك مبلغ 13,4 مليون دولار بموجب معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول. هذا يحوّل المؤسسة الرابحة بقوّة إلى مؤسسة غارقة؛ كما أنه يسلب القيمة الصافية للمؤسسة، ويجعلها تتجه نحو الصفر. ثم فجأة يبدو الأداء الممتاز في السنتين ضرباً من الخيال.

ومع ذلك، بدأ المصرف حياته بصافي ثروة قدرها 10 ملايين دولار، وظل رابحاً بشكل كبير من حيث التدفق النقدي منذ ذلك الحين. الا يوجد شيء مزعج بشأن نظام محاسبة يعلن إفلاس مؤسّسة ذات رأس مال جيد كان تدفقها النقدي إيجابياً بشكل كبير في كل عام من وجودها؟

المدرّب المالي

تبدأ تجربة فكرية أخيرة مع مدرّب مالي يحاضر عن أدوات الدخل الثابت والمشتقات المالية. غداء مع عميل مهم ينتهي بعقد يتطلب من المدرّب تدريس دورة واحدة سنوياً مقابل رسوم قدرها 1000 دولار للسنوات العشر القادمة. يبتهج المدرب بهذا التطور ويعامل زوجته ببذخ بباقة جميلة من 24 وردة حمراء وعشاء ثمين، رغم أنه يعلم أن مبادئ المحاسبة تمنعه من الاعتراف بفلس واحد من الإيرادات حتى يبدأ في تقديم الدورات. ومع ذلك، تبدو حياته جيدة كما هي... إلى أن يتم تعديل مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في يوم واحد لتتطلّب تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول على عقود الخدمات. وفي الوقت نفسه، تنفجر الرغبة في الدورات التدريبية في أدوات الدخل الثابت والمشتقات، ويجد المدرّبون أنفسهم قادرين على تحصيل 2000 دولار لكل دورة. هل يؤثّر هذا التطور على الطريقة التي يجب أن يفسّر بها مدرّبنا عقده الإيجابي للتدفق النقدي؟ ربما ليس في ظل معايير المحاسبة التقليدية، ولكن إذا طبقنا معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول سيؤثّر هذا التطوّر. الآن، أصبح العقد يتضمن كلفة الفرص الضائعة بقيمة 1000 دولار سنوياً، وبالتالي فإن قيمته العادلة من وجهة نظر المدرب هي سالب 10000 دولار على مدى العقد (بافتراض أن أسعار الفائدة صفر لجميع فترات الاستحقاق).

لفهم أساس هذا التأكيد بشكل كامل (بعد تجنّب الغوص في المفهوم الغامض لكلفة الفرص الضائعة)، نفترض أن المدرّب يصبح مشلولاً وغير قادر على تقديم الدورات المعنية. حريصاً على حماية سمعته مع عملائه، فهو يبحث عن مدرب بديل، ذي كفاءة مماثلة، ليأخذ مكانه. سيطلب هذا المدرب الثاني دفع 2000 دولار لكل دورة، بينما لن يتلقى المدرّب الأصلي أكثر من 1000 دولار لكل دورة من عميله. يترجم هذا إلى خسارة سنوية للمدرب الأصلي قدرها 1000 دولار لكل دورة وخسارة إجمالية، على مدى 10 سنوات، قدرها 10000 دولار، وقيمتها الحالية هي أيضاً (سلبية) 10000 دولار لأن أسعار الفائدة صفر.

ويترتب على ذلك أنه من اللحظة التي يبدأ فيها تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأصول، يجب على المدرب أن يعترف فوراً بمطلوبات قدرها 10000 دولار في ميزانيته العمومية وخسارة قدرها 10000 دولار في بيانات الأرباح والخسائر الخاصة به، حتى لو لم يدخل فلس واحد نقدي أو يخرج من جيبه. وهو الآن يأسف بمرارة على الباقة المكونة من 24 وردة حمراء والعشاء الثمين. بافتراض عدم وجود أصول أخرى للمدرب، فإنه مُفلس، رغم كل التوقعات بأنه سيولّد تدفقات نقدية إيجابية طوال كل عام من عمر العقد.

وإذا افترضنا الآن أن رسوم المدربين الماليين الأكفاء استقرت عند 2000 دولار لكل دورة. فخلال العام الأول، يقدّم مدربنا أول دورة له ويحقق 1000 دولار من التدفق النقدي. يشق هذا طريقه إلى بيان دخل المدرب للسنة الأولى. وفي الوقت نفسه، تقلّصت الالتزامات البالغة 10,000 دولار أميركي إلى 9000 دولار أميركي (بافتراض أن أسعار الفائدة لا تزال صفرية). هذا الخفض في الالتزام يشق طريقه أيضاً إلى بيان الأرباح والخسائر، ما ينتج منه مكاسب في القيمة العادلة قدرها 1000 دولار إضافية. لذلك بالنسبة إلى السنة الأولى، سيعكس بيان الأرباح والخسائر 2000 دولار في الإيرادات/ الربح، حتى لو كان من منظور التدفق النقدي فقط 1000 دولار وصلت في تلك السنة.

سيتكرر الشيء نفسه كل عام بعد ذلك، طالما أن رسوم المدربين الأكفاء ثابتة عند 2000 دولار لكل دورة. هذه النتيجة غريبة على الأقل مثل النتيجة في الفقرات السابقة. لحسن الحظ، يسود الحد الأدنى من التعقل بحلول نهاية السنة العاشرة، أخيراً: الخسارة الأولية البالغة 10000 دولار تبعتها عشرة أرباح سنوية قدرها 2000 دولار لكل منها، ما ينجم عنه ربحاً إجمالياً، على مدى عمر العقد، تبلغ 10000 دولار. وهو بالضبط مبلغ التدفق النقدي الناتج بشكل إجمالي. في حين تباعد التدفق النقدي وصافي الدخل بشكل كبير عاماً بعد عام، إلا أنهما تقاربا بسلاسة على مدار السنوات العشر، بشكل تراكمي. لذلك ربما قد لا يكون الأمر غريباً بعد كل شيء.

الخاتمة: السعر المدفوع والفوائد المحققة

باختصار، الاستخدام الموسع لمعايير محاسبة القيمة العادلة للأصول من شأنه أن يعزز شفافية التقارير المالية ويعكس بدقة أكبر مواقف أصحاب المصلحة المتنافسين في التصفية؛ لكنها تؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من النتائج الغريبة التي يصعب التوفيق بينها وبين الفطرة المالية السليمة. بعبارة أخرى، يمكن القول إن السعر المدفوع يفوق الفوائد المحققة. كل من البديلين المحاسبيين يحمل إيجابيات وسلبيات. مقارنتها بموضوعية ليس أمراً سهلاً.

* عمل أسامة نصر محامياً ومصرفياً ومستشاراً مالياً في مدينتي نيويورك وبيروت لمدة 37 عاماً. بدأ حياته المهنية في مكتب المحاماة Shearman & Sterling المتخصّص بالشركات في مدينة نيويورك لمدة 4 سنوات، ثم عمل لمدة 7 سنوات في Citigroup، قبل أن يؤسّس شركة DNA Training & Consulting منذ أكثر من 20 عاماً. وهو حاصل على درجتَي البكالوريوس والماجستير من جامعة كامبريدج في الرياضيات والفلسفة ودكتوراه في القانون من كلية الحقوق في كورنيل.

مقال

أيّ توازن لأيّ تغيير؟

زياد حافظ *

تقدّم المنتدى الاقتصادي والاجتماعي برؤية حول التغيير في البنية الاقتصادية في لبنان كمشروع حلّ للأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تعصف به. ومن منطلقات رؤية المنتدى في التغيير، وليس في الإصلاح، لأن لا جدوى من الإصلاح الذي يحافظ على البنى الاقتصادية القائمة مع تعديلات لا تغيّر في الخيارات والسياسات، فإن أيّ عمل في هذا الشأن يحتاج إلى بيئة سياسية تحتضنه وقرار سياسي ينفّذه. وهذان أمران غير متوافرين لإجراء التغيير، لا بل للحدّ الأدنى من الإصلاح الذي مثّله مشروع الإنقاذ الاقتصادي لحكومة حسّان دياب. إذ هناك شلل سياسي يعود إلى عدّة عوامل داخلية وخارجية مع التفاعل الواضح بينهما. أما العوامل الداخلية، فهي تعود إلى بنية النظام التي ترتكز على نظام محاصصة طائفي الأصل ومذهبي الانتماء. فالمؤسسات الدستورية متوزّعة على الطوائف والمذاهب من دون أن تكون هناك رؤية مشتركة لهذا التكوين المعقّد الذي أفرز توازنات دقيقة عبر تاريخ لبنان منذ الاستقلال في الحد الأدنى. ومن سمات التكوين الطائفي الانكشاف نحو الخارج الذي يجد بسهولة مكوّنات مستعدة لترويج سياساته محلياً وإقليمياً، ويتدخّل في التوازنات لتحقيق مصالح خارجية. والتفاعل بين الداخلي والخارجي يزيد من تعقيد الأمور حيث الاستقرار السياسي الداخلي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالاستقرار الإقليمي الذي يرتبط بموازين قوّة إقليمية ودولية معروفة لا داعي للبحث فيها الآن.

الدلائل على هذه العلاقة العضوية كثيرة، مثل الاستقرار الذي شهده لبنان في الستينيات لغاية حرب حزيران 1967، إذ إن وجود الرئيس جمال عبد الناصر أمّن الاستقرار الإقليمي وكان دافعاً لإصلاحات أجراها الرئيس فؤاد شهاب. وبعد هزيمة 1967 دخلت المنطقة في حال لا توازن، وبخاصة انعكس ذلك في اندلاع الحرب الأهلية في لبنان التي استمرت على مدى عقد ونصف. ثم أتى اتفاق الطائف برعاية إقليمية ودولية وأمّن حدّاً من الاستقرار وإن كانت الخيارات المتخذة غير سليمة إنما منسجمة مع موازين قوّة كانت قائمة آنذاك. وفي 2003 أدّى احتلال العراق إلى فقدان التوازن في المنطقة فكان اغتيال الرئيس رفيق الحريري والفوضى الذي دخلت فيها البلاد بعد فقدان الرعاية الإقليمية. أما اليوم، فلبنان يعيش فقدان التوازن بسبب عدم الاستقرار في سورية والناتج من حقبة «الربيع العربي» وغياب الرعاية العربية الإقليمية، بينما تراجعت أهمية الرعاية الدولية أو على الأقل نشهد تغييراً في هوية الرعاية الدولية من غربية إلى شرقية. لكن تداعيات هذا التغيير لم تنجل حتى الساعة على الأرض.

وإذا كان هناك إجماع على ضرورة التغيير، وإن كان قسرياً، فيكون إمّا في القيادات وإمّا في النظام وإمّا في الاثنين معاً. والسؤال يصبح من سيقوم بذلك وكيف؟ قد يكون التاريخ دليلاً على ما يمكن أن يحصل. فالاستقرار في لبنان له شرط أساسي، وهو الاستقرار، ولو النسبي في المنطقة. ورغم أنه لا استقرار في المنطقة بوجود الكيان الصهيوني، لكن يمكن تصوّر استقرار نسبي كما حصل في الستينيات وفي حقبة الطائف حتى 2005.

لذلك هناك إمكانية أن ينتج من الانفراجات العربية والإقليمية التي نشهدها، وهذا بشرط أن يكون هناك استقرّار في معادلات جديدة تؤمّن الاستقرار برعاية دولية لا دور للغرب فيها إلاّ بشكل هامشي. فالغرب والكيان الصهيوني مصدران للزعزعة. وسيمتدّ هذا الاستقرار من غرب آسيا إلى لبنان، ما يفرض انفراجات قد تؤدّي إلى تغييرات في البنية السياسية لتواكب التحوّلات العربية والإقليمية، ولا سيما مع عجز الكيان الصهيوني في قدرته على مواجهة المقاومة. هذه التغييرات في لبنان ستؤدّي إلى بروز خطاب سياسي مغاير للخطاب الطائفي المذهبي. وحتى الساعة لا يوجد إلاّ الخطاب العروبي الذي يجمع بين المكوّنات ويتجاوز التناقضات الموروثة من حقبة الاستعمار. كما أنه ستبرز قيادات عروبية لم تكن الفرصة المتاحة لها للبروز حتى الساعة. فهذا الخطاب العروبي والقيادات الجديدة التي سيفرزها لا يأتي من الفراغ، بل هو موجود منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب الأهلية. خطاب الحركة الوطنية اللبنانية كان نقيضاً لخطاب النخب الحاكمة وكاد أن يحقق نجاحات لولا تدخّل بعض الدول العربية لإجهاض تنامي ذلك التيّار.

الحركة الوطنية اللبنانية كان خطابها قومياً لكن برنامجها السياسي وأداء قياداتها كان قطرياً، فخسر التفاف العروبيين ولم يربح الفئويين. لذا، المطلوب للمرحلة المقبلة بروز حركة وطنية لبنانية تدعمها المقاومة ولكنها مستقلّة عنها تستطيع صوغ خطاب عروبي يتجاوز التناقضات الموروثة وخاصة إفرازات التغيير في البنية السكّانية. ونشدّد على هذه النقطة لما تُشكّل من خطورة تهدّد ديمومة الكيان. فالتغييرات في البنية السكّانية في لبنان لن تستقيم إلى ما لا نهاية مع الموازين الدقيقة لتوزيع السلطة بين مكوّنات الوطن. إذ سيأتي يوم لا يمكن فيه تجاهل الثقل السكّاني ومنطق الديموغرافيا على الحياة السياسية. وإذا استمرّ لبنان بالنهج والمزاج الطائفي، فإن الانفجار قادم بسبب فقدان التوازن السكّاني. أما المحاولات لضمّ اللبنانيين في المهجر وبخاصة أولئك الذين هاجروا منذ عدّة عقود لن يستطيعوا أن يسهموا في إعادة بناء التوازن السكّاني. لقد آن الأوان لتجاوز التركيبة الطائفية المذهبية واعتماد مكانها المواطنة المدنية. الهواجس الطائفية لن تُحَل بالمحاصصة بل بالمواطنة والمواطنة

> تلازم الفئوية والاقتصاد الريعي أنجب فساداً طغى على مكوّنات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كافةً

المرتكزة على الهوية العروبية هي الضمان لجميع مكوّنات الوطن.

كما يجب تجاوز المعادلة الخاطئة التي كوّنت أساس الميثاق الوطني ومن بعده اتفاق الطائف عقدة الخوف وعقدة الغبن في تحديد هوية لبنان وخياراته. النفيان اللذان شكّلا قاعدة الميثاق لا يشكّلان قاعدة سليمة لبناء الوطن كما أوضحه الصحافي الراحل جورج نقاش. وبالتالي، فإن بناء الدولة كحصن للوطن لا يمكن أن يكون مبنياً على محاصصة، كانت ربما مقبولة في زمن قد ولّى، بل بناء هذه الدولة يكون على قاعدة الكفاءة والالتزام بثوابت الوطن والأمة. ما نريد أن نؤكّده أنه رغم تجذّر «المجتمع العميق»، وهو المجتمع الطائفي، فإن ذلك التجذّر سطحي وإن كان لذلك المجتمع مؤسساته التي تحافظ على ديمومته! فهي وليدة الحقبة الاستعمارية الغربية وسيتراجع دورها مع تراجع النفوذ الغربي. والسطحية لا يمكن أن تنتج عمقاً يستطيع أن يواكب التحوّلات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم وفي الإقليم إلا إذا أراد توسيل نفسه، بمعنى أن يصبح مرّة أخرى وسيلة للتدخل الخارجي. فالمجتمع «العميق» لا يملك رؤية و/أو خطاباً يستطيع أن يتكيّف مع تطورات كهذه لأنه أسير مربّع هو مسؤول عنه بمساعدة الخارج. والتاريخ يظهر دلائل مأسسة المجتمع الطائفي مع الانتداب الفرنسي. فمن قبل دخوله إلى لبنان كانت بوادر الخطاب الوطني والقومي متوافرة وتقود التوجّه السياسي للبلاد حتى في ظل السلطنة العثمانية الآفلة. لذا، إذا خرج «الخارج» من اللعبة الصفرية التي تتحكّم بالمجتمع الطائفي، يصبح عندئذ ضعيفاً لأن لا مقوّمات له للبقاء في محيط إقليمي متنوّع التكوين ولكن ليست قاعدة له.

الركيزة الثانية للمجتمع الفئوي «العميق» هو الاقتصاد الريعي الذي تمّ تشجيعه في السابق من قبل الاستعمار وعلى حساب الاقتصاد الإنتاجي ولاحقاً عبر السياسة النيوليبرالية التي أسقطت العيب عن الريع وفقاً لمقولات أحد أرباب النيوليبرالية ميلتون فريدمان. ونذكّر هنا كيف استطاع المستعمر الفرنسي «العرّاب» لمكوّن أساسي في المجتمع اللبناني أن يدمّر البنية الاقتصادية المبنية على صناعة دود القز وصناعة الحرير لمصلحة المعامل في فرنسا. فالاستعمار القديم والنيوليبرالية الحديثة تحتاج إلى نظام فئوي مبني على التجزئة الداخلية لتسهيل السيطرة والتحكّم بالقرار السياسي والاقتصادي. والخارج أسهم في تنمية الريع عبر تشجيع الاحتكار كالوكالات الحصرية التجارية التي تسهم في خلق الريع إضافة إلى مصادر أخرى في إنتاج الريع.

كما أن تلازم الفئوية والاقتصاد الريعي أنجب فساداً طغى على كافة مكوّنات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. الفساد أصبح رأس المشكلة بينما حقيقة هو من منتوجات النظام الفئوي والاقتصاد الريعي. وهناك دراسات تؤكّد التلازم بين الفئوية والاقتصادي الريعي والفساد مع الانكشاف المفرط تجاه ولمصلحة القوى الخارجية. العراق خير دليل على ذلك حيث المحتل الأميركي نقل النموذج اللبناني إليه فازداد الانهيار السياسي والاقتصادي والثقافي في بلاد الرافدين.

من ضمن القضايا المطروحة حول طبيعة النظام الجديد للبنان هو التحوّل إلى نظام رئاسي بدلاً من نظام برلماني يعيق حركة السلطة التنفيذية. فطبيعة التكوين المجتمعي في لبنان ستنعكس حكماً في بنية القوى السياسية التي ستشكّل الفضاء السياسي حتى لو تمّ إلغاء الطائفية. فهذا الإلغاء للنصوص الطائفية قد يأخذ وقتاً لإلغائه من النفوس المنتمية إليها. وبالتالي يصبح مجلس النوّاب ساحة جديدة للتجاذبات والتسويات التي تعطّل مسار التغيير. لذا، نعتقد أن مرحلة نهوض لبنان لن تكون ضمن نظام برلماني بل ضمن نظام رئاسي يكرّس تجاوز العقدة الفئوية. قد يستبدل لبنان النظام الحزبي بالنظام الطائفي لكن إمكانية التوافق على برامج تنموية خارج الأطر الفئوية قد يكون أكثر قبولية للتحقيق. فبعد جيل من الزمن قد يتلاشى المزاج الفئوي لمصلحة رؤى سياسية وأو اقتصادية متناقضة بل أقلّ خطراً على تماسك المجتمع اللبناني. قاعدة التعامل في النظام الطائفي هي اللعبة الصفرية حيث لا بد من غالب أو مغلوب. فالتسويات التوافقية لا تلغي القاعدة الصفرية بل تؤجّل الاستحقاقات الموجعة. بينما النظام الذي لا يعتمد على الطائفية ولا على الارتهان للخارج ولا على الريع الاقتصادي يسلك دائماً قاعدة اربح-اربح.

الاستشراف ليس جردة للتمنّيات بل للوقائع التي تتغيّر مع الزمن. معظم التحليلات تسقط الواقع الحالي على المستقبل كأنه قدر لا يمكن تغييره. وهذا غير صحيح. فالاتحاد السوفياتي انهار في جيل كان يعتقد أنه من المستحيل أن ينهار. والولايات المتحدة في تراجع قد يؤدّي إلى تهديد ديمومة ذلك الكيان. والغرب بشكل عام يحتضر رغم مظاهر القوة في السياسة والاقتصاد والثقافة بسبب سوء الخيارات والسياسات. فمن يستطيع أن يقول إن النظام الطائفي سرمدي غير قابل للتغيير رغم كل الوقائع التي تشير إلى وصوله إلى طريق مسدود وعجزه عن تجديد نفسه للتكيّف مع الواقع الجديد؟

*كاتب وباحث اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي